

# السَّيْفُ الْمَسْلُوكُ لِقَطْعِ دَابِئِ

مَنْ سَاوَى بَيْنَ الْعَامِّيِّ، وَبَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ فِي تَكْفِيرِ الذُّنُوبِ:  
الْمَاضِيَةِ وَالْبَاقِيَةِ بِزَعْمِهِ لَصَوْمِهِ لِيَوْمِ عَرَفَةَ، وَأَدْخَلَهُ فِي خَصَائِصِ  
الرَّسُولِ ﷺ وَقَدْ خَصَّهُ اللهُ تَعَالَى بِالْمَغْفِرَةِ فِي الْأُصُولِ: (إِنَّا فَتَحْنَا  
لَكَ فَتْحًا مُبِينًا \* لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَبِئْسَ  
نِعْمَتُهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا) [الْفَتْحُ: ١-٢]؛ بَلْ  
وَخَصَّهُ اللهُ تَعَالَى بِخَصَائِصٍ كَثِيرَةٍ تُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ؛ فَهِيَ مِنْ  
حُقُوقِ الرَّسُولِ ﷺ، فَمَنْ أَقْتَى بِخِلَافِ ذَلِكَ فَوَقَعَ الْإِثْمَ عَلَيْهِ  
وَهَلَكَ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَالِمٌ جَهُولٌ؛ لِسِرْقَتِهِ لِحُقُوقِ الرَّسُولِ ﷺ،  
وَسَلَّمَهَا لِعَامِّيٍّ مَجْهُولٍ، وَمِنْ هُنَا خَالَفَ الرَّسُولَ ﷺ.

تَأَلَّفَ

الشيخ العلامة الحديث

فوزي بن عبد الله بن محمد الحميدي الأندلسي

حفظه الله وعونه

سلسلة

النصيحة الذهبية للعودة إلى السلفية

دراسة أثرية، في تبين عناية أئمة الحديث بالتحقق من سلامة مثنون الأحاديث  
من التناقض، التي لا يمكن أن توجد في أخبار القرآن، وأخبار السنة.  
❖ وقد استعملوا في هذا الأصل، قواعد في رد بعض الأحاديث، التي خالفت  
القرآن الكريم، والسنة الصحيحة.  
❖ واستدلوا بذلك على نكارة هذه الأحاديث المناقضة للشرع.

## السيف المسلول لقطع رايب

عن ساذي بن العاصم، وثبن الرسول ﷺ في تفسير الأنسب:  
الماهية والباقية بغيره يوم عرفة، وأخذت في خصائص  
الرسول ﷺ وقد خطب الله تعالى بالمعقرو في الأنسب: (أنا قلنا  
لك قلنا فينا \* ليتخذ لك الله ما تقدم من ذكرك وما تأخر وتيم  
بعمته عليك وتهديك صراطاً مستقيماً) (الفتح: ١-٢) نزل  
وتعسى الله تعالى بخصايص كثير وتبشرو عن غيره فبهي من  
خلق الرسول ﷺ، فمن ألقى بخلاف ذلك فوقع الأثم عليه  
وخلقت لأمة متعالم جهنم؛ ليسر قبه لخلق الرسول ﷺ،  
وتسلفها لعاصي جهنم، ومن هنا خالفت الرسول ﷺ.

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٣



مكتبة

أهل الحديث

مملكة البحرين - قلالي

التويتر: ahel\_alhadeeth@

البريد: ahel.alhadeeth@gmail.com

# السَّيْفُ الْمَسْلُوكُ

## لِقَطْعِ رَابِعِ

مَنْ سَاوَى بَيْنَ الْعَامِّيِّ، وَبَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ فِي تَكْفِيرِ الذُّنُوبِ:  
الْمَاضِيَةِ وَالْبَاقِيَةِ بِزَعْمِهِ لَصَوْمِهِ لِيَوْمِ عَرَفَةَ، وَأَدْخَلَهُ فِي خِصَائِصِ  
الرَّسُولِ ﷺ وَقَدْ خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْمَغْفِرَةِ فِي الْأُصُولِ: (إِنَّا فَتَحْنَا  
لَكَ فَتْحًا مُبِينًا \* لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَبِئْسَ  
نِعْمَتُهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا) [الْفَتْحُ: ١-٢]؛ بَلْ  
وَحَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِخِصَائِصٍ كَثِيرَةٍ تُمَيِّزُهُ عَنْ غَيْرِهِ؛ فَهِيَ مِنْ  
حُقُوقِ الرَّسُولِ ﷺ، فَمَنْ أَفْتَى بِخِلَافِ ذَلِكَ فَوَقَعَ الْإِثْمَ عَلَيْهِ  
وَهَلَكَ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَالِمٌ جَهُولٌ؛ لِسِرِّقَتِهِ لِحُقُوقِ الرَّسُولِ ﷺ،  
وَسَلَمَهَا لِعَامِّيٍّ مَجْهُولٍ، وَمِنْ هُنَا خَالَفَ الرَّسُولَ ﷺ.

تَأْلِيفُ

الشَّيْخِ الْعَلَامِ الْحَدِيثِ

فُوزِيِّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَمِيدِيِّ الْأَمْرِيِّ

حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى

سِلْسِلَةٌ

النَّصِيحَةِ الدَّهْيِيَّةِ لِلْعَوْدَةِ إِلَى السَّلَفِيَّةِ



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### فَتْوَى

شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي أَنَّ الْعَالِمَ: يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، وَلَيْسَ بِمَعْصُومٍ فِي الْإِسْلَامِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ بَعْضُ عِلْمِ الدِّينِ، فَإِنْ أَخْطَأَ، فَجَعَلَ لَهُ الشَّارِعُ: أَجْرًا عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَجَعَلَ خَطَأَهُ مَغْفُورًا لَهُ فِي الدِّينِ.

❖ لِذَلِكَ مَنْ أَفْتَى مِنَ الْعُلَمَاءِ: بِصِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ، فَهُوَ مُجْتَهِدٌ، وَلَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَخَطُؤُهُ: مَغْفُورٌ لَهُ، لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي بِضَعْفِ الْحَدِيثِ، وَخَفِيَتْ عَلَيْهِ عِلَّتُهُ، وَمَاتَ وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ، فَهُوَ مَعْدُورٌ فِي الدِّينِ.<sup>(١)</sup>

❖ لِأَنَّ مِنْ أَسْبَابِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ، أَنَّ الْعَالِمَ لَا يَدْرِي بِضَعْفِ الْحَدِيثِ، فَيَحْكُمُ بِهِ فِي الشَّرِيعَةِ، وَهُوَ لَا يَدْرِي، وَقَدْ وَقَعَ لكَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ ذَلِكَ فِي الدِّينِ.

❖ إِذَا فَإِنْ اجْتَهَدَ الْعَالِمُ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى الصَّوَابِ، فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ: هُوَ أَجْرُ الْاجْتِهَادِ، لِأَنَّ اجْتِهَادَهُ فِي طَلَبِ الْحَقِّ عِبَادَةٌ<sup>(٢)</sup>، وَفَاتَهُ أَجْرُ الْإِصَابَةِ، وَلَا يَأْتُمُّ بَعْدَ إِصَابَةِ الْحَقِّ بَعْدَ بَذَلِهِ لِحُجْدِهِ وَاجْتِهَادِهِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا، مُؤَهَّلًا، مُتَمَكِّنًا فِي عِلْمِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

(١) وَالْمَقْلُدُّ، لَا يُعْذَرُ فِي الدِّينِ، لِأَنَّهُ لَا يُفْتَى عَلَى الْأُصُولِ، بَلْ يُفْتَى بِمَا يُخَالَفُ الْأُصُولَ فِي الدِّينِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) وَأَهْلُ التَّقْلِيدِ، لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ، فَوَفَّعَ عَلَيْهِمُ الْإِثْمَ، وَلَا بُدَّ؛ لِأَنَّهُمْ يُفْتُونَ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفُرْقَانِ» (ص ١٥٨): (فَصَلِّ: وَكَيْسَ مِنْ شَرِّطٍ وَلِيِّ اللهِ: أَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا، لَا يَغْلَطُ وَلَا يُخْطِئُ).

\* بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ بَعْضُ عِلْمِ الشَّرِيعَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَشْتَبَهَ عَلَيْهِ بَعْضُ أُمُورِ الدِّينِ، حَتَّى يَحْسَبَ بَعْضَ الْأُمُورِ مِمَّا أَمَرَ اللهُ بِهِ<sup>(١)</sup>، وَمِمَّا نَهَى عَنْهُ.

\* وَثَبَتَ فِي: «الصَّحِيحَيْنِ»، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، مَرْفُوعًا أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا اجْتَهَدَ الْحَاكِمُ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ».

\* فَلَمْ يُؤْتَمِ الْمُجْتَهِدُ الْمُخْطِئَ، بَلْ جَعَلَ لَهُ أَجْرًا عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَجَعَلَ خَطَأَهُ مَغْفُورًا لَهُ، وَلَكِنَّ الْمُجْتَهِدَ الْمُصِيبَ لَهُ أَجْرَانِ، فَهُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ.

\* وَلِهَذَا لَمَّا كَانَ وَلِيُّ اللهِ: يَجُوزُ أَنْ يَغْلَطَ، لَمْ يَجِبْ عَلَى النَّاسِ الْإِيْمَانُ بِجَمِيعِ مَا يَقُولُهُ مَنْ هُوَ وَلِيُّ اللهِ، لِئَلَّا يَكُونَ نَبِيًّا.

\* بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْزِضَ ذَلِكَ جَمِيعَهُ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ<sup>(٢)</sup>، فَإِنْ وَاَفَقَهُ قِبَلَهُ، وَإِنْ خَالَفَهُ لَمْ يَقْبَلْهُ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَمْوَافِقُ هُوَ، أَمْ مُخَالَفٍ، تَوَقَّفَ فِيهِ. اهـ.

قُلْتُ: إِذَا فَلَيْسَ مِنْ شُرُوطِ الْعَالِمِ، أَنَّهُ لَا يُخْطِئُ الْبَتَّةَ، أَوْ لَا يَغْلَطُ أَبَدًا، أَوْ لَا يَكُونُ عِنْدَهُ التَّبَاسُّ، أَوْ اسْتِبَاهٌ فِي بَعْضِ الْأَحْكَامِ.

(١) فَظَنَّ عَدَدٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ، مِنَ الْمَأْمُورِ بِهِ فِي الدِّينِ، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ هُوَ مِنْهُيٌّ عَنِ صِيَامِهِ فِي الْإِسْلَامِ.

\* لِذَلِكَ فَلَمْ تُفْتِ بِصِيَامِهِ، لِأَنَّهُ يَوْمٌ عِيدٌ فِي الشَّرِيعَةِ، وَثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ عَدَدٍ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ.

(٢) قُلْتُ: فَعَرَضْنَا، صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ عَلَى مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، فَرَأَيْنَاهُ مُخَالَفًا لَهُ، فَلَمْ نَقْبَلْهُ، وَهُوَ الْحَقُّ.

\* فَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْعَالِمِ، أَنْ يَكُونَ كَامِلًا، إِذْ لَوْ شُرِّطَ هَذَا، لَقِيلَ: إِنَّ الْعَالِمَ فِي مَرْتَبَةِ الرَّسُولِ ﷺ، لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ هُوَ الَّذِي لَا يَغْلَطُ، وَهُوَ الْمَعْصُومُ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ، فَافْهَمْ لِهَذَا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «رَفْعِ الْمَلَامِ عَنِ الْأَيِّمَةِ الْأَعْلَامِ» (ص ٣٢):  
 (فَتَبَيَّنَ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ، مَعَ خَطِيئَةٍ لَهُ أَجْرٌ، وَذَلِكَ لِأَجْلِ اجْتِهَادِهِ، وَخَطْوُهُ مَغْفُورٌ لَهُ، لِأَنَّ دَرْكَ الصَّوَابِ فِي جَمِيعِ أَعْيَانِ الْأَحْكَامِ، إِذَا مُتَعَدَّرَ، أَوْ مُتَعَسَّرَ). اهـ.



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ: يُخْطِئُ وَيُصِيبُ فِي الشَّرِيعَةِ، لِأَنَّهُ يَجْتَهِدُ، وَالْمُجْتَهِدُ مَعَ خَطْئِهِ: لَهُ أَجْرٌ مِنْ أَجْلِ اجْتِهَادِهِ، مِثْلَ: الْعَالِمِ الَّذِي أَفْتَى بِصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِحَدِيثٍ ضَعِيفٍ لَا يَصِحُّ، فَهَذَا اجْتِهَادٌ، أَخْطَأَ فِيهِ، وَلَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ<sup>(١)</sup>، وَلَا يُتَّبَعُ فِي خَطْئِهِ هَذَا، بَلْ يَتَّبَعُ الْمُسْلِمُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَهُوَ عَدَمُ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، لِأَنَّهُ يَوْمٌ عِيدٌ، وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

أَقُولُ أَوَّلًا: فَإِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَذْكُرُونَ فِي كُتُبِهِمْ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَيَبْنُونَ عَلَيْهَا فِتَاوَى فِقْهِيَّةً، وَذَلِكَ بِاجْتِهَادٍ مِنْهُمْ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُمْ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ أَخْطَأَ مِنْهُمْ فَلَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَالشَّوَاهِدُ عَلَى هَذَا كَثِيرَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.  
وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ، فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ).<sup>(٢)</sup>

(١) أَمَّا الْمُقَلِّدَةُ الَّذِينَ دُونَ الْعُلَمَاءِ الْمُجْتَهِدِينَ، فَلَيْسَ لَهُمْ إِلَّا الْإِثْمُ، لِأَنَّهُمْ: مُعَانِدُونَ، وَمُتَعَصِّبُونَ لِأَرَائِهِمْ الْمُخَالَفَةَ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْأَثَارِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٣١٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٣٤٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٦)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٧٧٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ١٩٨)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (ج ٢ ص ١٧٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٦١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٢)،

قُلْتُ: فَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُجْتَهِدِينَ، مِنْهُمْ: الْمُصِيبُ، وَمِنْهُمْ: الْمُخْطِئُ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُخْطِئَ فِي الْأَحْكَامِ بَعْدَ اسْتِكْمَالِ الشُّرُوطِ مَعْدُورٌ فِي خَطِيئِهِ، مَا جُورٌ بِاجْتِهَادِهِ كَمَا هُوَ مَنْطُوقُ الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «السَّيْلِ الْجَرَّارِ» (ج ١ ص ٢٠): (فَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ دَلَّ دَلَالَةً بَيِّنَةً أَنَّ لِلْمُجْتَهِدِ الْمُصِيبِ أَجْرَيْنِ، وَلِلْمُجْتَهِدِ الْمُخْطِئِ أَجْرًا، فَسَمَّاهُ مُخْطِئًا وَجَعَلَ لَهُ أَجْرًا، فَالْمُخَالَفُ لِلْحَقِّ بَعْدَ أَنْ اجْتَهَدَ مُخْطِئٌ مَا جُورٌ، وَهُوَ يُرَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ أَنَّهُ مُصِيبٌ، وَيُرَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّهُ آئِمٌّ، رَدًّا بَيِّنًا، وَيَدْفَعُهُ دَفْعًا ظَاهِرًا). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٢٦٠): (فَهَذَا الْحَدِيثُ يُفِيدُكَ أَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ، وَأَنَّ بَعْضَ الْمُجْتَهِدِينَ يُوَافِقُهُ، فَيُقَالُ لَهُ مُصِيبٌ، وَيَسْتَحِقُّ أَجْرَيْنِ، وَبَعْضَ الْمُجْتَهِدِينَ يُخَالِفُهُ، وَيُقَالُ لَهُ مُخْطِئٌ، وَاسْتِحْقَاقُهُ الْأَجْرَ لَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ مُصِيبًا، وَاسْمُ الْمُخْطِئِ عَلَيْهِ لَا يَسْتَلْزِمُ إِلَّا يَكُونُ لَهُ أَجْرٌ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٥ ص ٣٣٤): (وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»؛ لَمْ يُرَدِّ بِهِ أَنَّهُ يُؤَجَّرُ عَلَى الْخَطَا، بَلْ يُؤَجَّرُ عَلَى اجْتِهَادِهِ فِي طَلَبِ الْحَقِّ، لِأَنَّ اجْتِهَادَهُ عِبَادَةٌ، وَالْإِثْمُ فِي الْخَطَا عَنْهُ مَوْضُوعٌ، إِذْ لَمْ يَأَلْ جُهْدَهُ). اهـ.

\* وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ عُلَمَاءَ الدِّينِ كُلَّهُمْ مُجْمَعُونَ عَلَى قَصْدِ إِظْهَارِ الْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللهُ تَعَالَى بِهِ رَسُولَهُ ﷺ، وَأَنَّ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّ تَكُونَ كَلِمَتُهُ هِيَ الْعُلْيَا.

وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١٠ ص ١١٥) مِنْ طَرِيقِ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بِهِ.

(١) انظر: «تَقْرِيبَ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ» لِلْعَرْنَاطِيِّ (ص ٤٤٣).

\* فَالْمُجْتَهِدُ إِنْ أَخْطَأَ فَلَا وَزَرَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَا جُورٌ وَمَغْفُورٌ لَهُ، وَأَمَّا الْمُقْلِدُ فَلَا عُدْرَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَا تُؤْمٌ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفُتَاوَى» (ج ١٩ ص ١٩١): (بَلْ يَضِلُّ عَنِ الْحَقِّ مَنْ قَصَدَ الْحَقَّ، وَقَدْ اجْتَهِدَ فِي طَلْبِهِ فَعَجَزَ عَنْهُ فَلَا يُعَاقَبُ، بَلْ يَكُونُ لَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَخَطْوُهُ الَّذِي ضَلَّ فِيهِ عَنْ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ مَغْفُورٌ لَهُ، وَكَثِيرٌ مِنْ مُجْتَهِدِي السَّلَفِ وَالْخَلْفِ قَدَ قَالُوا وَفَعَلُوا مَا هُوَ بِدْعَةٌ وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ بِدْعَةٌ، إِمَّا لِأَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ<sup>(١)</sup> ظَنُّوْهَا صَحِيحَةً، وَإِمَّا لِآيَاتٍ فَهَمُّوا مِنْهَا مَا لَمْ يُرَدِّ مِنْهَا، وَإِمَّا لِرَأْيٍ رَأَوْهُ وَفِي الْمَسْأَلَةِ نُصُوصٌ لَمْ تَبْلُغْهُمْ، وَإِذَا اتَّقَى الرَّجُلُ رَبَّهُ مَا اسْتَطَاعَ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَفِي الصَّحِيحِ<sup>(٢)</sup> أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «قَدْ فَعَلْتُ». اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو قَدَامَةَ رحمته الله فِي «رَوْضَةِ النَّاطِرِ» (ص ١٩٦): (أَمَّا الْإِجْمَاعُ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم اشْتَهَرَ عَنْهُمْ فِي وَقَائِعٍ لَا تَخْفَى إِطْلَاقُ الْخَطَأِ عَلَى الْمُجْتَهِدِ...، ثُمَّ ذَكَرَ الْأَثَارَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا اتِّفَاقٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الْمُجْتَهِدَ يُخْطِئُ). اهـ.

ثَانِيًا: فَإِنَّ جَمِيعَ الَّذِينَ صَحَّحُوا الْحَدِيثَ بِنَاءً عَلَى إِيْرَادِ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ رحمته الله الْحَدِيثَ فِي «صَحِيحِهِ»، فَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ<sup>(٣)</sup>، وَلِلذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يَذْكَرَ الْمُصَنِّفُ الْحَدِيثَ

(١) كـ «حَدِيثِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ».

(٢) أَي: فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ١٤٦)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما.

(٣) وَلِلذَلِكَ تَرَى بَعْضَ الْعُلَمَاءِ إِذَا ذَكَرُوا حَدِيثًا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ؛ اِكْتَفَوْا بِكَوْنِهِ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

وَهَذَا الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ رحمته الله عِنْدَمَا ذَكَرَ حَدِيثَ: «الطَّهْرُ شَطْرُ الْإِيمَانِ»؛ قَالَ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» (ج ٢ ص ٣٧٧): (اِكْتَفَوْا بِكَوْنِهِ فِي مُسْلِمٍ، فَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ، وَقَدْ بَيَّنَّ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَعَبْرَهُ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ فِيمَا بَيْنَ أَبِي سَلَامٍ، وَأَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ). اهـ.

يَقُولُ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا عِلَّةَ الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ أَيْمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

ثَالِثًا: فَإِنَّ الْبَعْضَ<sup>(١)</sup> الَّذِينَ قَالُوا بِصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ لِشَهْرَتِهِ بَيْنَ النَّاسِ، دُونَ بَحْثٍ فِي تَخْرِيجِهِ وَعِلَلِهِ وَطَرُقِهِ!، وَبِدُونِ اجْتِهَادٍ فِي الْأَدِلَّةِ، وَمَعْرِفَةِ الْحَقِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

\* وَالْمُفْتِي الْمُقَلِّدُ: إِذَا أَفْتَى النَّاسَ بِدُونِ اجْتِهَادٍ فِي الْأَدِلَّةِ، وَمَعْرِفَةِ الْحَقِّ، فَهُوَ آثِمٌ، وَإِنْ أَصَابَ الْحَقَّ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْقَوَاعِدِ النُّورَانِيَّةِ» (ص ٢٠٦): (كَمَا لَوْ حَكَمَ الْحَاكِمُ بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ - يَعْنِي: مِنْ تَقْلِيدٍ - فَإِنَّهُ آثِمٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ صَادَفَ الْحَقَّ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُحَلِّيِّ بِالْأَثَارِ» (ج ١ ص ٦٩): (وَالْمُجْتَهِدُ الْمُخْطِئُ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْمُقَلِّدِ الْمُصِيبِ). اهـ.

\* وَالْمُفْتِي: كَالْحَزْبِيِّ الْمُتَعَالِمِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْحَقِّ، وَالْفَتْوَى بِالْأَدِلَّةِ، وَالرَّاجِحِ الصَّحِيحِ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ، وَلَا يَقْضِيَ بِمَا لَا يَعْلَمُ، وَمَتَى أَقْدَمَ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ تَعَرَّضَ لِعُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنْتُمْ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَّعِينَ» (ج ٤ ص ٢٢٠): (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْحَقِّ فِيهَا - يَعْنِي: الْفَتْوَى - وَلَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ، وَلَا يَقْضِيَ بِمَا لَا يَعْلَمُ، وَمَتَى أَقْدَمَ عَلَى ذَلِكَ: فَقَدْ تَعَرَّضَ لِعُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَدَخَلَ تَحْتَ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ

(١) كَالْمُتَعَالِمِينَ، وَالْقَصَاصِينَ، وَالْحَزْبِيِّينَ مِمَّنْ تَشَبَّهُوا بِشَيْخِ الدِّينِ، وَلَيْسُوا مِنْهُمْ فِي الْعِلْمِ، بَلْ هُوَ لَاءٌ مِنْ الْمُتَحَبِّطِينَ، وَالْإِثْمِينَ فِي الدِّينِ، وَهُوَ لَاءٌ وَإِنْ دَرَسُوا، وَخَطَبُوا، وَحَاضَرُوا، فَهُمْ جُهَالٌ فِي الدِّينِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿[الْأَعْرَافُ: ٣٣]﴾؛ فَجَعَلَ الْقَوْلَ عَلَيْهِ بِلَا عِلْمٍ: أَعْظَمَ الْمُحَرَّمَاتِ الْأَرْبَعِ الَّتِي لَا تَبَاحَ بِحَالٍ). اهـ.  
قُلْتُ: وَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يُحِبَّ ظُهُورَ الْحَقِّ، وَمَعْرِفَةَ الْمُسْلِمِينَ لَهُ، سَوَاءً كَانَ فِي مُوَافَقَتِهِ، أَوْ مُخَالَفَتِهِ. (١)

قُلْتُ: وَلَا شَكَّ، أَنَّ هَذِهِ الْعُصُورَ الْمُتَأَخَّرَةَ، قَدْ شَهِدَتْ ضَعْفًا فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ، وَضَعْفًا فِي أَصُولِ الْعِلْمِ، وَقَلَّةَ لِلْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، أَدَّى ذَلِكَ إِلَى انْتِشَارِ الْبِدْعِ عَنْ طَرِيقِ الْأَحَادِيثِ الْمَعْلُولَةِ، مِثْلُ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، فَإِنَّهُ بَدْعَةٌ فِي الدِّينِ، لِأَنَّهُ فِيهِ: يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةَ، وَالْبَاقِيَةَ، وَهَذَا مِنْ خِصَائِصِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمِنْ حُقُوقِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا \* لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الْفَتْحُ: ١ و ٢].

\* لَقَدْ تَسَاهَلَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي هَذَا الْعَصْرِ فِي نَشْرِ الْأَحَادِيثِ الْمَعْلُولَةِ، عَلَى أَنَّهَا صَحِيحَةٌ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

\* وَقَدْ حَدَّرَ عُلَمَاءُ السُّنَّةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا، وَأَلْفُوا فِي ذَلِكَ الْكُتُبَ، وَكَتَبُوا الرُّدُودَ فِيهَا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٦ ص ٣٥٨)؛ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي يَنْشُرُهَا الْقِصَّاصُ، وَالْوَعَاظُ فِي الْمَسَاجِدِ: (هَذِهِ الْأَخْبَارُ الَّتِي ذَكَرَهَا هَذَا الْوَاعِظُ: كُلُّهَا بَاطِلَةٌ، مَكْذُوبَةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا أَصْلَ لَهَا...)

(١) انظر: «الْفَرْقُ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٢٦).

فَيَنْبَغِي التَّحْذِيرُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْكَذَّابِينَ، وَيَنْبَغِي لِلْوَاعِظِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ: إِذَا وَعَظَ النَّاسَ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١١٧): (فَصَلُّ: ذِكْرٌ إِيْجَابِ دُخُولِ النَّارِ، لِمَنْ نَسَبَ الشَّيْءَ إِلَى الْمُصْطَفَى ﷺ، وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِصِحَّتِهِ، ثُمَّ سَاقَ بِسَنَدِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ: عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(١)</sup>). اهـ.



(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤١٠ و ٤٦٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»

(٢٨).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ

اعْلَمْ رَحِمَكَ اللَّهُ، أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ هَذَا الْبَحْثِ، تَبْيِينُ أَبْرَزِ الْأُصُولِ الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا  
أَثْمَةُ الْحَدِيثِ، فِي نَقْدِ مُتُونِ الْأَحَادِيثِ، وَهُوَ التَّحَقُّقُ مِنْ سَلَامَةِ مَعْنَى الْمَتْنِ مِنْ  
مُنَاقَضَةٍ، وَمُخَالَفَةِ الْأَحْكَامِ الثَّابِتَةِ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

\* إِذْ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ صَحِيحًا، مَعَ وُجُودِ تِلْكَ: الْمُنَاقَضَةِ، وَالْمُخَالَفَةِ  
فِي مَتْنِهِ.

\* فَعِنَايَةُ أَثْمَةِ الْحَدِيثِ بِالتَّحْقِيقِ مِنْ سَلَامَةِ الْمَتْنِ مِنَ التَّنَاقُضِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ أَنْ  
يُوجَدَ فِي الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ.<sup>(١)</sup>

\* وَقَدْ جَمَعْتُ طُرُقَ حَدِيثِ: «صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ» لِغَيْرِ الْحَاجِّ.

\* وَقَدْ أَعْلَمَهَا أَثْمَةُ الْحَدِيثِ، وَبَيَّنُّوا أَيْضًا هَذِهِ الْعِلَلَ، مِنْ جِهَةِ الْمَعَانِي، وَمِنْ جِهَةِ  
الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَمْنَعُ مِنَ الْحُكْمِ عَلَيْهِ بِالصَّحَّةِ؛ لِمُنَاقَضَتِهِ، وَمُخَالَفَتِهِ، لِمَا ثَبَتَ فِي الْقُرْآنِ  
وَالسُّنَّةِ.

\* وَذَكَرْتُ الْآيَاتِ، وَالْأَحَادِيثَ فِي هَذَا الْبَحْثِ، الَّتِي تُبَيِّنُ عِلَّةَ هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ  
جِهَةِ الْمَعْنَى، وَمِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَمِنْ جِهَةِ الْإِسْنَادِ.

\* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَا بَيْنَ صِحَّةِ الْمَتْنِ، وَصِحَّةِ السَّنَدِ مِنْ مُلَازِمَةٍ.

(١) وَقَدْ قَصَّرَ فِي هَذَا الْأَصْلِ، كَثِيرٌ مِمَّنْ يَسْتَعْلِفُ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ، فِي هَذَا الْعَصْرِ الْحَاضِرِ، فَيَصَحِّحُونَ أَحَادِيثَ،  
فِيهَا تَنَاقُضٌ ظَاهِرٌ مَعَ أُصُولِ الْقُرْآنِ، وَأُصُولِ السُّنَّةِ.

\* بِمَعْنَى: أَنَّ وُجُودَ عِلَّةٍ فِي الْمَتْنِ يَمْتَضِي وُجُودَ عِلَّةٍ فِي السَّنَدِ، وَقَدْ تَكُونُ الْعِلَّةُ وَاضِحَةً، وَقَدْ تَكُونُ خَفِيَّةً، لَا يَفْطَنُ لَهَا إِلَّا الرَّاسِخُونَ فِي أَصُولِ الْعِلَلِ وَالتَّخْرِيجِ.

\* وَذَلِكَ: أَنَّ الْعِلَّةَ فِي الْمَتْنِ لَا بُدَّ لَهَا مِنْ مَصْدَرٍ، وَمَصْدَرُهَا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مِنْ رِوَاةٍ هَذَا الْمَتْنِ، وَرِوَاةِ الْمَتْنِ: هُمْ السَّنَدُ فِي الْحَدِيثِ.

\* وَمِنَ الْمَقَائِسِ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا الْمُحَدِّثُونَ فِي نَقْدِ الْمَتْنِ: عَرَضُ الْمَتْنِ عَلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَعَرَضُ الْمَتْنِ عَلَى السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ.<sup>(١)</sup>

\* فَكَانُوا يَسْتَدِلُّونَ عَلَى ضَعْفِ الْخَبَرِ بِمُنَاقَضَةِ مَتْنِهِ: الْقُرْآنَ، وَالسُّنَّةَ، لِاسْتِحَالَةِ وُقُوعِ التَّنَاقُضِ فِي أَخْبَارِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَخْبَارِ رَسُولِهِ ﷺ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨١].

وَعَنِ الْإِمَامِ الرَّبِيعِ بْنِ خُثَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (إِنَّ مِنَ الْحَدِيثِ حَدِيثًا لَهُ ضَوْءٌ كَضَوْءِ النَّهَارِ نَعْرِفُهُ، وَإِنَّ مِنَ الْحَدِيثِ حَدِيثًا لَهُ ظُلْمَةٌ كَظُلْمَةِ اللَّيْلِ نُنْكِرُهُ).<sup>(٢)</sup>

(١) وَأَنْظَرُ: عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ، «السُّنَنُ الْكُبْرَى» لِابْنِ أَبِي حَتْمٍ (ج ٨ ص ١٤٩)، وَ«التَّارِيخُ الْكَبِيرُ» لِابْنِ خَلْدُونَ (ج ١ ص ١٦٠)، وَ(ج ٣ ص ٦٠ وَ ٣٦١)، وَ(ج ٥ ص ٨٩)، وَ«التَّارِيخُ الْأَوْسَطُ» لَهُ (ج ١ ص ٣٩٦ وَ ٤٣٩)، وَ(ج ٢ ص ٤٦ وَ ٨١)، وَ«السُّنَنُ» لِلدَّارِقُطِيِّ (ج ١ ص ٤٧٢)، وَ«الْعِلَلُ الْكَبِيرُ» لِابْنِ أَبِي حَتْمٍ (ج ١ ص ١٠٣)، وَ«الْأَحْكَامُ الْاَوْسَطَى» لِابْنِ أَبِي حَتْمٍ (ج ٣ ص ١١٧)، وَ«الْبِدَايَةُ وَالنَّهَائَةُ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٢٠ ص ٢٣٠)، وَ«فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٣ ص ٦٧٢)، وَ«إِكْمَالُ الْمُعْلِمِ» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (ج ١ ص ٥٦٥)، وَ«شَرْحُ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ج ٢ ص ٨٠٢)، وَ«التَّحْقِيقُ» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ (ج ٢ ص ٣٤٩)، وَ«تَارِيخُ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (ج ٥٩ ص ١٥٨)، وَ«مِنْهَاجُ السُّنَّةِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٤ ص ٣٨٠)، وَ«الْمُسْنَدُ» لِابْنِ أَبِي حَتْمٍ (ج ٩ ص ٣٣٥).

(٢) أَنْزَرَ صَحِيحٌ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ج ٢ ص ٥٥٨) بَابُ: الْقَوْلِ فِي تَعَارُضِ الْأَخْبَارِ، وَمَا يَصِحُّ التَّعَارُضُ فِيهِ، وَمَا لَا يَصِحُّ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته فِي «الْكَفَايَةِ فِي مَعْرِفَةِ أُصُولِ عِلْمِ الرَّوَايَةِ» (ج ٢ ص ٥٥٨): (فَكُلُّ خَبْرَيْنِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَكَلَّمَ بِهِمَا، فَلَا يَصِحُّ دُخُولُ التَّعَارُضِ فِيهِمَا عَلَى وَجْهِهِ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُهُمَا مُتَعَارِضَيْنِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى التَّعَارُضِ بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ، وَالْقُرْآنِ مِنْ أَمْرٍ وَنَهْيٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ، أَنْ يَكُونَ مُوجِبٌ أَحَدِهِمَا مُنَافِيًا لِمُوجِبِ الْآخَرِ، وَذَلِكَ يُبْطِلُ التَّكْلِيفَ، إِنْ كَانَا أَمْرًا وَنَهْيًا، وَإِبَاحَةً وَحَظْرًا، أَوْ يُوجِبُ كَوْنَ أَحَدِهِمَا صِدْقًا وَالْآخَرَ كَذِبًا إِنْ كَانَا خَبْرَيْنِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مُنَزَّهٌ عَنِ ذَلِكَ أَجْمَعٍ، مَعْصُومٌ مِنْهُ بِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته فِي «الْكَفَايَةِ فِي مَعْرِفَةِ أُصُولِ عِلْمِ الرَّوَايَةِ» (ج ٢ ص ٥٥٨): (وَكُلُّ خَبْرٍ وَاحِدٍ، دَلَّ الْعَقْلَ، أَوْ نَصَّ الْكِتَابَ، أَوْ الثَّابِتُ مِنَ الْأَخْبَارِ، أَوْ الْإِجْمَاعِ، أَوْ الْأَدِلَّةِ الثَّابِتَةُ الْمَعْلُومَةُ عَلَى صِحَّتِهِ، وَوَجَدَ خَبْرٌ آخَرَ يُعَارِضُهُ، فَإِنَّهُ يَجِبُ اطِّرَاحُ ذَلِكَ الْمُعَارِضِ، وَالْعَمَلُ بِالثَّابِتِ الصَّحِيحِ اللَّازِمِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْمَعْلُومِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ). اهـ.

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (ج ٢ ص ٥٥٠) بَابُ: فِي وُجُوبِ اطِّرَاحِ الْمُنْكَرِ، وَالْمُسْتَحِيلِ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

أَخْرَجَهُ الْفَسَوِيُّ فِي «الْمَعْرِفَةِ وَالتَّارِيخِ» (ج ٢ ص ٥٦٤)، وَالْخَطِيبُ فِي «الْكَفَايَةِ» (١٣١٣)، وَابْنُ سَعْدٍ فِي «الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى» (ج ٦ ص ١٨٦)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (ج ١ ص ٦٩)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ الْبَغْدَادِيَّةِ» (ج ١ ص ٤٠٤).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: وَحَدِيثِ الْبَابِ، يُنَاقِضُ الْآيَاتِ، وَالْأَحَادِيثَ، فَلَا يَصِحُّ فِي الشَّرْعِ.  
\* فَهَذَا الْحَدِيثُ يُنَاقِضُ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَوْلَ رَسُولِهِ ﷺ؛ فَهُوَ مَعْلُوبٌ عِنْدَ أُمَّةِ  
الْحَدِيثِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النِّسَاءُ: ٨٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ [النِّسَاءُ: ١٢٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ \* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النَّجْمُ: ٣ وَ ٤].  
قُلْتُ: فَكُلُّ خَبَرٍ صَحِيحٍ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِلْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي يُخَالِفُ  
الْقُرْآنَ، هُوَ مُنْكَرٌ.<sup>(١)</sup>

\* وَقَدْ جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا يُنَاقِضُ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ، وَهُوَ: «أَنَّ صَوْمَ  
يَوْمٍ عَرَفَةَ يَكْفُرُ السُّنَّةَ الْمَاضِيَةَ، وَالسُّنَّةَ الْبَاقِيَةَ».

\* وَهَذَا يُنَاقِضُ مَا ثَبَتَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَنَّ تَكْفِيرَ الذُّنُوبِ الْمَاضِيَةِ، وَالْبَاقِيَةِ،  
هُوَ خَاصٌّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُطْلَقًا، يَعْنِي: لَيْسَ لِغَيْرِهِ، لَا لِلسُّنَّةِ، وَلَا أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ، وَلَا أَكْثَرَ.  
\* وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ لِهَذِهِ الْخَاصِّيَّةِ، لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا \* لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا  
تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الْفَتْحُ: ١ وَ ٢].

(١) لِأَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ، يُعْلُونَ الْحَدِيثَ، بِمُنَاقِضَةِ مَنَنِهِ، لِأُصُولِ الْقُرْآنِ، أَوْ أُصُولِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ١٩٨): (هَذَا مِنْ حَصَائِصِهِ عليه السلام الَّتِي لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ، وَكَيْسَ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ فِي ثَوَابِ الْأَعْمَالِ لِعَيْرِهِ غَيْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَا تَأَخَّرَ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا فِيهِ تَشْرِيفٌ عَظِيمٌ لِرَسُولِ اللَّهِ عليه السلام). اهـ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ (١) وَوَضَعْنَا عَنكَ وَرُزْكَ (٢) الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ (٣) وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشَّرْحُ: ١ وَ ٢ وَ ٣].

\* فَحَدِيثُ: «صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ» هَذَا مُخَالَفٌ لِلْقُرْآنِ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي الشَّرْعِ.  
\* وَكَذَلِكَ: رَأَى رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام، لَمْ يَصُمْ يَوْمَ عَرَفَةَ، عَلَى مَا فِيهِ مِنْ فَضْلِ عَظِيمٍ فِي تَكْفِيرِ الذُّنُوبِ، فَكَيْفَ عليه السلام يَأْمُرُ بِصِيَامِهِ لِلْأَمَةِ، ثُمَّ يَتْرُكُهُ، وَلَمْ يَصُمْ، فَهَذَا يَسْتَحِيلُ أَنْ يَقَعَ مِنَ النَّبِيِّ عليه السلام؛ لِأَنَّهُ عليه السلام: هُوَ الْقُدْوَةُ، الَّذِي يُقْتَدَى بِهِ فِي الدِّينِ.

فَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ).<sup>(٢)</sup>

\* يَعْنِي: الْآيَّامَ الْعَشَرَ الْأُولَى مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ.  
قُلْتُ: فَقَوْلُ عَائِشَةَ رضي الله عنها: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ عليه السلام صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ)، يَتَعَدَّرُ فِيهِ التَّأْوِيلُ بِأَيِّ حَالٍ.<sup>(٣)</sup>

\* وَعَائِشَةُ رضي الله عنها هِيَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِأَحْوَالِ صَوْمِ النَّبِيِّ عليه السلام، وَقَدْ أَوْضَحْتُ أَنَّ النَّبِيَّ عليه السلام لَمْ يَصُمْ أَيَّامَ الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، مِنْهَا: الْيَوْمُ التَّاسِعُ، وَهُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ!.

(١) وَكَمْ زِيَادَةٌ شَادَّةٌ وَجِدَتْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ؛ كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٢٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٧٥٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»

(٢٨٧٢)، وَأَحْمَدٌ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٤٢)، وَابْنُ جِبَانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٦٠٨)، وَالبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ»

(١٧٩٣).

(٣) انْظُرْ: «لَطَائِفَ الْمَعَارِفِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٣٩٢).

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٥ ص ٤١٧): (وَيَبْعُدُ جِدًّا أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ الْعَشْرَ، وَيَخْفَى ذَلِكَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، مَعَ كَوْنِهِ يَدُورُ عَلَيْهَا فِي لَيْلَتَيْنِ، وَيَوْمَيْنِ مِنْ كُلِّ تِسْعَةِ أَيَّامٍ). اهـ

\* ثُمَّ إِنَّ صَوْمَ رَمَضَانَ، وَهُوَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ صَوْمُ فَرَضٍ، وَأَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ النَّفْلِ، لَمْ يَجْعَلْ لَهُ الشَّارِعُ تَكْفِيرَ الذُّنُوبِ الْمَاضِيَةِ، وَالْبَاقِيَةِ فِي السَّنَةِ؛ فَكَيْفَ يَجْعَلُ الشَّارِعُ هَذَا التَّكْفِيرَ لِلذُّنُوبِ لِصَوْمِ نَفْلِ، وَلَا يَجْعَلُهُ لِصَوْمِ فَرَضٍ، فَهَذَا يُنَافِي حِكْمَةَ الشَّارِعِ الْبَالِغَةَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (أَفْضَلُ الصِّيَامِ، بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، شَهْرُ اللهِ الْمُحَرَّمِ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ، بَعْدَ الْفَرِيضَةِ، صَلَاةُ اللَّيْلِ).<sup>(١)</sup>

وَعَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: (صَامَ النَّبِيُّ ﷺ عَا شُورَاءَ، وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ تَرِكَ).<sup>(٢)</sup>

وَبَوَّبَ الْحَافِظُ الْبُخَارِيُّ عَلَيْهِ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٦٦٧)؛ بَابُ: وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٢١).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٧٩٣).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَجَعَلَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فِي هَذَا الْحَدِيثِ، لِصَوْمِ رَمَضَانَ تَكْفِيرَ مَا مَضَى مِنَ الزَّمَنِ فَقَطُّ، وَهُوَ فَرَضٌ، فَكَيْفَ يَجْعَلُ صلى الله عليه وسلم لِصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، تَكْفِيرَ الذُّنُوبِ لِسَنَةِ مَاضِيَةٍ، وَسَنَةِ بَاقِيَةٍ، وَهُوَ مُسْتَحَبٌّ: ﴿إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ﴾ [ص: ٥].

إِذَا: فَذَكَرَ فِي حَدِيثٍ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ» زِيَادَةً شَادَةً، وَهِيَ صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ يُكْفِّرُ ذُنُوبَ سَتَتَيْنِ، سَنَةِ مَاضِيَةٍ، وَسَنَةِ آتِيَةٍ، فَيَكُونُ لِلْعَبْدِ الصَّائِمِ لِيَوْمِ عَرَفَةَ يُكْفِّرُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَا تَأَخَّرَ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْحُكْمُ خَاصٌّ <sup>(٢)</sup> بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم لَا يُشَارِكُهُ أَحَدٌ مِنْ بَنِي آدَمَ؛ لَا جُزْئِيًّا وَلَا كُلِّيًّا؛ فَافْطَنُ لِهَذَا تَرَشُّدًا.

وَالَيْكَ الدَّلِيلُ:

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا \* لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَبِمَنْ نِعْمَتُهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الْفَتْحُ: ١ وَ ٢].

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته الله فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ١٩٨): (هَذَا مِنْ خَصَائِصِهِ صلى الله عليه وسلم الَّتِي لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ، وَكَيْسَ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ فِي ثَوَابِ الْأَعْمَالِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٨٠٢).

(٢) أَنْظَرُ: «مُرْشِدَ الْمُخْتَارِ إِلَى خَصَائِصِ الْمُخْتَارِ» لِابْنِ طُولُونَ (ص ٣٩٤)، وَ«الْخَصَائِصُ الْكِبْرِيُّ» لِلشَّيْطَانِيِّ

(ج ٢ ص ٣٣٦).

لِغَيْرِهِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَا تَأَخَّرَ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا فِيهِ تَشْرِيفٌ عَظِيمٌ لِرَسُولِ اللَّهِ  
 ﷺ. اهـ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ (١) وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ (٢) الَّذِي أَنْقَضَ  
 ظَهْرَكَ (٣) وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشَّرْحُ: ١ و ٢ و ٣].

قَالَ أَبُو الْمَكَارِمِ الْقَاضِي الرَّوْيَانِيُّ الشَّافِعِيُّ رحمته الله فِي كِتَابِهِ «الْعُدَّة»: (فِي تَكْفِيرِ  
 السَّنَةِ الْأُخْرَى يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْمُرَادُ السَّنَةُ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَكْفُرُ سَنَتَيْنِ مَاضِيَتَيْنِ.  
 وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَرَادَ سَنَةً مَاضِيَةً، وَ سَنَةً مُسْتَقْبَلَةً، وَهَذَا لَا يُوجَدُ مِثْلُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ؛  
 أَنَّهُ يَكْفُرُ الزَّمَانَ الْمُسْتَقْبَلَ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ خَاصٌّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ  
 وَمَا تَأَخَّرَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ).<sup>(٢)</sup> اهـ

\* وَقَدْ عَرَفَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم؛ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ غَفَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا  
 تَأَخَّرَ، فَلَمْ يَتَعَدُّوا ذَلِكَ فِي أَيِّ عَمَلٍ، لَا فِي الصَّوْمِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ أَنَّ  
 ذَلِكَ مِنْ خِصَائِصِهِ رضي الله عنه مُطْلَقًا.

فَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ، أَمَرَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ بِمَا  
 يُطِيقُونَ، قَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا

(١) وَكَمْ زِيَادَةٌ سَادَّةٌ وَجِدَتْ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ؛ كَمَا بَيَّنَّ ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ.

(٢) انْظُرْ: «الْمَجْمُوع» لِلنُّوَوِيِّ (ج ٦ ص ٣٨١).

تَأَخَّرَ، فَيَغْضَبُ حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنْ أَتَقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ  
(أَنَا).<sup>(١)</sup>

\* فَمِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْمَغْفِرَةِ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ أَخْبَرَ أَحَدًا مِنَ  
الْأَنْبِيَاءِ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

\* فَكَيْفَ يُجْعَلُ لِعَامِيٍّ، أَوْ غَيْرِهِ، أَنْ يُشَارِكَ النَّبِيَّ ﷺ فِي هَذِهِ الْخَاصِيَّةِ، أَنْ يُكْفِرَ  
اللَّهُ لَهُ لِمُدَّةِ سَنَةٍ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، لِصَوْمِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ!، فَهَذَا بَاطِلٌ بِلَا شَكٍّ.  
\* فَلَا غُفْرَانَ لِسَنَةِ كَامِلَةٍ فِي أَيِّ عَمَلٍ مِنَ الْأَعْمَالِ، بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ؛  
لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ ﷺ مُطْلَقًا.<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: وَكُلُّ مَا يَرِدُ فِي الْأَخْبَارِ مِنْ تَكْفِيرِ الذُّنُوبِ الْمُسْتَقْبَلَةِ؛ فَهِيَ ضَعِيفَةٌ  
لِتَخْصِيسِ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَحْدَهُ.<sup>(٣)</sup>

قُلْتُ: وَمِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الضَّعِيفَةِ؛ خَبَرُ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؛ فَإِنَّهُ يُكْفِرُ سَنَةً مَاضِيَةً،  
وَسَنَةً مُسْتَقْبَلَةً.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ فِي «شَرْحِ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ»  
(ج ٢ ص ٧٣): «قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَعَلِمَ أَنَّ مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّ اللَّهَ قَدْ  
عَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ: فَكُلُّ حَدِيثٍ يَأْتِي بِأَنَّ مَنْ فَعَلَ كَذَا غُفِرَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠).

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْمَوَاهِبُ اللَّدِّيَّةُ بِالْمَنْحِ الْمُحَمَّدِيَّةِ» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ٢ ص ٦٥٥)، وَ«شَرْحِ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ»  
لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينَ (ج ٢ ص ٧٣)، وَ«الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٦ ص ٣٨١)، وَ«تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٣  
ص ١٩٨).

(٣) أَنْظُرْ: كِتَابُ «الْخِصَالِ الْمُكْفَّرَةِ لِلذُّنُوبِ الْمَقْدَمَةِ وَالْمُؤَخَّرَةِ» لِابْنِ حَجَرَ.

لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ فَإِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ، أَمَّا «غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، فَهَذَا كَثِيرٌ، لَكِنْ: «مَا تَأَخَّرَ»، هَذَا لَيْسَ إِلَّا لِلرَّسُولِ ﷺ فَقَطْ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ نَافِعَةٌ لِطَالِبِ الْعِلْمِ<sup>(١)</sup>، أَنَّهُ إِذَا أَتَاكَ حَدِيثٌ فِيهِ أَنَّ مَنْ فَعَلَ كَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ؛ فَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: «مَا تَأَخَّرَ»، ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ خَصَائِصِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ. اهـ.



(١) قُلْتُ: رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا، لَقَدْ خَفَيْتَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ النَّافِعَةُ بِقَوْلِهِ: «بِصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ يُكْفَرُ: (السَّنَةُ الْبَاقِيَّةُ وَالْمُتَأَخَّرَةُ)، بِمِثْلِ لَفْظِ: (وَمَا تَأَخَّرَ)، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## رَبِّ أَنْعَمْتَ فَرْدُ

## الْمُقَدِّمَةِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل

عِمْرَانَ: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا

وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النِّسَاءُ: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ

وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٧٠ و ٧١].

أَمَّا بَعْدُ...

فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ

مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

\* فَإِنَّهُ قَدْ كَثُرَ التَّطَاوُلُ فِي هَذَا الْعَصْرِ عَلَى مَقَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَى مَقَامِ سُنَّتِهِ

ﷺ، مِنْ قِبَلِ أَجْنَاسٍ مِنَ النَّاسِ، سِوَاءَ عَنِ طَرِيقِ التَّصْرِيحِ أَوْ التَّلْوِيحِ، أَوْ عَنِ طَرِيقِ

التَّقْلِيدِ أَوْ التَّعَصُّبِ، أَوْ عَنْ طَرِيقِ الْغُلُوِّ أَوْ التَّحَزُّبِ، أَوْ طَرِيقِ الْفِتَاوَى الْبَاطِلَةِ، أَوْ  
الْاجْتِهَادِ الْفَاسِدِ، أَوْ عَنْ طَرِيقِ عِلْمٍ غَيْرِ نَافِعٍ، أَوْ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا<sup>(١)</sup>،  
فَكُلُّ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ إِسَاءَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلِسُنَّتِهِ الْغَرَاءِ، وَمَقَامِهِ السَّامِيِّ الَّذِي خَصَّهُ اللَّهُ  
تَعَالَى بِهِ فِي الْإِسْلَامِ.

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (كَمْ مِنْ مُرِيدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَهُ).<sup>(٢)</sup>  
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣٥].

عَنْ قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [الْمَائِدَةُ: ٣٥]؛ قَالَ:  
(أَيُّ: تَقَرَّبُوا إِلَيْهِ بِطَاعَتِهِ، وَالْعَمَلِ بِمَا يُرْضِيهِ).<sup>(٣)</sup>

(١) حَتَّى وَصَلَ الْأَمْرُ بِالْأَحْزَابِ الْفَوْضُويَّةِ فِي هَذَا الْعَصْرِ؛ أَنَّهُمْ: يَرُونَ أَنَّ الْمُظَاهَرَاتِ الْبِدْعِيَّةَ مِنَ الْوَسَائِلِ  
الْمَشْرُوعَةِ لِنُصْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ شُبُهَةٌ وَاهِيَةٌ، لَا يَعْضُدُهَا الدَّلِيلُ فِي الدِّينِ.  
\* وَهَذِهِ الْبِدْعُ تُعْتَبَرُ إِسَاءَةً لِلرَّسُولِ ﷺ، وَلِسُنَّتِهِ ﷺ.

وَأَنْظُرُ: «الْفِتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَ«الْفِتَاوَى» لِلشَّيْخِ ابْنِ بَازٍ (ج ٨ ص ٢٤٥)، وَ«الْفِتَاوَى  
الشَّرْعِيَّةَ» لَهُ (ص ١٣٧).

(٢) أَثَرٌ حَسَنٌ.

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١٠).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(٣) أَثَرٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٥ ص ٦٦).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأُورِدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الدَّرِّ الْمَشْهُورِ» (ج ٣ ص ٧١)، وَالشُّوكَانِيُّ فِي «فَتْحِ الْقَدِيرِ» (ج ٢ ص ٤٥).

قَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ رحمته فِي «جَامِعِ الْبَيَانِ» (ج ٥ ص ٦٦): «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]؛ يَقُولُ تَعَالَى: وَاطْلُبُوا الْقُرْبَةَ إِلَيْهِ بِالْعَمَلِ بِمَا يُرْضِيهِ. اهـ.  
وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رحمته فِي «الْفَتَاوَى الشَّرْعِيَّةِ» (ص ١٣٧):  
(الْأَسْلُوبُ السَّيِّئُ مِنْ أخطرِ الْوَسَائِلِ فِي ردِّ الْحَقِّ، وَعَدَمِ قَبُولِهِ، أَوْ إِثَارَةِ الْقَلَاقِلِ، وَالظُّلْمِ، وَالْعُدْوَانِ). اهـ.

\* لِذَلِكَ: أَوْجَبَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَاحِبِ قُدْرَةٍ أَنْ يَقُومَ بِوَاجِبِهِ الشَّرْعِيِّ فِي نُصْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالِدْفَاعِ عَنْهُ ﷺ، وَالِدْفَاعِ عَنْ خَصَائِصِهِ الَّتِي خَصَّهَا اللَّهُ تَعَالَى لَهُ، عَلَى حَسَبِ مَا أُوتِيَ، وَبِقَدْرِ مَا اسْتَطَاعَ الْعَبْدُ.<sup>(١)</sup>

\* فَكَانَ مِنْ حَقِّهِ ﷺ عَلَى اتِّبَاعِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ: الْإِنْتِصَارُ لَهُ مِنْ أَسَاءِ إِلَيْهِ، وَأَسَاءِ إِلَى سُنَّتِهِ، سَوَاءً يَشْعُرُ أَوْ لَا يَشْعُرُ، وَسَوَاءً يَعْلَمُ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ [الفتح: ٩]؛ أَي: وَأَعَانُوهُ عَلَى أَعْدَاءِ السُّنَّةِ، بِجِهَادِهِمْ بِالْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ.<sup>(٢)</sup>

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنصَرُوا لِلَّهِ يَنْصِرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾

[مُحَمَّدٌ: ٧].

(١) وَهَذَا مِنَ الْجِهَادِ الْأَكْبَرِ فِي نُصْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي هَذَا الْعَصْرِ الْحَاضِرِ عَلَى طَرِيقَةِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

(٢) وَانظُرْ: «جَامِعِ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١٣ ص ١٩٦).

\* وَلَقَدْ تَعَرَّضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ لِصُنُوفِ الْإِسَاءَةِ: «الْقَوْلِيَّةِ»، وَ«الْفِعْلِيَّةِ»، مِنْ قِبَلِ الْمُتَنَصِّبَةِ الْمُتَعَصِّبَةِ، بِدَسْهِمْ لَهُ ﷺ، وَلِسُنَّتِهِ مِنْ أَحْكَامٍ بَاطِلَةٍ، مِنْ أَحَادِيثَ مَعْلُودَةٍ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ، وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، أَسْوَأَ بِمَنْ مَضَى مِنَ الْمُقَلِّدَةِ الْمُتَعَصِّبَةِ.

\* وَلَمْ تَزَلْ فُلُوقُ التَّقْلِيدِ وَالتَّعَصُّبِ تَنَالُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتُسَيِّئُ إِلَى سُنَّتِهِ. <sup>(١)</sup>

\* حَيْثُ شَهِدَ هَذَا الْعَصْرُ حَمَلَةَ شِعْوَاءِ مَلِيئَةٍ بِالتَّقْلِيدِ وَالتَّعَصُّبِ: لِلآرَاءِ الْبَاطِلَةِ، وَالاجْتِهَادَاتِ الْفَاسِدَةِ، عَنْ طَرِيقِ الْإِفْتَاءِ بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالْفِتَاوَى الْمَجْرَدَةِ مِنَ الدَّلِيلِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُعْتَبَرُ مِنَ الْإِسَاءَةِ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، وَمِنْ سُنَّتِهِ الصَّحِيحَةِ. <sup>(٢)</sup>  
قُلْتُ: فَيَجِبُ الْإِنْتِصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، قَوْلًا وَفِعْلًا فِي هَذَا الدِّينِ.

\* وَالْمُنْتَصِرُ لِهَذَا الدِّينِ هُوَ دَاعِيَةٌ إِلَيْهِ.

\* وَالِدَّاعِيَةُ: يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ نَاصِرًا لِهَذَا الدِّينِ، مُدَافِعًا عَنْهُ، يَسْعَى لِحِمَايَتِهِ مِنْ

كُلِّ مُقَلِّدٍ مُتَعَصِّبٍ، وَمِنْ كُلِّ مُتْرَبِّصٍ حَاقِدٍ.

\* وَهَذَا مِنْ مُقْتَضَى الْإِيمَانِ، وَهُوَ أَنَّ مُحَمَّدًا: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ الْأَصْلُ الثَّانِي:

لِلدِّينِ، الَّذِي لَا يَقُومُ الدِّينُ؛ إِلَّا بِهَذَا الْأَصْلِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾

[الْفَتْحُ: ٩].

(١) فَكَانَ لِزَامًا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، أَنْ يُهَبَّ لِضَرْتِهِ ﷺ، وَالذَّوْدِ عَنْ سُنَّتِهِ ﷺ، وَكَشَفِ دَسَائِسِ الْمُقَلِّدِينَ الْمُتَعَصِّبِينَ، وَدَكَّ حُصُونِهِمْ، وَدَخَضِ شِبْهِهِمْ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ.

(٢) فَلَا بَدَّ مِنْ كَشْفِ عَنِ الْوَسَائِلِ الْبِدْعِيَّةِ، الَّتِي اتَّخَذَهَا الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ بِزَعْمِهِمْ، لِضَرْةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَنُضْرَةِ سُنَّتِهِ ﷺ، وَبَيَانِ ضَعْفِهَا، وَتَهَاؤُفِهَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ.

\* وَيَدْخُلُ فِي نُصْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، نُصْرَةُ سُنَّتِهِ الصَّحِيحَةِ، وَتَصْفِيَّتِهَا مِمَّا أُدْخِلَ

فِيهَا عَنْ طَرِيقِ الْأَحَادِيثِ الْمَعْلُومَةِ، وَكَشَفِ الْبِدْعِ وَبَيَانِ ضَعْفِهَا وَتَهَافُتِهَا.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَحِفْظُ حُقُوقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَالذَّبُّ عَنْ سُنَّتِهِ، وَالذُّودُ

عَنْ شَرِيعَتِهِ، مِنْ أَعْظَمِ الْمَقَاصِدِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْحُقُوقِ الْمُرْعِيَّةِ.

\* فَهَذَا بَيَانُ حُقُوقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أُمَّتِهِ، كَوُجُوبِ: مَحَبَّتِهِ وَتَعْظِيمِهِ، وَطَاعَتِهِ

وَاتِّبَاعِهِ، وَالِدِّفَاعِ عَنْهُ ﷺ، وَقَمْعِ الْمُقْلَدَةِ الْمُتَعَصِّبَةِ، وَالْإِنْتِصَارِ لِسُنَّتِهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ

الْحُقُوقِ الْوَاجِبَةِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ [الْحَجَّ: ٤٠]؛ أَي: لِيُعِينَنَّ اللَّهُ تَعَالَى، مَنْ

يَنْصُرُ رَسُولَهُ ﷺ، وَدِينَهُ فِي سَبِيلِهِ، لِتَكُونَ كَلِمَتُهُ الْعُلْيَا عَلَى الْمُخَالِفِينَ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ.<sup>(٢)</sup>

\* فَإِنَّ النُّصْرَةَ مِنْ أَعْظَمِ حُقُوقِ النَّبِيِّ ﷺ: عَلَى أُمَّتِهِ، لِأَنَّ حُقُوقَهُ ﷺ عَظِيمَةٌ عَلَى

أُمَّتِهِ، وَقَدْ أَوْجَبَهَا اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ، وَبَيَّنَّهَا النَّبِيُّ ﷺ فِي سُنَّتِهِ الْغَرَاءِ.

\* وَمِنْ أَعْظَمِ هَذِهِ الْحُقُوقِ، مَا خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِتَكْفِيرِ الذُّنُوبِ لَهُ ﷺ: مِنْ

الْمُتَقَدِّمَةِ وَالْمُتَأَخَّرَةِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا \* لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ

وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الْفَتْحُ: ١ و ٢].

(١) فَكَانَ لِزَامًا عَلَى طَلَبَةِ السُّنَّةِ، مَعْرِفَةُ سَبِيلِ الْمُقْلَدِينَ عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ، وَمِنْ ثَمَّ مَعْرِفَةُ الْمَنْهَجِ الْقَوِيمِ لِنُصْرَةِ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنُصْرَةِ سُنَّتِهِ.

قُلْتُ: وَبَيَانُ الْأَثَارِ السَّلْبِيَّةِ لِلتَّخَلُّفِ عَنْ نُصْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ.

(٢) وَأَنْظَرُ: «جَامِعَ الْبَيَانِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١٨ ص ١٥١).

\* فَنَبَتْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، النَّهْيُ عَنِ مُسَاوَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي تَكْفِيرِ الذُّنُوبِ، الْمُتَقَدِّمَةِ، وَالْمُتَأَخَّرَةِ، بِغَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» (ج ٣ ص ١٩٨): (هَذَا مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ الَّتِي لَا يُشَارِكُهُ فِيهَا غَيْرُهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ فِي ثَوَابِ الْأَعْمَالِ لِغَيْرِهِ: عُفِّرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَا تَأَخَّرَ، وَهَذَا فِيهِ تَشْرِيفٌ عَظِيمٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ). اهـ  
وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ (١) وَوَضَعْنَا عَنكَ وَزْرَكَ (٢) الَّذِي أَنْقَضَ ظَهْرَكَ (٣) وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشَّرْحُ: ١ وَ ٢].

قَالَ أَبُو الْمَكَارِمِ الْقَاضِي الرُّوْيَانِيُّ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ «الْعُدَّةُ»: (فِي تَكْفِيرِ السَّنَةِ الْأُخْرَى يَحْتَمِلُ مَعْنَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: الْمُرَادُ السَّنَةُ الَّتِي قَبْلَ هَذِهِ، فَيَكُونُ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُكْفَرُ سَتَيْنِ مَاضِيَتَيْنِ.  
وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَرَادَ سَنَةَ مَاضِيَةً، وَسَنَةً مُسْتَقْبَلَةً، وَهَذَا لَا يُوجَدُ مِثْلُهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ؛ أَنَّهُ يُكْفَرُ الزَّمَانَ الْمُسْتَقْبَلَ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ خَاصٌّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَفَرَ اللهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ بِنَصِّ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ). (١) اهـ

\* وَقَدْ عَرَفَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ عَفَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَلَمْ يَتَعَدُّوا ذَلِكَ فِي أَيِّ عَمَلٍ، لَا فِي الصَّوْمِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْرِفُونَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ مُطْلَقًا.

فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَهُمْ، أَمَرَهُمْ مِنَ الْأَعْمَالِ بِمَا يُطِيقُونَ، قَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ عَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا

تَأَخَّرَ، فَيَغْضَبُ حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّ اتِّقَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ  
(أَنَا).<sup>(١)</sup>

\* فَمِنْ خَصَائِصِهِ ﷺ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالْمَغْفِرَةِ، وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ أَخْبَرَ أَحَدًا مِنَ  
الْأَنْبِيَاءِ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

\* فَكَيْفَ يُجْعَلُ لِعَامِيٍّ، أَوْ غَيْرِهِ، أَنْ يُشَارِكَ النَّبِيَّ ﷺ فِي هَذِهِ الْخَاصِيَّةِ، أَنْ يُكْفَرَ  
اللَّهُ تَعَالَى لَهُ لِمُدَّةٍ سَنَةٍ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، لِصَوْمِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ!، فَهَذَا بَاطِلٌ بِلَا  
شَكٍّ.

\* فَلَا غُفْرَانَ لِسَنَةِ كَامِلَةٍ فِي أَيِّ عَمَلٍ مِنَ الْأَعْمَالِ، بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ؛  
لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ ﷺ مُطْلَقًا.<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: وَكُلُّ مَا يَرُدُّ فِي الْأَخْبَارِ مِنْ تَكْفِيرِ الذُّنُوبِ الْمُسْتَقْبَلَةِ؛ فَهِيَ ضَعِيفَةٌ  
لِتَخْصِصِ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَحْدَهُ.<sup>(٣)</sup>

قُلْتُ: وَمِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الضَّعِيفَةِ؛ خَبَرُ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؛ فَإِنَّهُ يُكْفَرُ سَنَةً مَاضِيَةً،  
وَسَنَةً مُسْتَقْبَلَةً.

قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ رِيَاضِ  
الصَّالِحِينَ» (ج ٢ ص ٧٣): (قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: وَاعْلَمْ أَنَّ مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ ﷺ أَنَّ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠).

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْمَوَاهِبُ اللَّدْنِيَّةُ بِالْمَنْحِ الْمُحَمَّدِيَّةِ» لِلْقَسْطَلَانِيِّ (ج ٢ ص ٦٥٥)، وَ«شَرْحِ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ»  
لِشَيْخِنَا ابْنِ عُثَيْمِينِ (ج ٢ ص ٧٣)، وَ«الْمَجْمُوعُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٦ ص ٣٨١)، وَ«تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٣  
ص ١٩٨).

(٣) أَنْظُرْ: كِتَابُ «الْخِصَالِ الْمُكْفَرَةَ لِلذُّنُوبِ الْمَقْدَمَةِ وَالْمُؤَخَّرَةِ» لِابْنِ حَجَرٍ.

اللَّهُ قَدْ غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ: فَكُلُّ حَدِيثٍ يَأْتِي بِأَنَّ مَنْ فَعَلَ كَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ فَإِنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ، أَمَا «غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، فَهَذَا كَثِيرٌ، لَكِنْ: «مَا تَأَخَّرَ»، هَذَا لَيْسَ إِلَّا لِلرَّسُولِ ﷺ فَقَطْ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِهِ، وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ نَافِعَةٌ لِطَالِبِ الْعِلْمِ<sup>(١)</sup>، أَنَّهُ إِذَا أَتَاكَ حَدِيثٌ فِيهِ أَنَّ مَنْ فَعَلَ كَذَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ؛ فَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: (مَا تَأَخَّرَ)، ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ خَصَائِصِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ). اهـ.

قُلْتُ: فَهَذَا الْحُكْمُ خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ ﷺ، لَا يُشَارِكُهُ أَحَدٌ مِنْ بَنِي آدَمَ؛ لَا جُزْئِيًّا، وَلَا كَلْبِيًّا، فَافْطَنُ لِهَذَا تَرَشُدًا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ» (ص ٤٢٥): (إِنْ نَصَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: فَرَضَ عَلَيْنَا، لِأَنَّهُ مِنَ التَّعْزِيرِ الْمَفْرُوضِ، وَلِأَنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى). اهـ.

\* فَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا، وَعَلَى الْأُمَّةِ، بَلْ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ فِيهَا، أَنْ يَنْصُرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بِمَا أُوتِيَ مِنْ قُوَّةٍ، فِي قَمْعِ الْفِتَاوَى الَّتِي تُنْشَرُ، بِأَنَّ الْعَامِيَّ إِذَا صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ، فَقَدْ حَصَلَ عَلَيْهِ تَكْفِيرٌ: سَنَةٌ مُتَقَدِّمَةٌ، وَسَنَةٌ مُتَأَخَّرَةٌ، لِأَنَّ هَذَا مِنَ الظُّلْمِ.

\* وَالنَّصْرُ هَذَا مِنْ لِيَازِمِ مَحَبَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِأَنَّ تَنْصُرَهُ، وَتُدَافِعَ عَنْ حَقِّهِ فِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَصَّهُ بِهَذِهِ الْخَاصِّيَّةِ فِي تَكْفِيرِ الذُّنُوبِ: الْمُتَقَدِّمَةِ، وَالْمُتَأَخَّرَةِ.<sup>(٢)</sup>

(١) قُلْتُ: رَحِمَ اللهُ شَيْخَنَا، لَقَدْ خَفِيتَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ النَّافِعَةُ بِقَوْلِهِ: «بِصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ يُكْفَرُ: (السَّنَةُ الْبَاقِيَّةُ وَالْمُتَأَخَّرَةُ)، بِمِثْلِ لَفْظٍ: (وَمَا تَأَخَّرَ)، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) وَتَمَنَعُ مَنْ يُخَالِفُ ذَلِكَ، وَيَزْعُمُ أَنَّ: «صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ، يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ، وَالسَّنَةَ الْمُتَأَخَّرَةَ».

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التَّوْبَةُ: ٤٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ

أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ١٥٧].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ عَلَى شَاتِمِ الرَّسُولِ»

(ص ٢١٧): (فَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْنَا تَعَزُّيْرَ رَسُوْلِهِ ﷺ: وَتَوْقِيْرَهُ، وَتَعَزُّيْرَهُ: نَصْرُهُ وَمَنْعُهُ<sup>(١)</sup>،

وَتَوْقِيْرَهُ: إِجْلَالُهُ وَتَعْظِيْمُهُ، وَذَلِكَ يُوجِبُ صَوْنَ عَرَضِهِ بِكُلِّ طَرِيقٍ، بَلْ ذَلِكَ أَوْلَى

دَرَجَاتِ التَّعَزُّيْرِ وَالتَّوْقِيْرِ). اهـ.

\* فَالْمُؤْمِنُ الْحَقُّ، هُوَ الَّذِي يَهْبُ لِنُصْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ، مَتَى انْتَهَكَتْ حُرْمَتُهُ، وَأَسِيءَ

لِسُنَّتِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا

أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الْأَنْفَالُ: ٧٤].

قُلْتُ: فَوَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ نَصَرُوا نَبِيَّهُمْ ﷺ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ

وَعَنِيْرِهِمْ؛ بِأَنَّهُمْ هُمْ: الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا، لِأَنَّهُمْ صَدَّقُوا إِيمَانَهُمْ وَحَقَّقُوهُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ

النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ

وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الْحَدِيدُ: ٣٥].

(١) يَعْنِي: مَنْعُهُ مِنْ كُلِّ مَا يُؤْذِيهِ.

انظر: «الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ عَلَى شَاتِمِ الرَّسُولِ» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ص ٤٢٥).

(٢) وَأَنْظُرْ: «تَيْسِيرَ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ» لِلشَّيْخِ السَّعْدِيِّ (ص ٣٢٧).

\* لِيُقِيمَ اللَّهُ تَعَالَى سَوْقَ الْإِمْتِحَانِ بِمَا أَنْزَلَهُ مِنَ الْكِتَابِ، فَيَبَيِّنَ مَنْ يَنْصُرُهُ، وَيَنْصُرُ

رُسُلَهُ فِي حَالِ الْغَيْبِ الَّتِي يَنْفَعُ فِيهَا الْإِيمَانُ. <sup>(١)</sup>

\* وَالْإِنْتِصَارُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: تَكْلِيفُ شَرْعِيٍّ، وَوَجِبُ دِينِيٍّ يُنَاطُ بِالِاسْتِطَاعَةِ الشَّرْعِيَّةِ.

\* فَقَدْ يَسُوغُ لِلْعَبْدِ أَنْ يَكْتُمَهُ تَارَةً، وَيُظْهِرَهُ تَارَةً أُخْرَى.

\* بِحَسَبِ حَالِ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ، وَبِحَسَبِ اسْتِطَاعَتِهِ الشَّرْعِيَّةِ، وَرُجْحَانِ

الْمَصْلَحَةِ عَلَى الْمَفْسَدَةِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٣ ص ٢٨): (فَالشَّارِعُ لَا

يَنْظُرُ فِي الْاسْتِطَاعَةِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى مُجَرَّدِ امْتِكَانِ الْعَقْلِ، بَلْ يَنْظُرُ إِلَى لَوَازِمِ ذَلِكَ، فَإِذَا كَانَ

الْعَقْلُ مُمَكِّنًا مَعَ الْمَفْسَدَةِ الرَّاجِحَةِ، لَمْ يَكُنْ هَذِهِ اسْتِطَاعَةً شَرْعِيَّةً). اهـ.

قُلْتُ: وَانْحَصَرَتِ الْقُدْرَةُ عَلَيْنَا فِي نُصْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ سَاوَى

بَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ، وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ فِي تَكْفِيرِ الذُّنُوبِ: الْمُتَقَدِّمَةِ وَالْمُتَأَخِّرَةِ، بِصَوْمِهِ

يَوْمَ عَرَفَةَ!

\* فَلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ بِإِنْكَارِ هَذَا الْمُنْكَرِ، وَإِرْجَاعِ حَقِّهِ ﷺ، لِكَيْ يَتَّقَى هُوَ الْمُتَفَرِّدَ بِهَذِهِ

الْخَاصِّيَّةِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «تَبَيُّسِيرَ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ» لِلشَّيْخِ السَّعْدِيِّ (ص ٨٤٢).

قُلْتُ: الْمُتَنْصِرُ، هُوَ الْقَائِمُ بِأَمْرِ النُّصْرَةِ لِلدِّينِ.

\* فَتَعَيَّنَ عَلَيَّ نُصْرَةُ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ، لِتَفَرُّدِي بِالْعِلْمِ، بِعِلَّةٍ: «صَوْمِ عَرَفَةَ»، وَهُوَ

حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ الْإِنْكَارِ: الْعِلْمَ بِالْمُنْكَرِ، وَبِكَيْفِيَّةٍ دَفَعِهِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ» (ج ٢ ص ١٩٢): (إِلَّا أَنْ

يُضْطَرَّ أَحَدٌ إِلَى الْكَلَامِ، فَلَا يَسَعُهُ السُّكُوتُ، إِذَا طَمَعَ بِرَدِّ الْبَاطِلِ، وَصَرَفَ صَاحِبِهِ عَنْ مَذْهَبِهِ، أَوْ خَشِيَ ضَلَالَ عَامَّةٍ، أَوْ نَحَوَ هَذَا). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْأَجْرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الشَّرِيعَةِ» (ص ١٤٥): (فَلَمْ يَجِدِ الْعُلَمَاءُ بُدًّا مِنْ

الذَّبِّ عَنِ الدِّينِ، وَارَادُوا بِذَلِكَ مَعْرِفَةَ الْعَامَّةِ الْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ). اهـ.

وَعَنِ الْإِمَامِ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيِّ رَحِمَهُ اللهُ قَالَ: (الذَّبُّ عَنِ السُّنَّةِ، أَفْضَلُ مِنْ

الْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ).<sup>(٢)</sup>

\* فَلَا بُدَّ مِنْ تَصْفِيَةِ السُّنَّةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَعْلُودَةِ، وَهَذَا مِنْ خِلَالِ تَمْيِيزِ

الصَّحِيحِ، مِنَ الضَّعِيفِ، وَإِخْرَاجِ السُّنَّةِ لِلنَّاسِ صَافِيَةً، مِمَّا عَلِقَ بِهَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَعْلُودَةِ.

قُلْتُ: فَوَاجِبُ الْأَمَّةِ صَدُّ الْمُعْتَدِي عَلَى مَعَالِمِ السُّنَّةِ، تَعْظِيمًا لِأَمْرِهَا، وَصِيَانَةً لَهَا

مِنْ تَدْنِيسِ الْمُعْتَدِينَ عَلَيْهَا بِإِدْخَالِهِمُ الْأَحَادِيثَ الْمَعْلُودَةَ فِيهَا فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ!

(١) فَيَتَحَوَّلُ حُكْمُ النُّصْرَةِ إِلَى الْوُجُوبِ الْعَيْنِيِّ فِي حَقِّ الْمُتَفَرِّدِ بِالْعِلْمِ، وَالِإِحْتِسَابِ.

وَأَنْظُرْ: «عَرَائِبَ الْقُرْآنِ» لِلنَّيْسَابُورِيِّ (ج ٢ ص ٢٢٧).

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ الْهَرَوِيُّ فِي «دَمِّ الْكَلَامِ» (ج ٤ ص ٢٥٣).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التَّوْبَةُ: ٤٠]؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى: مُؤَيِّدُهُ، وَكَافِيهِ، وَحَافِظُ سُنَّتِهِ. <sup>(١)</sup>

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غَافِرٌ: ٥١]؛ يَعْنِي: اللَّهُ تَعَالَى يُغَلِّبُهُمْ فِي الدَّارَيْنِ جَمِيعًا، بِالْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ عَلَى مُخَالَفِيهِمْ، وَنَجْعَلُهُمُ الْغَالِبِينَ عَلَيْهِمْ لِسُنَّةِ نَبِيِّهِمْ. <sup>(٢)</sup>

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَنَصَرْنَا مِنْ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٧٧]؛ أَي: وَنَجَّيْنَاهُ وَخَلَّصْنَاهُ. <sup>(٣)</sup>

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ١٦٠].  
قُلْتُ: فَهَذَا تَبَيَّنُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ الْمُتَكَفِّلُ بِنَصْرِ أَتْبَاعِ الرَّسُولِ ﷺ، وَإِعْزَازِ دِينِهِمْ، وَإِظْهَارِهِمْ عَلَى عَدُوِّهِمْ.

\* وَإِنْ تَوَلَّيْنَا عَنْ نُصْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاللَّهُ تَعَالَى يَسْتَبْدِلُ غَيْرَنَا، فَيَنْصُرُونَ اللَّهَ تَعَالَى، وَرَسُولَهُ ﷺ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ [مُحَمَّدٌ: ٣٨].

(١) انظر: «فتح القدير» للشوكاني (ج ٤ ص ٤٩٥).

قُلْتُ: الْمُتَصَرُّ لَهُ، هُوَ الْمُعْتَدَى عَلَيْهِ.

(٢) وانظر: «جامع البيان» للطبري (ج ١٣ ص ١٩٦)، و«فتح القدير» للشوكاني (ج ٤ ص ٤٩٥).

(٣) وانظر: «تفسير القرآن» لابن كثير (ج ٥ ص ٣٥٤).

\* لِذَلِكَ: يَجِبُ أَنْ نَتَعَرَّفَ عَلَى مَوَاقِفِ السَّلَفِ فِي مَجَالِ نُصْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنُصْرَةِ سُنَّتِهِ ﷺ، خِلَالَ حَقَبِ زَمَانِيَّةٍ، مُتَّفَاوِتَةٍ؛ مُرُورًا بِالْقُرُونِ الثَّلَاثَةِ الْفَاضِلَةِ، وَوُصُولًا إِلَى أَتْبَاعِ السَّلَفِ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.<sup>(١)</sup>

\* فَقَدْ تَعَيَّنَ عَلَيَّ؛ وَجُوبًا تَبَيَّنَ ضَعْفُ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه: (فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَأَنَّهُ يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ، وَالسَّنَةَ الْبَاقِيَةَ!)؛ لِتَمَرُّدِي بِالْعِلْمِ الْمُتَعَلِّقِ بِمَعْرِفَةِ عِلَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ، جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا.

قَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «الْمَنْهَاجِ» (ج ٢ ص ٣٢): (إِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ: فَرَضٌ كِفَايَةٌ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ تَبَيَّنَ إِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَعْلَمُ بِهِ إِلَّا هُوَ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٨ ص ٦٦): (وَهُوَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَيَصِيرُ فَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى الْقَادِرِ، الَّذِي لَمْ يَقُمْ بِهِ غَيْرُهُ، فَإِنَّ مَنَاطَ الْوُجُوبِ هُوَ الْقُدْرَةُ، فَيَجِبُ عَلَى كُلِّ إِنْسَانٍ بِحَسَبِ قُدْرَتِهِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رحمته الله فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ١ ص ٣٨٣): (الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ: فَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَمِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ: نُصْرَةُ الدِّينِ؛ بِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَى الْمُخَالَفِينَ.

\* وَقَدْ يَكُونُ فَرَضٌ عَيْنٌ إِذَا عَرَفَ الْمَرْءُ مِنْ نَفْسِهِ صِلَاحِيَّةَ النَّظَرِ، وَالِاسْتِقْلَالَ بِالْجِدَالِ، أَوْ عَرَفَ ذَلِكَ مِنْهُ). اهـ.

(١) وَتَعَرَّفُ وَسَبِيلَةٌ وَعَلَامَةٌ النَّصْرَةِ.

\* وَعَلَامَاتُ النَّصْرَةِ: هِيَ بَدَلُ الْوَسَائِلِ وَالطُّرُقِ الشَّرْعِيَّةِ، لِتَحْقِيقِ الْغَايَةِ.

قُلْتُ: فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَجَلٌ وَأَعْلَى، وَأَسْمَى مِنْ أَنْ يُشَارِكَهُ عَامِيٌّ فِي خَاصِيَّةِ تَكْفِيرِ الذُّنُوبِ: الْمُتَقَدِّمَةِ وَالْمُتَأَخَّرَةِ.

\* فَالرَّسُولُ ﷺ قَدْ خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى، بِهَذِهِ الْخَاصِيَّةِ، فَلَا يَجُوزُ لِأَيِّ أَحَدٍ أَنْ يُشَارِكَهُ فِيهَا، لَا مِنْ قَرِيبٍ، وَلَا مِنْ بَعِيدٍ، فَيَجِبُ نَصْرُ الرَّسُولِ ﷺ فِي هَذِهِ الْخَاصِيَّةِ، وَأَنْ تَبْقَى لَهُ وَحْدَهُ ﷺ. (١)

\* لِذَلِكَ: يَجِبُ الصَّدْعُ بِالْحَقِّ عَلَيْهِمْ، وَالْجَهْرُ بِهِ لِإِبْطَالِ حُكْمِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَهُوَ أَصْلٌ فِي صَدْعِهِ بِالْحَقِّ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الْحَجْرُ: ٩٤].

\* وَالْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ، لَا بِخُصُوصِ السَّبَبِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البَقَرَةُ: ٨٣].

\* وَأَنْ يَكُونَ الصَّدْعُ بِإِخْلَاصٍ، وَنِيَّةٍ صَادِقَةٍ، فِي نُصْرَةِ الْحَقِّ، وَالتَّجَرُّدِ لَهُ، وَقَمْعِ

هَذِهِ الْبُدْعَةِ (٢)، وَدَرْءِ أخطَارِهَا.

\* وَالْإِفْتَاءُ بِصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَهُوَ يَوْمٌ عِيدٍ، فَهَذَا مِنَ الْغُلُوِّ فِي الدِّينِ، وَهُوَ: مُجَاوِزَةٌ

الْحَدِّ.

(١) وَهَذِهِ النُّصْرَةُ أَيْضًا: تَشْمَلُ، النُّصْرَةَ بِالْمَالِ، أَنْ تُسَهَمَ فِي طِبَاعَةِ الْكُتُبِ الَّتِي تَنْصُرُ الرَّسُولَ ﷺ، وَتَنْصُرُ سُنَّتَهُ؛

مِثْلُ: طِبَاعَةِ كُتُبِي فِي إِطْلَالِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنَ النَّصْرِ، وَالتَّعْزِيرِ، وَالتَّوْقِيرِ لِلرَّسُولِ ﷺ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾ [الْفَتْحُ: ٩].

(٢) وَمَا ابْتَدَعَ قَوْمٌ بِدْعَةٍ إِلَّا بِشِبْهَةٍ وَقَرَّتْ فِي قُلُوبِهِمْ، وَرَيَّئَتْ لَهُمْ سُوءَ عَمَلِهِمْ.

\* وَهَذِهِ الشُّبْهَةُ هِيَ الَّتِي تَحُولُ بَيْنَ الْمُقَلِّدِ، وَرُؤْيَةِ السُّنَّةِ!.

وَانظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٧ ص ٢٨٨).

\* وَالْغُلُوُّ مِنْ أَعْظَمِ الْمَدَاخِلِ الَّتِي يَدْخُلُ الشَّيْطَانُ بِهَا إِلَى قُلُوبِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ،  
فَيَقُودُهَا إِلَى مُجَاوَزَةِ الْمَشْرُوعِ مِنَ الْعِبَادَةِ!

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ  
وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الْجَاثِيَةُ: ٢٣].

\* أَي: مَهْمَا اسْتَحْسَنَ مِنْ حُكْمٍ، وَرَأَهُ حَسَنًا فِي هَوَى نَفْسِهِ، كَانَ: دِينَهُ، وَمَذْهَبَهُ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٢ ص ٤٩٦): (وَمَا أَمَرَ اللَّهُ  
تَعَالَى بِأَمْرِ إِلَّا وَلِلشَّيْطَانِ فِيهِ نَزْعَتَانِ: إِمَّا إِلَى تَفْرِيطٍ وَإِضَاعَةٍ، وَإِمَّا: إِلَى إِفْرَاطٍ وَغُلُوٍّ،  
وَدِينُ اللَّهِ تَعَالَى: وَسَطٌ بَيْنَ الْجَافِي عَنْهُ، وَالْغَالِي فِيهِ.

\* كَالوَادِي بَيْنَ جَبَلَيْنِ، وَالْهُدَى بَيْنَ ضَلَالَتَيْنِ، وَالْوَسَطُ بَيْنَ طَرَفَيْنِ ذَمِيمَيْنِ،  
فَكَمَّا أَنَّ الْجَافِي عَنِ الْأَمْرِ مُضَيِّعٌ لَهُ، فَالْغَالِي فِيهِ مُضَيِّعٌ لَهُ، هَذَا بِتَقْصِيرِهِ عَنِ الْحَدِّ،  
وَهَذَا بِتَجَاوُزِهِ الْحَدَّ). اهـ.

\* وَالْإِنْحِرَافُ الْبِدْعِيُّ، إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْغَالِبِ مِنْ بَابِ الْقَوْلِ بِالْمُتَشَابِهِ، وَالْقَوْلُ  
بِالشَّبَهِ، وَهِيَ: دَاءٌ عَظِيمُ الْبَلَاءِ، يُصِيبُ الْقُلُوبَ فَيُطْفِئُ فِيهَا نُورَ الْيَقِينِ، إِذِ الْقُلُوبُ:  
ضَعِيفَةٌ، وَالشَّبَهُ: خَطَافَةٌ.<sup>(٢)</sup>

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ  
تَأْوِيلِهِ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٧].

(١) وَأَنْظَرُ: «تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٣ ص ٤٢٦).

(٢) وَأَنْظَرُ: «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ٧ ص ٢٦١).

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (تَلَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ٧]، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَى اللَّهُ؛ فَاحْذَرُوهُمْ).<sup>(١)</sup>

\* ثُمَّ إِنَّ أَهْلَ التَّقْلِيدِ: مُغَالُونَ فِي التَّعَصُّبِ لِلْأَحْكَامِ الَّتِي يُصْدِرُونَهَا، بِإِلَاعِلِمٍ، وَلَا عَدْلِ، مَعَ بَعْغٍ وَعُدْوَانٍ عَلَى الْمُخَالَفِ لَهُمْ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْحَقِّ!<sup>(٢)</sup>

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الْإِسْتِقَامَةِ» (ج ١ ص ٢٥٢)؛ فِي وَصْفِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ: (وَاتَّبَاعُ أَهْوَاءٍ: قَوْمٌ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ فِيهِ فَضْلٌ وَصَلَاحٌ<sup>(٣)</sup>، فَهُمْ فِيمَا ابْتَدَعُوهُ مِنْ ذَلِكَ ضَالُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى، يَحْسَبُونَ أَنَّ هَذِهِ الْبِدْعَةَ تَهْدِيهِمْ إِلَىٰ مَحَبَّةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِنَّهَا لَتُصَدِّهُمُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى). اهـ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ \* كَانَهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ \* فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾ [الْمُدَّثِّرُ: ٤٩-٥١].

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٤١٨٣)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٤٨١٧).

(٢) وَأَنْظَرِ: «الْفِتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٣ ص ٣٤٧)، وَ«اِقْتِضَاءُ الصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» لَهُ (ج ١ ص ١٠٦).

(٣) فَتَأْمَلْ قَوْلَهُ رحمته الله: فِيهِمْ مَنْ فِيهِ فَضْلٌ، وَصَلَاحٌ!

\* كَيْفَ ذَلِكَ: دَخَلُوا عَلَيْهِ بِحُكْمٍ هُوَ بِقَوْلِهِ لِلْمُؤَافَقَةِ، فَأَوْقَعُوهُ مَعَهُمْ، وَهُوَ لَا يَشْعُرُ.

\* وَالْمُبْتَدِعَةُ قَدْ جَهَلُوا كَمَالَ الشَّرِيعَةِ، وَتَحْقِيقَهَا لِلْمَصَالِحِ، وَدَرَّعَهَا لِلْمَفَاسِدِ عَلَى أَكْمَلِ وَجْهِ وَآتَمَّهُ، فَاسْتَدْرَكُوا عَلَى الشَّرْعِ، وَكَذَّبُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْأَحَادِيثِ الْمَعْلُوتَةِ، وَالضَّعِيفَةِ.<sup>(١)</sup>

\* وَمِنْ ضُرُوبِ جَهْلِهِمْ: جَهْلُهُمْ، بِأَصْلِ السُّنَّةِ، وَدَوْرِهَا فِي التَّشْرِيعِ، وَجَهْلُهُمْ بِصَحِيحِ السُّنَّةِ مِنْ غَيْرِهِ، وَهُوَ مَا أَدَّى إِلَى اخْتِلَافِ الْأَحْكَامِ عَلَيْهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ»، وَهُوَ حَدِيثٌ مَعْلُوبٌ.

\* فَالْمُقَلِّدَةُ مِنْ أَصْحَابِ الْإِسَاءَةِ إِلَى السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا، وَمِنْ آثَارِ انْحِرَافِهِمْ فِي مَنْهَجِ نُصْرَةِ السُّنَّةِ، زُهْدُ الْمُقَلِّدَةِ فِي السُّنَّةِ، وَتَعَمُّدُهُمْ لَمَزِ أَصْحَابِ السُّنَّةِ، إِذَا خَالَفُوهُمْ فِي فِتَاوَى التَّقْلِيدِ، وَهَذَا بِسَبَبِ تَقْدِيمِهِمْ لِلْآرَاءِ عَلَى الدَّلِيلِ.

\* وَكَثِيرًا مَا يَخْتَلِطُ حَظُّ النَّفْسِ، مَعَ مَقْصَدِ نُصْرَةِ السُّنَّةِ وَأَهْلِهَا، فَيَكُونُ هُوَ لَاءِ، إِنَّمَا يَنْتَصِرُونَ لِأَنْفُسِهِمْ، وَآرَائِهِمْ، وَجَمَاعَتِهِمْ، لَا لِهَذَا الدِّينِ!<sup>(٢)</sup>

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَتَّبِعْ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يُونُسُ:

[٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ

سَبِيلًا \* يَا وَيْلَتَى لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا \* لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ

الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ [الْفُرْقَانُ: ٢٧-٢٩].

(١) وَأَنْظُرْ: «الْإِنْصَارَ لِلنَّبِيِّ الْمُخْتَارِ» لِلْعَرَبِيِّ (ص ٣٤٦).

قُلْتُ: حَتَّى وَصَلَ الْأَمْرَ الْمُشِينُ، بِأَهْلِ الْأَهْوَاءِ، أَنَّ التَّمَسُّكَ بِالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ وَتَعْلِيمِهَا لِلْمُسْلِمِينَ، يُفَرِّقُ الْأُمَّةَ!

(٢) قُلْتُ: وَإِثَارَةُ الْعَصِيَّةِ، وَالنَّعْرَاتِ الْحَزْبِيَّةِ.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشُّورَى: ٣٩]؛ أَي: فِيهِمْ قُوَّةُ الْإِنْتِصَارِ مِمَّنْ ظَلَمَهُمْ، وَاعْتَدَى عَلَيْهِمْ، لَيْسُوا بِعَاجِزِينَ، بَلْ يَقْدِرُونَ عَلَى الْإِنْتِقَامِ مِمَّنْ بَغَى عَلَيْهِمْ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٢ ص ١٧٦): (وَسُمِّيَ أَصْحَابُهَا: أَهْلَ الْأَهْوَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ اتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، فَلَمْ يَأْخُذُوا بِالْأَدِلَّةِ مَا خَذَ الْإِفْتِقَارِ إِلَيْهَا، وَالتَّعْوِيلِ عَلَيْهَا، بَلْ قَدَّمُوا أَهْوَاءَهُمْ، وَاعْتَمَدُوا عَلَى آرَائِهِمْ، ثُمَّ جَعَلُوا الْأَدِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ مَنْظُورًا فِيهَا مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ). اهـ.

\* وَإِنْ زُهِدَ الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَنْصِرِينَ بِزَعْمِهِمْ لِلسُّنَّةِ، قَابَلَهُ فِي الْعَالِبِ إِسَاءَةٌ لَهَا، وَلِأَهْلِهَا، خُصُوصًا إِذَا نُصِحُوا، بِضُرُورَةِ الْإِلْتِزَامِ بِالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ فِي مَنَهِجِ الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.

\* إِنَّ أَعْظَمَ الْأُمُورِ إِسَاءَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ: التَّوَلَّى عَنْهُ، وَعَنْ سُنَّتِهِ<sup>(٢)</sup>، فَهَذَا أَشَدُّ مَا يُؤْلَمُ النَّبِيِّ ﷺ، وَيُسِيءُ إِلَيْهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾ [الْكَهْفُ: ٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [الشُّعْرَاءُ: ٣].

(١) وَأَنْظُرْ: «تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٧ ص ٢١١).

(٢) قُلْتُ: وَالْبُعْدُ عَنِ النَّاسِي بِسُنَّتِهِ، ظَلَمٌ.

وَأَنْظُرْ: «تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٦ ص ٣٩١).

فَأَهْلُ الْبِدْعِ: إِذَا سَمِعُوا السُّنَّةَ الصَّحِيحَةَ، تَوَلَّوْا مُعْرِضِينَ، وَأَخَذُوا فِي الْإِعْرَاضِ عَنِ الْحَقِّ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الِاسْتِقَامَةِ» (ج ٢ ص ٢٢٤): (وَلِهَذَا كَانَ مَنْ خَرَجَ عَنْ مُوجِبِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، مِنَ الْمُنْسُوبِينَ إِلَى الْعُلَمَاءِ وَالْعِبَادِ، يُجْعَلُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، كَمَا كَانَ السَّلَفُ يُسَمُّونَهُمْ: أَهْلَ الْأَهْوَاءِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ لَمْ يَتَّبِعِ الْعِلْمَ، فَقَدْ اتَّبَعَ هَوَاهُ، وَالْعِلْمُ بِالدِّينِ، لَا يَكُونُ إِلَّا بِهَدْيِ اللَّهِ تَعَالَى، الَّذِي بَعَثَ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ). اهـ.

\* وَلَا يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَسْكُتَ عَنِ الْمُقَلِّدِينَ، بِنَشْرِهِمْ: لِلْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، مِثْلَ: حَدِيثِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَأَنَّهُ يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ، وَالسَّنَةَ الْبَاقِيَةَ»!  
\* حَتَّىٰ أَنْ الْمُقَلِّدَ الْمُتَعَصِّبَ يَصِلُ بِهِ التَّعَصُّبُ، أَنْ يَكُونَ بَلَغَهُ النَّصُّ، وَلَكِنَّهُ يَتَأَوَّلُهُ عَلَىٰ مَعْنَىٰ آخَرَ، لَمْ يَرِدْ فِي الشَّرْعِ، فَيَقَعُ فِي الزَّلَلِ، بِسَبَبِ عِنَادِهِ فِي الْحُكْمِ، وَلَا يُعْذَرُ بِذَلِكَ.

قُلْتُ: وَالْعُذْرُ بِالْجَهْلِ لِمِثْلِ هَذَا الْجَاهِلِ الْمُتَعَصِّبِ الْمُعَانِدِ، لَا يُعْذَرُ بِجَهْلِهِ لَا فِي الْأُصُولِ، وَلَا فِي الْفُرُوعِ.<sup>(١)</sup>

\* وَهَذَا مِنْ بَابِ مُقَابَلَةِ الْبِدْعَةِ، بِبِدْعَةٍ مِثْلِهَا، وَلَا يَرْفَعُ الْبِدْعَةَ، إِلَّا السُّنَّةُ

الصَّحِيحَةُ.<sup>(٢)</sup>

(١) فَلَا عُذْرَ لَهُ لِتَقْصِيرِهِ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ.

(٢) انظر: «الِاتِّصَارَ لِلنَّبِيِّ الْمُخْتَارِ» لِلْعَرَبِيِّ (ص ٤٦٩).

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ \* إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ \* وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصَّافَّاتُ: ١٧١-١٧٣].

\* فَالْغُصْرَةُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لِعِبَادِهِ: هِيَ حِفْظُهُمْ مِنْ كُلِّ مَكْرُوهٍ، وَكِفَايَتُهُمْ مِنْ كُلِّ هَمٍّ، وَتَأْيِيدُهُمْ لِقَهْرِ عَدُوِّهِمْ، وَالْغَلْبَةُ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ.  
\* وَحَمْلُ الْمُبْتَدِعِ وَزَرَ مِنْ اِقْتِدَائِهِ بِيَدْعَتِهِ.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا).<sup>(١)</sup>  
\* فَخَرَجَ الْمُقَلِّدُ عَنْ طَرِيقِ الرَّسُولِ ﷺ وَهَدِيهِ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ» (ج ٥ ص ١٧٦): (وَصَاحِبُ الْهَوَى، يُعْمِيهِ الْهَوَى وَيُصِمُّهُ، فَلَا يَسْتَحْضِرُ مَا لِلَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَلَا يَطْلُبُهُ، وَلَا يَرْضَى لِرِضَا اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ، وَلَا يَغْضَبُ لِعِزَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَرَسُولِهِ ﷺ).

\* بَلْ يَرْضَى إِذَا حَصَلَ مَا يَرْضَاهُ بِهِوَاهُ، وَيَغْضَبُ إِذَا حَصَلَ مَا يَغْضَبُ لَهُ بِهِوَاهُ.  
\* وَيَكُونُ مَعَ ذَلِكَ مَعَهُ: شُبُهَةٌ دِينٍ، أَنَّ الَّذِي يَرْضَى لَهُ وَيَغْضَبُ لَهُ أَنَّهُ السُّنَّةُ، وَهُوَ الْحَقُّ، وَهُوَ الدِّينُ.

\* فَإِذَا قُدِّرَ أَنَّ الَّذِي مَعَهُ هُوَ: الْحَقُّ الْمَحْضُ دِينَ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَكُنْ قَصْدُهُ أَنْ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ تَعَالَى: هِيَ الْعُلْيَا.

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٦٧٤).

\* بَلْ قَصَدَ الْحَمِيَّةَ لِنَفْسِهِ وَطَائِفَتِهِ، أَوْ الرِّيَاءَ لِيُعَظَّمَ هُوَ وَيُثْنَى عَلَيْهِ، أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ شَجَاعَةً وَطَبْعًا، أَوْ لِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا، لَمْ يَكُنْ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَمْ يَكُنْ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى). اهـ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رحمته فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٢ ص ١٨٢)؛ عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ  
أَسْبَابِ الْبِدْعِ: (هَذِهِ الْأَسْبَابُ الثَّلَاثَةُ رَاجِعَةٌ فِي التَّحْصِيلِ إِلَى وَجْهِ وَاحِدٍ: وَهُوَ الْجَهْلُ  
بِمَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ، وَالتَّخَرُّصِ عَلَى مَعَانِيهَا بِالظَّنِّ مِنْ غَيْرِ تَثْبُتٍ، أَوْ الْأَخْذِ فِيهَا بِالنَّظَرِ  
الْأَوَّلِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مِنْ رَاسِخٍ فِي الْعِلْمِ). اهـ.

\* فَضَعْفُ الْعِلْمِ، وَقِلَّةُ الْفِقْهِ فِي الدِّينِ مِنْ أَعْظَمِ سِمَاتِ الْمُتَبَدِّعَةِ.

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّاطِبِيُّ رحمته فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٢ ص ٢٩٠): (الْبِدْعُ لَا تَقَعُ مِنْ  
رَاسِخٍ فِي الْعِلْمِ، وَإِنَّمَا تَقَعُ مِنْ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ مَبْلَغَ أَهْلِ الشَّرِيعَةِ، الْمُتَصَرِّفِينَ فِي  
أَدِلَّتِهَا). اهـ.

\* فَالْجَهْلُ بِمَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ، مِنْ سِمَاتِ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَمِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ  
وُقُوعِهِمْ فِي الْأَرَاءِ الْفَاسِدَةِ، وَالْأَحْكَامِ الشَّاذَّةِ.

قُلْتُ: وَمَا فَعَلُوا هَذَا الصَّوْمَ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، إِلَّا بِسَبَبِ جَهْلِهِمْ بِحَقِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،  
وَتَطَاوَلُوا عَلَى مَقَامِ النُّبُوَّةِ، وَعَمُوا عَنْ إِدْرَاكِ حَقِيقَةِ خَصَائِصِهِ ﷺ.

\* وَأَصْلُ الْجَهْلِ هُوَ: خُلُوُّ النَّفْسِ مِنَ الْعِلْمِ، وَهُوَ الْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ<sup>(١)</sup>، أَوْ الْجَهْلُ

الْبَسِيطُ.

\* وَالْجَهْلُ سَبَبُ الْإِعْرَاضِ عَنِ الْحَقِّ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٢٤].

قُلْتُ: وَمِنْ أَبْرَزِ أَسَالِيبِ أَهْلِ التَّقْلِيدِ: إِثَارَةُ الشُّكُوكِ وَالشُّبُهَاتِ، وَإِطْلَاقُ التُّهْمِ

جُزْأَفَا؛ مِنْ أَجْلِ تَنْفِيرِ النَّاسِ عَنِ السَّنَةِ الصَّحِيحَةِ.

\* وَمِنْ أَعْظَمِ أَسَالِيبِ الْإِسَاءَةِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: الْإِفْتِرَاءُ عَلَيْهِ، وَنَسْبُهُ مَا لَمْ يَقُلْ إِلَيْهِ؛

لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى تَحْرِيفِ هَذَا الدِّينِ؛ لِأَجْلِ ذَلِكَ عَظُمَ الْوَعِيدُ عَلَيَّ مَنْ افْتَرَى عَلَيَّ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْكَذِبَ.

فَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ

مِنَ النَّارِ).<sup>(٢)</sup>

\* وَقَدْ ابْتُلِيَتْ هَذِهِ الْأُمَّةُ بِالْجَاهِلِينَ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ وَأُصُولِهِ وَعِلَلِهِ وَتَخْرِيجِهِ،

الَّذِينَ اخْتَلَقُوا الْأَحَادِيثَ الْمَعْلُومَةَ لِيَتَعَبَّدُوا بِهَا فِي الدِّينِ، تَقْلِيدًا لِمَشَايخِهِمْ وَلَا بَأْتِهِمْ.

(١) وَالْمُرَادُ بِالْجَهْلِ الْمُرَكَّبِ: أَنْ يُعْتَقِدَ الْعَبْدُ خِلَافَ الْحَقِّ، مَعَ اعْتِقَادِهِ أَنَّهُ عَلَى الْحَقِّ، وَهُوَ جَاهِلٌ بِالْحَقِّ، وَلَا

يَدْرِي أَنَّهُ جَاهِلٌ بِهِ.

\* وَهَذَا أَشْنَعُ مِنَ الْجَهْلِ الْبَسِيطِ الَّذِي: هُوَ عَدَمُ الْعِلْمِ بِالْحَقِّ، بِمَعْنَى خُلُوِّ الدَّهْنِ عَنْهُ.

وَأَنْظُرُ: «شَرْحُ الْفَصِيحَةِ التُّونِيَّةِ» لِابْنِ هَرَّاسٍ (ص ٦٥).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠٧)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٣).

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ» (ص ١٧٣): (إِنَّ تَعَمُّدَ الْكُذِبِ عَلَيْهِ ﷺ، اسْتِهْزَاءٌ بِهِ وَاسْتِخْفَافٌ، لِأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّهُ أَمَرَ بِأَشْيَاءَ لَيْسَتْ مِمَّا أَمَرَ بِهِ). اهـ.

\* وَمِنْ ذَلِكَ لَمْزُ كَثِيرٍ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمُقَلِّدَةِ: أَهْلُ السُّنَّةِ، حِينَ أَنْكَرُوا عَلَيْهِمْ: الْإِفْتَاءَ بِ«صَوْمِ عَرَفَةَ»، وَ«صَوْمِ الْعَشْرِ الْأُولَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ»، وَغَيْرِ ذَلِكَ، بِأَنَّهُمْ: جَهَلَةٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ سَبِيلِ التُّهْمِ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْإِعْتِصَامِ» (ج ٢ ص ٢٧٥): (يَلْتَزِمُ النَّاسُ الْبِدْعَ، حَتَّى تَكُونَ مُخَالَفَتَهَا عِنْدَهُمْ هِيَ الْمُنْكَرَ، وَرُبَّمَا يَعَاقِبُونَ مَنْ لَزِمَ السُّنَّةَ، وَقَدْ يَسْتَبِيحُونَ دَمَهُ!). اهـ.

قُلْتُ: لَقَدْ مَارَسَ أَهْلُ التَّحْزُبِ مِنْذُ ظُهُورِ السُّنَّةِ، صُنُوفًا مِنَ التَّرْهِيْبِ الْقَوْلِيِّ<sup>(١)</sup>، بِقَصْدِ ثَنِّي أَهْلَ السُّنَّةِ عَنْ دَعْوَتِهِمْ، وَبَثِّ الرُّعْبِ فِي قُلُوبِ أَتْبَاعِهَا، فَلَمْ يَلْتَفِتْ أَهْلُ السُّنَّةِ إِلَيْهِمْ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزُّمَرُ: ٣٦].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَمَنْ أَنْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾ [الشُّورَى:

٤١]؛ أَي: اسْتَوْفَى حَقَّهُ بِنَفْسِهِ.<sup>(٢)</sup>

(١) بَلْ سَعَى الْحَزْبِيُّونَ بِأَرَاغِفِهِمْ، وَأَكَاذِبِهِمْ لِلنَّبِيلِ مِنْ أَهْلِ الْأَثَرِ.

(٢) وَأَنْظُرْ: «النُّكْتُ وَالْعُيُونُ» لِلْمَأْوَرَدِيِّ (ج ٥ ص ٢٠٨).

\* وَالْمُقَلَّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ: يُرَوِّجُونَ بِضَاعَتَهُمُ الْمُزْجَاةَ فِي عِلْمٍ غَيْرِ نَافِعٍ، مِنْ أَجْلِ الْحُصُولِ عَلَى دُنْيَاهُمْ، مِنَ الْمَنَاصِبِ وَالْأَمْوَالِ، وَالْمَأْكَلِ وَالْمَشَارِبِ، وَالْمَسَاكِينِ الْفَاحِرَةِ، بِاسْمِ الدِّينِ!.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

قُلْتُ: لَقَدْ أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ، أَنَّ سُنَّتَهُ الْمَاضِيَةَ، أَنْ يُخْرِجَ لِكُلِّ تَابِعٍ لِلرَّسُولِ ﷺ، عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ، يُفَاوِمُ دَعْوَةَ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَيُحَارِبُهَا وَأَهْلَهَا: ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [الأعراف: ١٢٨].

قَالَ الْعَلَامَةُ الْأَلُوسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «شَرْحِ مَسَائِلِ الْجَاهِلِيَّةِ» (ص ١٨٩): (فَكُلُّ مَنْ دَعَا إِلَى الْحَقِّ رَمَاهُ مَنْ كَانَ عَلَى الْمَسَلِكِ الْجَاهِلِيِّ<sup>(١)</sup>)، أَنْ قَصَدَهُ مِنَ الدَّعْوَةِ: طَلَبُ الرِّئَاسَةِ وَالْجَاهِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى مَا دَعَا إِلَيْهِ، وَمَا قَامَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَرَاهِينِ). اهـ.

\* فَتَرَكُ التَّاسِي بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي السُّنَّةِ التَّرَكِيَّةِ، وَفِي هَدْيِهِ، مِنْ هُوَ لَاءِ الْمُقَلَّدَةِ، فَأَصْبَحَ هُوَ لَاءِ، مِنَ الْمُسِيئِينَ لِلْسُّنَّةِ، لِتَنَكُّبِهِمْ هَدْيَهُ فِي هَذَا الصَّوْمِ الْمَرْعُومِ، وَغَيْرِهِ!.

(١) وَقَدْ سَلَكَ الْمُقَلَّدُونَ الْمُرْجُفُونَ مِنَ الْحِزْبِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ -نَفْسَ مَسَالِكِ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، فِي الطَّغْنِ فِي دَعَاةِ السُّنَّةِ، مُسْتَعْلِينَ نُفُودَهُمُ الْإِعْلَامِيَّ، لِبَتِّ الشُّبْهِ، لِتَنْفِيرِ النَّاسِ مِنْهُمْ وَعَنْ سَمَاعِ الْحَقِّ، فَيَنْعَتُونَ بِشَرِّ الْأَوْصَافِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

\* فَالْمُتَّصِرُ لِبِدْعَةِ صَوْمِ عَرَفَةَ، هَذَا مُجَانِبٌ لِلشَّرْعَةِ السَّوِيَّةِ، مُجَافٍ لِلطَّرِيقَةِ

الْمُحَمَّدِيَّةِ، خَارِجٌ عَنِ طَرِيقِ الرَّسُولِ ﷺ وَهَدْيِهِ. <sup>(١)</sup>

\* وَهَوْلَاءِ الْمُتَحَزِّبَةِ الْمُتَنَصِّبَةِ، يَنْصُرُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي الْبَاطِلِ، وَيُوَازِرُ بَعْضُهُمْ

بَعْضًا فِي الْبِدْعِ، وَيُؤَيِّدُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا فِي بُلْدَانِهِمْ.

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: (مَنْ نَصَرَ قَوْمَهُ عَلَى غَيْرِ الْحَقِّ، فَهُوَ كَالْبَعِيرِ) <sup>(٢)</sup>؛

يَعْنِي: الضَّالُّ. <sup>(٣)</sup>

\* فَهُمْ قَائِمُونَ فِي الْبُلْدَانِ عَلَى الْمُؤَازَرَةِ، وَمُسَانَدَةِ الْبَاطِلِ، وَإِشَاعَةِ الْبِدْعِ.

\* فَحَرِصَ الْمُتَقَلِّدَةُ عَلَى تَقْلِيدِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا فِي غَالِبِ الْأَحْكَامِ فِي الْأُصُولِ

وَالْفُرُوعِ.

\* فَالْمُقَلِّدَةُ مُوَلَّعُونَ بِتَقْلِيدِ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، مِثْلَ أُسْرَابِ الْقَطَا، وَمَا شَرِيعَتِ الْحِسْبَةِ

إِلَّا لِمَنْعِ انْتِشَارِ فِتَاوَى الْمُقَلِّدَةِ.

قُلْتُ: فَمَا دَامَ الْمُقَلِّدَةُ، لَمْ يَعْمَلُوا بِالسُّنَّةِ فِي حُكْمِ مَا، فَلَا بُدَّ أَنْ يَعْمَلُوا بِالْبِدْعَةِ

عَلَى أَنَّهَا مِنَ السُّنَّةِ، وَهَذَا فِيهِ مِنَ الْفَسَادِ مَا فِيهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يُونُسُ: ٣٢].

(١) وَهَذَا بِسَبَبِ الْجَهْلِ بِضَوَابِطِ تَطْبِيقِ السُّنَّةِ.

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «السُّنَنِ» (٤٤٧٤).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَالْأَنْتَرُ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَبَّازِيُّ فِي «الْجَامِعِ الصَّحِيحِ» (١١٥٢١).

(٣) انظُرْ: «عَوْنُ الْمَعْبُودِ لِلْعَظِيمِ آبَادِيٍّ» (ج ١٤ ص ١٨).

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [الزُّحُرْفُ: ٢٣].

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته فِي «الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ» (ص ٣٢): (وَهَذِهِ الْأُمُورُ مِمَّا تَعْظُمُ بِهَا الْمِحْنَةُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ؛ فَإِنَّهُمْ: يَحْتَاجُونَ إِلَى شَيْئَيْنِ: إِلَى دَفْعِ الْفِتْنَةِ الَّتِي أُبْتَلِيَ بِهَا نَظَرَاؤُهُمْ مِنْ فِتْنَةِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا عَنْ نُفُوسِهِمْ مَعَ قِيَامِ الْمُقْتَضِي لَهَا.

\* فَإِنَّ مَعَهُمْ نُفُوسًا، وَشَيَاطِينَ، كَمَا مَعَ غَيْرِهِمْ، فَمَعَ وُجُودِ ذَلِكَ مِنْ نَظَرَاتِهِمْ يَتَقَوَّى الْمُقْتَضِي عِنْدَهُمْ، كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ.

\* فَيَقْوَى الدَّاعِي الَّذِي فِي نَفْسِ الْإِنْسَانِ وَشَيَاطَانِهِمْ، وَمَا يَحْصُلُ مِنَ الدَّاعِي بِفِعْلِ الْغَيْرِ وَالنَّظِيرِ.

\* فَكَمْ مِمَّنْ لَمْ يُرِدْ خَيْرًا، وَلَا شَرًّا حَتَّى رَأَى غَيْرَهُ - لَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ نَظِيرَهُ - يَفْعَلُهُ: فَفَعَلَهُ؛ فَإِنَّ النَّاسَ؛ كَأَسْرَابِ الْقَطَا، مَجْبُولُونَ عَلَى تَشْبِهِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ). اهـ.

قُلْتُ: فَالْفُ النَّاسِ لِلتَّقْلِيدِ الْأَعْمَى فِي الدِّينِ، يُؤَدِّي إِلَى انْتِشَارِ الْإِسَاءَةِ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْفِ النَّاسِ لَهَا، وَاسْتِهَانَتِهِمْ بِهَا؛ لِكَثْرَةِ شُهُودِهِمْ لَهَا، وَكَمَا قِيلَ: «كَثْرَةُ الْمَسَاسِ، يُبَلِّدُ الْإِحْسَاسَ»، خُصُوصًا مَعَ سُكُوتِ دُعَاةِ الْحَقِّ، وَتَقَاعُسِهِمْ عَنْ بَيَانِ الشُّبْهِ، وَكَشْفِ زَيْفِ الْجَهْلِ الْمُرَكَّبِ، وَالتَّقْلِيدِ الْأَعْمَى. (١).

(١) وَأَنْظَرُ: «أَضْوَاءَ الْبَيَانِ» لِلشَّيْخِ الشَّنْفِيطِيِّ (ج ٣ ص ٢٨).

\* وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الْإِلْفَ يُؤَدِّي إِلَى إِعْرَاضِ النَّاسِ عَنِ الْحَقِّ، وَاسْتِنكَافِهِمْ عَنْ قَبُولِهِ، لِأَنَّ أَضْعَبَ مَا يَكُونُ عَلَى النَّفْسِ: قَطْعُ الْعَوَائِدِ، وَمَا أَلْفُوهُ، وَإِنْ كَانَ خِلَافَ الْحَقِّ!.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ١٥٣)؛ عَنْ ضَرَرِ الْعَوَائِدِ، وَمَا أَلْفَهُ النَّاسُ مِنَ الْجَهْلِ فِي الدِّينِ: (الْوُصُولُ إِلَى الْمَطْلُوبِ: مَوْقُوفٌ عَلَى هَجْرِ الْعَوَائِدِ، وَقَطْعِ الْعَوَائِقِ).

\* فَالْعَوَائِدُ: السُّكُونُ إِلَى الدَّعَةِ وَالرَّاحَةِ، وَمَا أَلْفَهُ النَّاسُ، وَاعْتَادُوهُ مِنَ الرُّسُومِ وَالْأَوْضَاعِ الَّتِي جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ الشَّرْعِ الْمُتَّبَعِ، بَلْ هِيَ عِنْدَهُمْ أَعْظَمُ مِنَ الشَّرْعِ. \* فَإِنَّهُمْ: يُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ خَرَجَ عَنْهَا وَخَالَفَهَا مَا لَا يُنْكِرُونَ عَلَى مَنْ خَالَفَ صَرِيحَ الشَّرْعِ، وَرُبَّمَا كَفَرُوهُ، أَوْ بَدَّعُوهُ، وَضَلَّلُوهُ، أَوْ هَجَرُوهُ، وَعَاقَبُوهُ، لِمُخَالَفَةِ تِلْكَ الرُّسُومِ، وَأَمَاتُوا لَهَا السُّنَنَ، وَنَصَبُوا أَنْدَادًا لِلرَّسُولِ ﷺ، يُوَالُونَ عَلَيْهَا وَيُعَادُونَ، فَالْمَعْرُوفُ عِنْدَهُمْ مَا وَاظَمَهَا، وَالْمُنْكَرُ مَا خَالَفَهَا! . اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا التَّقْلِيدُ الْأَعْمَى، رَبِّي عَلَيْهِ الصَّغِيرُ، وَنَشَأَ عَلَيْهِ الْكَبِيرُ، وَاتَّخَذَ فِي الدِّينِ، وَهُوَ أَعْظَمُ عِنْدَهُمْ مِنَ الدِّينِ!.

\* وَالْوَاقِفُ مَعَ التَّقْلِيدِ الْأَعْمَى مَحْبُوسٌ، وَالْمُتَّقِيْدُ بِهِ مُنْقَطِعٌ، عَمَّ بِهِ الْمَصَابُ، وَهَجَرَ لِأَجْلِ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ، مَنْ اسْتَنْصَرَ بِهِ فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ: مَخْذُولٌ، وَمَنْ اقْتَدَى بِهِ، دُونَ: كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ: فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى: غَيْرُ مَقْبُولٍ! (١).

(١) انظُر: «الْفَوَائِدُ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص ١٥٣).

قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ الْوَادِعِيِّ رحمته الله فِي «الْمَخْرَجِ مِنَ الْفِتْنَةِ» (ص ١٣٦):

وَاللَّهِ: لِأَنَّ تَمَرُّضَ أَجْسَادُنَا، أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْ أَنْ تَمُوتَ قُلُوبُنَا. اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رحمته الله فِي «الْفَوَائِدِ» (ص ٥٤): (فَكُلُّ خَارِجٍ مِنَ الدُّنْيَا: إِمَّا

مُتَخَلِّصٌ مِنَ الْحَبْسِ، وَإِمَّا ذَاهِبٌ إِلَى الْحَبْسِ). اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ» (ص ٤٨٣): (فَيَجِبُ

أَنْ يُحْكَمَ فِيهَا بِمَا هُوَ أَشْبَهُ بِالْأُصُولِ الْكُلِّيَّةِ، وَإِذَا لَمْ يُعْمَلْ بِالْمُضْلِحَةِ لَزِمَ الْعَمَلُ بِالْمُفْسَدَةِ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ). اهـ.

\* فَقَدْ تَعَدَّدَتْ أَسَالِيبُ الْمُتَحَرِّبَةِ الْمُتَعَصِّبَةِ، لِلِإِسَاءَةِ بِرُسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَنْ طَرِيقِ

مُخَالَفَتِهِمْ لِسُنَّتِهِ ﷺ، فِي هَذَا الْعَصْرِ الْحَاضِرِ، وَنَشَرِهِمْ لِلْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ بَيْنَ الْعَامَّةِ،

مَعَ مَعْرِفَتِهِمْ بِضَعْفِهَا، وَعَنْ طَرِيقِ نَشْرِهِمْ لِلْفَتَاوَى الْمُخَالَفَةِ لِسُنَّتِهِ، بَيْنَ النَّاسِ، مَعَ

عِلْمِهِمْ بِمُخَالَفَتِهَا لِسُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَنْهَجِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

\* وَعَلَى هَذَا لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ أَسَالِيبِ الْمُسِيئِينَ - مِنْ هَذَا الصَّنْفِ مِنَ النَّاسِ -

لِرُسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلِسُنَّتِهِ: وَكَشَفِ مَكْرِهِمْ وَدَسَائِسِهِمْ، وَدَحْضِ شُبُهَتِهِمْ فِي الْبُلْدَانِ. <sup>(١)</sup>

(١) لِذَلِكَ: فَلَا بُدَّ أَنْ نَعْرِفَ الْمَجَالَاتِ الصَّحِيحَةَ، لِنُصْرَةِ رُسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنُصْرَةِ سُنَّتِهِ ﷺ.

قُلْتُ: لَقَدْ تَضَافَرَتْ هَجَمَاتُ الْمُتَنَصِّبَةِ الْمُقْلَدَةِ الْمُتَعَصِّبَةِ الشَّرْسَةِ فِي بُلْدَانِهِمْ، عَلَى السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ فِي الْعَصْرِ

الْحَاضِرِ، مِنْ أَجْلِ التَّغْطِيَةِ عَلَى تَعَالَمِهِمْ، وَالتَّغْطِيَةِ عَلَى جَهْلِهِمْ الْمُرَكَّبِ، لِلْحُصُولِ عَلَى مَارِبِهِمُ الدُّنْيَوِيَّةِ،

وَمَنَاصِبِهِمُ الْاجْتِمَاعِيَّةِ.

قُلْتُ: وَمِنْ هُنَا نَعْرِفُ الْحَاجَةَ الْمُلِحَّةَ، لِكَشْفِ مَنْهَجِ الْمُقْلَدَةِ.

قُلْتُ: فَقَدْ تَعَدَّدَتْ شُبُهَ الْمُتَحَزِّبَةِ الْمُتَنَصِّبَةِ؛ بِإِظْهَارِهَا بَيْنَ أَتْبَاعِهِمُ الرَّهْبَانِ فِي الْبُلْدَانِ، عَنْ طَرِيقِ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالْفَتَاوَى الْمُشْتَبِهَةِ.

\* فَالْجَهْلُ سَبَبُ الْعِمَايَةِ، وَمَنْ جَهَلَ بِدَعَةِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، أَوْشَكَ أَنْ يَقَعَ فِيهَا.

\* وَقَدْ اشْتَرَكَ فِي بِدَعَةِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ: الرَّهْبَانُ<sup>(١)</sup> الْجُهَالُ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يُتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [الشُّعْرَاءُ: ٢٢٤].

\* فَأَكْبَرُ جَرِيْمَةٍ نَكَرَاءً، وَفِعْلَةٌ شَنْعَاءٌ أَنْ تَأْتِيَ إِلَى حُكْمٍ، وَهُوَ مِنْ حُقُوقِ النَّبِيِّ ﷺ

الْحَاصَّةِ بِهِ، فَتَقُولُ: هَذَا الْحُكْمُ مِنْ فِعْلِهِ، وَبِقَوْلِهِ: كَذَا، وَكَذَا، ثُمَّ الْإِفْتَاءُ لِلْعَامَّةِ بِفِعْلِهِ،

وَحُصُولِ الْأَجْرِ بِتَطْيِيقِهِ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ ﷺ.<sup>(٢)</sup>

\* تِلْكَ الْجَرِيْمَةُ الَّتِي خَطَّتْهَا أَقْلَامُ الْمُقْلِدَةِ، وَالَّتِي كَتَبَتْهَا رِيْشَةُ تَضْلِيلٍ، وَنَطَقَ بِهَا

لِسَانُ جَاهِلٍ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ.

قُلْتُ: فَأَعْدَاءُ السُّنَّةِ الصَّحِيْحَةِ، لَمْ يُسَيِّئُوا، لِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَطْ، بَلْ أَسَاؤُوا لِكُلِّ مَا

جَاءَ بِهِ، وَدَعَا إِلَيْهِ، مِنَ الْأُصُولِ، وَالْفُرُوعِ.

\* وَفِي الْمَثَلِ: «النَّاسُ أَعْدَاءُ مَا جَهِلُوا».

\* وَفِي الْمَثَلِ الْآخِرِ: «مَنْ جَهَلَ شَيْئًا عَادَاهُ».

(١) وَالرَّهْبَانُ: وَهُمْ جُهَالُ الْجَمَاعَاتِ الْحَزْبِيَّةِ، قَدْ اعْتَرَضُوا عَلَى السُّنَنِ الصَّحِيْحَةِ، بِالْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالْفَتَاوَى الْبَاطِلَةِ.

(٢) مِثْلُ: إِفْتَاءِ الْعَامَّةِ، بِصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ وَأَنَّهُ يُكْفَرُ: «السُّنَّةُ الْمَاضِيَّةُ، وَالسُّنَّةُ الْبَاقِيَّةُ»، وَهَذَا مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمِنْ حُقُوقِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا \* لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ

صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الْفَتْحُ: ١ و٢].

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «هِدَايَةِ الْحَيَارَى» (ص ١٦): (وَالْأَسْبَابُ الْمَانِعَةُ: مِنْ قَبُولِ الْحَقِّ كَثِيرَةٌ جِدًّا، فَمِنْهَا: الْجَهْلُ بِهِ، وَهَذَا السَّبَبُ: هُوَ الْغَالِبُ عَلَى أَكْثَرِ النَّفُوسِ؛ فَإِنَّ مَنْ جَهِلَ شَيْئًا عَادَاهُ، وَعَادَى أَهْلَهُ). اهـ.

قُلْتُ: فَالْجَهْلُ هُوَ: سَبَبُ الْإِسَاءَةِ لِلنَّبِيِّ صلوات الله عليه، سَوَاءً يَشْعُرُ هَذَا الْعَبْدُ، أَوْ لَا يَشْعُرُ. \* فَالْسُّنَّةُ: تُرْهَبُ بِقُوَّتِهَا، كُلُّ الْمُبْتَدِعَةِ، وَفِي نَشْرِهَا: تَجْعَلُ الرَّهْبَةَ، وَالْخَوْفَ فِي قُلُوبِ أَهْلِ الْبِدْعِ، لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه قَالَ: (نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ عَلَى الْعَدُوِّ).<sup>(١)</sup> \* وَهَذِهِ الْخُصُوصِيَّةُ حَاصِلَةٌ لَهُ صلوات الله عليه عَلَى الْإِطْلَاقِ، حَتَّى لَوْ كَانَ وَحْدَهُ بِغَيْرِ عَسْكَرٍ، وَهِيَ حَاصِلَةٌ لِاتِّبَاعِهِ مِنْ بَعْدِهِ صلوات الله عليه.

قُلْتُ: وَفِعْلُ هَذَا الصَّوْمِ، وَالذُّخُولُ فِي خَصَائِصِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه، هَذَا مِنْ ضَعْفِ الْإِيمَانِ، وَضَعْفِ فِي الْعَقْلِ، لِأَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ مِنْ مُسْلِمٍ، أَنْ يَأْخُذَ شَيْئًا مِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ صلوات الله عليه، ثُمَّ يَجْعَلُهَا لَهُ، وَيُشَارِكُهُ فِيهَا.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله فِي «الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ» (ص ٣٧١): (كَذَلِكَ: مَنْ يَدْعُوهُ: ضَعْفُ عَقْلِهِ، أَوْ ضَعْفُ دِينِهِ، إِلَى الْإِنْتِقَاصِ بِرَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه). اهـ. قُلْتُ: فَالْقَلْبُ إِذَا مَرَّضَ، اشْتَبَهَ الْمَعْرُوفُ عَلَيْهِ بِالْمُنْكَرِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٣٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٤٦).  
(٢) وَهَذَا الْخَوْفُ مِنْ أَنْبِشَارِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، وَأَهْلِهَا فِي هَذَا الْعَصْرِ الْحَاضِرِ، تَمَثَّلَ هَذَا الْخَوْفُ، شَاهِدًا حَاضِرًا فِي نَفُوسِ الْمُبْتَدِعَةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِمْ فِي الْعَالَمِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ وَكَفَى بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١].

قُلْتُ: هُوَ لِأَصْحَابِ الْأَضْغَانِ؛ وَهُمْ: مِنَ الْمُقَلَّدَةِ وَغَيْرِهِمْ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ﴾ [مُحَمَّدٌ: ٢٩].

\* وَالْمُرَادُ بِالْأَضْغَانِ: مَا فِي النَّفُوسِ مِنْ بُغْضٍ عَلَى الْقَائِمِ عَلَى السُّنَّةِ وَنَصْرِهَا جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا. (١)

\* وَقَدْ صَرَحَ أَهْلُ التَّحْرُوبِ: بِشِدَّةِ بُغْضِهِمْ، وَعَظِيمِ حِقْدِهِمْ، وَكَرَاهَتِهِمْ، لِمَنْ يَقُومُ بِنَشْرِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النِّسَاءُ: ٥٤].

قُلْتُ: وَالْحَسَدُ مِنْ أَعْظَمِ أَدْوَاءِ الْقُلُوبِ، فَهُوَ يُعْمِي الْبَصِيرَةَ، وَيَحْمِلُ عَلَى بَطْرِ الْحَقِّ، وَأَذِيَّةِ أَهْلِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «الرُّوحِ» (ص ٢٥١): (وَالْحَسَدُ: خُلِقَ نَفْسٍ ذَمِيمَةٍ، وَضِعَةً سَاقِطَةٍ، لَيْسَ فِيهَا حِرْصٌ عَلَى الْخَيْرِ). اهـ.

\* فَالْحَسَدُ: هُوَ دَاءٌ لَا يُرْجَى مَعَهُ: صَلاَحٌ، وَلَا فَلاَحٌ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [آلِ عِمْرَانَ: ١١٨].

(١) وَانظُرْ: «تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٦ ص ٣٣٣).

\* قَدْ لَاحَ عَلَى صَفْحَاتِ وُجُوهِهِمْ، وَفَلَتَاتِ أَلْسِنَتِهِمْ مِنَ الْعَدَاوَةِ، مَعَ مَا هُمْ مُشْتَمِلُونَ عَلَيْهِ فِي صُدُورِهِمْ مِنَ الْبَغْضَاءِ عَلَى السُّنَّةِ، وَأَهْلِهَا مَا لَا يَخْفَى مِثْلُهُ عَلَى لَيْبٍ، عَاقِلٍ.<sup>(١)</sup>

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ﴾

[مُحَمَّدٌ: ٢٩].

قُلْتُ: فَالْإِسَاءَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، لَيْسَتْ قَاصِرَةً عَلَى الْأَقْوَالِ فَقَطْ، مِثْلُ: السَّبِّ وَالشَّتْمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، بَلْ تَتَعَدَّاهَا لِلْأَفْعَالِ، مِثْلُ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، وَالظَّنِّ بِهَذَا الْفِعْلِ، أَنَّ لَهُ تَكْفِيرَ الذُّنُوبِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالْمُتَأَخَّرَةِ، فَهَذَا إِسَاءَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ، بِسَلْبِ حَقِّهِ مِنَ الْخَصَائِصِ الَّتِي خَصَّهَا اللَّهُ تَعَالَى لَهُ، مِنْهَا: تَكْفِيرُ الذُّنُوبِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَالْمُتَأَخَّرَةِ.

\* وَاعْتِقَادُ لِمُعْتَقَدٍ، لَيْسَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَهَذَا مِنَ الْإِسَاءَةِ لَهُ ﷺ، فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ:

شَامِلَةٌ فِي أَدَاتِهَا.<sup>(٢)</sup>

\* فَيَجِبُ الرَّدُّ عَلَى مَنْ خَالَفَ السُّنَّةَ، وَأَسَاءَ وَاعْتَدَى.

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشُّورَى: ٣٩]؛ أَيُّ: إِذَا

أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ: تَنَاصَرُوا عَلَيْهِ حَتَّى يُزِيلُوهُ عَنْهُمْ، وَيُدْفَعُوهُ عَنْهُمْ.<sup>(٣)</sup>

(١) وَأَنْظَرُ: «تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (ج ٢ ص ١٠٨).

(٢) قُلْتُ: فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْإِعْتِدَاءِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَالْتَنَقُّصِ مِنْ مَقَامِهِ.

(٣) أَنْظَرُ: «النُّكْتَا وَالْعُمُيُونَ» لِلْمَاوَرِدِيِّ (ج ٥ ص ٢٠٦).

قُلْتُ: وَنُصْرَةُ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا، دَاخِلَةٌ فِي بَابِ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ الْوَاجِبِ، وَهِيَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْجِهَادِ بِالْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ وَالْبُرْهَانِ، لِأَنَّ فِيهَا رَدًّا عَلَى الْمُعْتَدِي الَّذِي رَامَ النَّيْلَ مِنْ مَرْتَبَةِ النَّبُوَّةِ، وَالْإِسَاءَةِ إِلَيْهَا.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «هِدَايَةِ الْحَيَارِيِّ» (ص ١٠): (وَمِنْ بَعْضِ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى عَبْدِهِ؛ رَدُّ الطَّاعِنِينَ عَلَى كِتَابِهِ، وَرَسُولِهِ، وَدِينِهِ، وَمُجَاهَدَتُهُمْ بِالْحُجَّةِ، وَالْبَيَانِ، وَالسَّيْفِ وَالسَّنَانِ، وَالْقَلْبِ، وَالْجَنَانِ، وَكَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ حَبَّةُ خَرْدَلٍ مِنَ الْإِيمَانِ). اهـ.

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَحْكَامِ أَهْلِ الذِّمَّةِ» (ص ١١١): (وَالْمَقْصُودُ: - مِنْ الْجِهَادِ - إِنَّمَا هُوَ أَنْ تَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ تَعَالَى: هِيَ الْعُلْيَا، وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ تَعَالَى). اهـ.

قُلْتُ: فَتَعْطِيلُ النُّصْرَةِ يُؤَدِّي إِلَى الْحَيْلُولَةِ، دُونَ وُصُولِ مُضَامِينِ هَذَا الدِّينِ إِلَى عُمُومِ النَّاسِ، مِنْ أُمَّتِي الْإِجَابَةِ، وَالِدَّعْوَةِ، لِأَنَّ التَّخَاذُلَ عَنِ النُّصْرَةِ: مُفْضٍ لَا مَحَالَةَ إِلَى انْتِشَارِ الشُّبُهَاتِ، الَّتِي تَحُولُ دُونَ وُصُولِ الْحَقِّ نَقِيًّا، إِلَى عُمُومِ النَّاسِ.<sup>(١)</sup>

(١) وَلَا يَدْفَعُ زَيْفَ الْبَاطِلِ، وَكَيْدَ الْمُسِيءِ لِلسُّنَّةِ؛ إِلَّا سِلَاحُ الرَّدْعِ: الْمُتَمَثِّلُ فِي الْجِهَادِ بِالْحُجَّةِ وَالْبُرْهَانِ. \* وَحِينَ يَتَخَلَّفُ أَهْلُ السُّنَّةِ عَنِ الْوَاجِبِ النُّصْرَةِ، يَتَجَرَّأُ الْحَزْبِيُّونَ عَلَى هَذَا الدِّينِ، وَلَا يَرْتَفِقُونَ فِيهِ، وَفِي أَهْلِهِ؛ إِلَّا، وَلَا ذِمَّةً.

قَالَ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ وَأَكْثَرُهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٨].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبَدًا﴾ [الْكَهْفُ: ٢٠].

\* فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يَنْتَصِرُ لِهَذَا الدِّينِ، وَيُبَيِّنُ زَيْفَ الْمُقَلِّدِينَ الْمُعَانِدِينَ، التَّبَسَّ الْحَقُّ عَلَى أَكْثَرِ النَّاسِ، وَرَدُّوا عَنِ الدَّعْوَةِ الْحَقَّةِ، وَأَنْصَرَفُوا عَنْهَا إِلَى الْبِدْعِ بِاسْمِ الدِّينِ!

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ٧١].

فَحَرَابُ الدِّينِ وَالدُّنْيَا: إِنَّمَا هُوَ بَلْبَسِ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ، وَبِالتَّأْوِيلِ الَّذِي لَمْ يُرِدْهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَسُولُهُ ﷺ: بِكَلَامِهِ، وَلَا دَلَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُرَادُهُ.

\* وَهَلْ اخْتُلِفَتْ الْأُمَّمُ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ؛ إِلَّا بِالتَّأْوِيلِ؟! .  
\* وَهَلْ وَقَعَتْ فِي الْأُمَّةِ فِتْنَةٌ كَبِيرَةٌ، أَوْ صَغِيرَةٌ؛ إِلَّا بِالتَّأْوِيلِ؟!، فَمِنْ بَابِهِ دُخِلَ إِلَيْهَا.

\* وَهَذَا صَنِيعُ الْمُقَلِّدِينَ الْمُعَانِدِينَ، وَرُهْبَانِهِمْ، حَيْثُ أَخْرَجُوا لِلنَّاسِ مَا تَوَهَّمَتْهُ عُقُولُهُمْ مِنَ الْجَهْلِ، وَرَوَّجُوا لَهُ عَلَى أَنَّهُ الْحَقُّ.

\* وَفِي الْمُقَابِلِ عَطَّلُوا النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ، أَوْ تَأَوَّلُوهَا تَأْوِيلًا بَاطِلًا، فَجَمَعُوا بَيْنَ إِخْفَاءِ الْحَقِّ، وَالْإِسَاءَةِ إِلَيْهِ، وَالتَّرْوِيجِ لِلْبَاطِلِ وَبَهْرَجَتِهِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ» (ج ٣ ص ٩٢٦): (فَنَهَى عَنْ لَبَسِ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ وَكَيْتْمَانِهِ، وَلَبْسِهِ بِهِ: خَلَطُهُ بِهِ حَتَّى يَلْتَبِسَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ. \* وَمِنْهُ التَّلْبِيسُ: وَهُوَ التَّدْلِيسُ، وَالْغِشُّ الَّذِي يَكُونُ بَاطِنُهُ: خِلَافَ الْحَقِّ، وَتَكَلَّمَ بِلَفْظٍ لَهُ مَعْنِيَانِ: مَعْنَى صَحِيحٍ، وَمَعْنَى بَاطِلٍ، فَيَتَوَهَّمُ: السَّامِعُ أَنَّهُ أَرَادَ: الْمَعْنَى الصَّحِيحَ، وَمُرَادُهُ الْبَاطِلُ، فَهَذَا مِنَ الْإِجْمَالِ فِي اللَّفْظِ). اهـ.

وَقَالَ الْمَفْسِّرُ ابْنُ عَاشُورٍ رحمته الله فِي «التَّحْرِيرِ وَالتَّنْوِيرِ» (ج ١ ص ٤٥٥): (فَلَبَسَ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ: تَرْوِيجُ الْبَاطِلِ فِي صُورَةِ الْحَقِّ، وَهَذَا اللَّبْسُ: هُوَ مَبْدَأُ التَّضْلِيلِ وَالْإِلْحَادِ فِي الْأُمُورِ الْمَشْهُورَةِ.

\* فَإِنَّ الْمُزَاوِلِينَ لِذَلِكَ لَا يَرُوجُ عَلَيْهِمْ قَصْدُ إِبْطَالِهَا؛ فَشَأْنٌ مَنْ يُرِيدُ إِبْطَالَهَا، أَنْ يَعْمَدَ إِلَى خَلْطِ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ، حَتَّى يُوهَمَ: أَنَّهُ يُرِيدُ الْحَقَّ). اهـ.

\* فَقَدْ سَعَى أَهْلُ التَّحَرُّبِ إِلَى بَثِّ الشُّبُهَاتِ بَيْنَ الْعَامَّةِ، وَزَيَّنُوا الْبَاطِلَ وَبَهَّرَجُوهُ، وَطَعَنُوا فِي الْحَقِّ وَزَيَّنُوهُ، حَتَّى التَّبَسَّ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْخَلْقِ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ.<sup>(٢)</sup>

قُلْتُ: وَمَا نَصَبَ الْمُقَلِّدَةُ الْمُتَعَصِّبَةُ، الْعِدَاوَةَ لِأَهْلِ الْأَثَرِ، إِلَّا بِسَبَبِ جَهْلِهِمُ الْمَرْكَبِ لِللسِّنَةِ الصَّحِيحَةِ، وَظُهُورِ غُرْبَةِ الدِّينِ فِيهِمْ!.

(١) وَأَنْظُرْ: «إِعْلَامُ الْمُوقِّعِينَ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ج ٤ ص ٢٥٠)، وَ«الْفَتَاوَى» لِابْنِ نَيْمِيَّةَ (ج ٢٨ ص ٢١٥)، وَ«التَّحْرِيرَ وَالتَّنْوِيرَ» لِابْنِ عَاشُورٍ (ج ١ ص ٤٥٥).

(٢) وَهَذَا صَنِيعُ أَهْلِ التَّعَصُّبِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا.

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ).<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته الله فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِينَ» (ج ٣ ص ٢٠٠): (فَإِذَا أَرَادَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي قَدْ رَزَقَهُ اللَّهُ تَعَالَى: بَصِيرَةً فِي دِينِهِ، وَفِقْهًا فِي سُنَّةِ رَسُولِهِ، وَفَهْمًا فِي كِتَابِهِ، وَأَرَاهُ مَا النَّاسُ فِيهِ مِنَ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ وَالضَّلَالَاتِ، وَتَنَكُّبِهِمْ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَصْحَابُهُ رضي الله عنهم).

\* فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَسْلِكَ هَذَا الصِّرَاطَ؛ فَلْيُوَظِّنْ نَفْسَهُ عَلَى قَدْحِ الْجَهَالِ، وَأَهْلِ الْبِدَعِ فِيهِ، وَطَعْنِهِمْ عَلَيْهِ، وَإِزْرَائِهِمْ بِهِ، وَتَنْفِيرِ النَّاسِ عَنْهُ، وَتَحْذِيرِهِمْ مِنْهُ؛ كَمَا كَانَ سَلَفُهُمْ مِنَ الْكُفَّارِ: يَفْعَلُونَ مَعَ مَتَّبِعِيهِ، وَإِمَامِهِ ﷺ.

\* فَأَمَّا إِنْ دَعَاهُمْ إِلَى ذَلِكَ، وَقَدَحَ فِيمَا هُمْ عَلَيْهِ؛ فَهَذَاكَ تَقَوْمٌ قِيَامَتُهُمْ، وَيَبْغُونَ لَهُ الْغَوَائِلَ، وَيَنْصُبُونَ لَهُ الْحَبَائِلَ، وَيَجْلِبُونَ عَلَيْهِ بِخَيْلٍ كَبِيرِهِمْ، وَرَجَلِهِ.<sup>(٢)</sup>

\* فَهُوَ غَرِيبٌ: فِي دِينِهِ، لِفَسَادِ أَدْيَانِهِمْ، غَرِيبٌ: فِي تَمَسُّكِهِ بِالسُّنَّةِ، لِتَمَسُّكِهِمْ بِالْبِدَعِ، غَرِيبٌ: فِي اعْتِقَادِهِ، لِفَسَادِ عَقَائِدِهِمْ، غَرِيبٌ: فِي صَلَاتِهِ، لِسُوءِ صَلَاتِهِمْ، غَرِيبٌ: فِي طَرِيقِهِ، لِضَلَالِ وَفَسَادِ طُرُقِهِمْ، غَرِيبٌ: فِي نَسَبَتِهِ، لِتَمَخُّلِهِمْ نَسَبَتَهُمْ، غَرِيبٌ: فِي مُعَاشَرَتِهِ لَهُمْ، لِأَنَّهُ يُعَاشِرُهُمْ عَلَى مَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ.

\* وَبِالْجُمْلَةِ: فَهُوَ غَرِيبٌ فِي أُمُورِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ، لَا يَجِدُ مِنَ الْعَامَّةِ مُسَاعِدًا، وَلَا مُعِينًا، فَهُوَ عَالِمٌ بَيْنَ جَهَالٍ، صَاحِبٌ سُنَّةٍ بَيْنَ أَهْلِ بَدْعٍ، دَاعٍ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ ﷺ:

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٣٥).

(٢) وَهَذَا عَيْنُ مَا تَمَارَسُهُ؛ وَسَائِلُ الْمُقَلِّدَةِ الْمُتَعَصِّبَةِ فِي بُلْدَانِهِمْ.

بَيْنَ دُعَاةٍ إِلَى الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ، أَمْرٍ بِالْمَعْرُوفِ، نَاهٍ عَنِ الْمُنْكَرِ: بَيْنَ قَوْمٍ الْمَعْرُوفُ لَدَيْهِمْ: مُنْكَرٌ، وَالْمُنْكَرُ مَعْرُوفٌ). اهـ.

\* هَكَذَا عِنْدَمَا تَنْتَشِرُ الْبِدَعُ وَتَفْشُو، وَيَقْلُ مَنْ يَنْتَصِرُ لِدِينِ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِنَبِيِّهِ ﷺ؛ هُنَاكَ: يَصِيرُ الْمُتَمَسِّكُونَ بِالْحَقِّ مِنْ دُعَاةِ السُّنَّةِ: غُرَبَاءَ، وَتَصِيرُ دَعْوَتُهُمْ بَيْنَ الْجُهَالِ: غَرِيبَةً!.

قُلْتُ: وَالْجِهَادُ بِالْحُجَّةِ وَالْبَيَانِ، هُوَ الْمُرَادُ مِنْهُ أَيْضًا: إِدْخَالَ الرَّعْبِ فِي قُلُوبِ الْمُقَلِّدَةِ الْمُتَعَصِّبَةِ، وَرَدُّ عُدْوَانِهِمْ عَلَى السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ.

قُلْتُ: فَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ، مِنْ أَخْصِّ وَسَائِلِ النُّصْرَةِ لِلدِّينِ. \* وَالنُّصْرَةُ مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ: الذَّبُّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْإِنْتِصَارُ لَهُ ﷺ، وَلِسُنَّتِهِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ تَمَامِ الْإِيمَانِ بِنُبُوَّتِهِ ﷺ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ١١٠].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ: ١٠٤].

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (مَنْ رَأَى مُنْكَرًا فَعَيَّرَهُ بِيَدِهِ فَقَدْ بَرَى، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُعَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَعَيَّرَهُ بِلِسَانِهِ فَقَدْ بَرَى، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُعَيِّرْهُ بِلِسَانِهِ فَعَيَّرَهُ بِقَلْبِهِ فَقَدْ بَرَى، وَذَلِكَ أَوْعَفُ الْإِيمَانِ).<sup>(١)</sup>

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ النَّحَّاسِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَنْبِيهِ الْغَافِلِينَ» (ص ١١)، تَعْلِيْقًا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ: (قَوْلُهُ ﷺ: «فَقَدْ بَرِيءٌ»؛ أَي: مِنَ الْإِثْمِ بِإِنْكَارِهِ، وَفِيهِ الدَّلِيلُ الْوَاضِحُ عَلَى أَنَّ مَنْ اسْتَطَاعَ الْإِنْكَارَ؛ فَلَمْ يُنْكَرْ أَنَّهُ: غَيْرُ بَرِيءٍ مِنَ الْإِثْمِ، بَلْ هُوَ شَرِيكٌ فِيهِ). اهـ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْجَبَّاصُ رَحِمَهُ اللهُ فِي «أَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (ج ٤ ص ١٥٤): (أَكَّدَ اللهُ تَعَالَى: فَرَضَ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ، وَبَيَّنَّهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فِي أَخْبَارٍ مُتَوَاتِرَةٍ عَنْهُ فِيهِ، وَأَجْمَعَ السَّلَفُ، وَفَقَهَاءُ الْأَمْصَارِ: عَلَى وَجُوبِهِ). اهـ.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا؛ فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ؛ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَالْإِسَاءَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَعْظَمِ الْمُنْكَرِ الْمَوْجِبِ لِلتَّغْيِيرِ، وَالتَّبْيِينِ، لِأَنَّ مَقَامَ النَّبِيِّ مَحْفُوظٌ<sup>(٢)</sup>، وَالرَّدُّ عَلَى الْمُعْتَدِي - سَوَاءً يَشْعُرُ أَوْ لَا يَشْعُرُ - مِنْ أَعْظَمِ فُرُوضِ شَعِيرَةِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ.

\* فَيَجِبُ بَدَلُ الْوَسْعِ مِنْ خِلَالِ الطَّرِيقِ الشَّرْعِيَّةِ، لِمُؤَازَرَةِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمَنْعِ

الظُّلْمِ مِمَّنْ أَسَاءَ إِلَى حُقُوقِهِ وَسُنَّتِهِ عَنْ طَرِيقِ التَّعَالَمِ فِي الدِّينِ.

قُلْتُ: فَهَذِهِ الْمُؤَازَرَةُ: هِيَ اتِّبَاعٌ، وَحِمَايَةٌ، وَتَوْقِيرٌ فِي الدِّينِ.

أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «الْمُجْتَبَى» (٤٩٤٧).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَالْحَدِيثُ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (ج ٣ ص ٣٤٦).

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٩٥٦٨).

(٢) وَلَا بُدَّ مِنَ النَّصْرَةِ لِمَحَبَّةِ الْمَنْصُورِ، لَا لِلرِّيَاءِ، وَلَا لِلشُّمْعَةِ.

\* وَمَجَالَاتِ النُّصْرَةِ شَامِلَةٌ، لِكُلِّ مَا تَعَلَّقَ بِهِ ﷺ، مِنْ حُقُوقِهِ وَغَيْرِهَا.  
\* وَمِنْ أَعْظَمِ مَجَالَاتِ (١) النُّصْرَةِ، حِمَايَةُ خِصَائِصِ الرَّسُولِ ﷺ، مِنْ الدَّخِيلِ  
عَلَيْهَا. (٢)

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [مُحَمَّدٌ:

[٧].

\* فَلَا بُدَّ أَنْ نَتَعَرَّفَ عَلَى مَنْهَجِ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، فِي نُصْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ. (٣)  
وَالنُّصْرَةُ: اسْمٌ مَصْدَرٌ، مِنْ نَصَرَ، يَنْصُرُ، نَصْرًا، وَنُصْرَةً، فَهُوَ: نَاصِرٌ.  
\* وَاسْمُ الْفَاعِلِ: النَّصِيرُ، وَالنَّاصِرُ، وَالْجَمْعُ: أَنْصَارُ، وَنُصْرٌ.  
\* وَالْمَنْصُورُ: مَفْعُولٌ مِنَ النَّصْرِ.  
\* وَالنَّصِيرُ: فَعِيلٌ، بِمَعْنَى: فَاعِلٍ، أَوْ مَفْعُولٍ، لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَنَاصِرِينَ،  
نَاصِرٌ، وَمَنْصُورٌ (٤)، وَمِنْهُ: ﴿نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ﴾ [الْأَنْفَالُ: ٤].

(١) مَجَالُ النُّصْرَةِ هُوَ مَيِّدَانُهَا.

(٢) وَحِمَايَةُ سُنَّةِ الرَّسُولِ ﷺ، مِنْ كُلِّ مُتَرَبِّصٍ لَهَا.

قُلْتُ: فَيَجِبُ النُّصْرَةُ عَلَى الْخَصْمِ الْمُتَنَاصِرِ، الْمَشَاغِبِ عَلَى السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ.

(٣) لِأَنَّ مِنَ الْمُتَنَصِّبَةِ، مَنْ يَنْصُرُ الرَّافِضَةَ، ثُمَّ يَدَّعِي أَنَّهُ يَنْصُرُ الرَّسُولَ ﷺ، وَهُوَ كَاذِبٌ فِي ذَلِكَ!

\* وَمِنْهُمْ: مَنْ يَنْصُرُ أَهْلَ الْبِدْعِ، ثُمَّ يَدَّعِي أَنَّهُ يَنْصُرُ أَهْلَ السُّنَّةِ، وَهُوَ كَاذِبٌ فِي ذَلِكَ!

قُلْتُ: فَحَقِيقَةُ النُّصْرَةِ تَخْتَلِفُ: وَسِيلَةً وَغَايَةً، وَنِيَّةً وَطَرِيقَةً، وَمَجَالًا وَإِبْصَاحًا، وَذَلِكَ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ

الْمُنْتَصِرِ لَهُ، وَاللَّهُ أُمْسْتَعَانٌ.

(٤) انظُرْ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» لِابْنِ مَنْظُورٍ (ج ٥ ص ٢١٠)، وَ«الصَّحَاحَ» لِلْجَوْهَرِيِّ (ج ٢ ص ٢١٠)، وَ«تَاجِ

الْعُرُوسِ» لِلزَّبِيدِيِّ (ج ١٤ ص ٢٢٤ و ٢٢٥)، وَ«رُوحَ الْمُعَانِي» لِلأَلُوسِيِّ (ج ١٧ ص ٧٣).

\* وَالنُّصْرَةُ مِنَ الْمُسْلِمِ: هِيَ الدَّفَاعُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، وَاتِّبَاعُ سُنَّتِهِ، وَمُسَانَدَةُ الْحَقِّ وَإِشَاعَةُ الْعَدْلِ، وَقَمْعُ مَنْ أَسَاءَ إِلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاسْتِيفَاءُ حُقُوقِهِ الْمَسْلُوبَةِ.

\* وَقَدْ تَصَافَرَتِ الْأَدِلَّةُ الشَّرْعِيَّةُ عَلَى وُجُوبِ نُصْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَهِيَ فَرِيضَةٌ شَرْعِيَّةٌ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ مَا بَقِيَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَهِيَ مِنَ النَّصِيحَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.<sup>(١)</sup>

عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (إِنَّ اللَّهَ بَعَثَنِي إِلَيْكُمْ فُقِلْتُمْ كَذَّبْتُمْ، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «صَدَقَ»، وَوَأَسَانِي بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي)، مَرَّتَيْنِ.<sup>(٢)</sup>

\* وَالسُّنَّةُ وَحْيٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ حُجَّةٌ فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

\* وَهَذَا حَقٌّ لَا مَرِيَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا وَحْيٌ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ.

قُلْتُ: لِذَلِكَ وَجُوبُ التَّأْسِي بِهِ ﷺ فِي كُلِّ مَا يَصُدُرُ عَنْهُ ﷺ فِي السُّنَّةِ الْقَوْلِيَّةِ، وَفِي السُّنَّةِ الْفِعْلِيَّةِ، وَفِي السُّنَّةِ التَّرَكِيَّةِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ  
الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٢١].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ  
سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الْأَنْعَامُ: ١٥٣].

(١) وَأَنْظُرْ: «الشُّفَا بَتَعْرِيفِ حُقُوقِ الْمُصْطَفَى» لِلْقَاضِي عِيَّاضٍ (ج ٢ ص ١٣٣)، وَ«الْمِنْهَاجُ» لِلنَّوَوِيِّ (ج ٢ ص ١٣٨)، وَ«جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكَمِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٨٠)، وَ«الْجَامِعُ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» لِلْقُرْطُبِيِّ (ج ٨ ص ٢٢٨).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٤٨٢).

\* وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يَدْعُ لِأُمَّتِهِ أَمْرَ خَيْرٍ؛ إِلَّا دَلَّهْمُ عَلَيْهِ، فَإِذَا تَرَكَ الرَّسُولُ ﷺ، وَالصَّحَابَةُ ؓ: فَعَلَّ عِبَادَةَ مِنَ الْعِبَادَاتِ، مَعَ كَوْنِ مُوجِبِهَا، وَسَبَبِهَا الْمُقْتَضِي لَهَا قَائِمًا ثَابِتًا، وَالْمَانِعُ مِنْهَا مُنْتَفِيًا، فَإِنَّ فِعْلَهَا بِدْعَةٌ. (١)

\* فَمُقْتَضَى الَّذِينَ ابْتَدَعُوا بِدْعَةَ صَوْمِ الْعَشْرِ الْأُولَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، هُوَ مَحَبَّةُ فِعْلِ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِظْهَارِ السُّنَّةِ بِهَذَا الصَّوْمِ.

\* وَهَذَا الْمُقْتَضِي كَانَ مَوْجُودًا زَمَنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَزَمَنَ الصَّحَابَةِ ؓ، فَهَمُّ أَشَدُّ النَّاسِ حُبًّا لِفِعْلِ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ.

\* وَلَمْ يَكُنْ فِي زَمَنِهِمْ: مَانِعٌ لِهَذَا الصَّوْمِ، رَغْمَ ذَلِكَ لَمْ يَصُومُوا فِي الْعَشْرِ الْأُولِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذَا الصَّوْمَ بِدْعَةٌ فِي الدِّينِ.

\* وَالْبِدْعَةُ مُحِبَّةٌ لِلْعَمَلِ الَّذِي جَرَتْ فِيهِ الْبِدْعَةُ، وَمُسْقِطَةٌ لِثَوَابِهِ.

فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ). (٢)

قُلْتُ: وَالْبِدْعَةُ لَا تَكُونُ إِلَّا ضَلَالَةً!، وَإِنْ حَسُنَتْ فِي نَظَرِ صَاحِبِهَا.

فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ). (٣)

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَإِنْ رَأَاهَا النَّاسُ حَسَنَةً). (٤)

(١) وَأَنْظُرْ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةَ (ج ٦ ص ١٧٢).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٥٧١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٣٢٨).

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٨٦٧).

(٤) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ اللَّالِكَايْنِيُّ فِي «الْإِعْتِقَادِ» (ج ١ ص ٩٢).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

ثُمَّ أَقُولُ أَوَّلًا: فَإِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْعُلَمَاءَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَذْكُرُونَ فِي كُتُبِهِمْ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَيَبْنُونَ عَلَيْهَا فتَاوَى فِقْهِيَّةً، وَذَلِكَ بِاجْتِهَادٍ مِنْهُمْ فِي مَعْرِفَةِ الْحَقِّ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُمْ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ أَخْطَأَ مِنْهُمْ فَلَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَالشَّوَاهِدُ عَلَى هَذَا كَثِيرَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ، فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ).<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُجْتَهِدِينَ، مِنْهُمْ: الْمُصِيبُ، وَمِنْهُمْ: الْمُخْطِئُ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمُخْطِئَ فِي الْأَحْكَامِ بَعْدَ اسْتِكْمَالِ الشُّرُوطِ مَعْدُورٌ فِي خَطِيئِهِ، مَا جُورٌ بِاجْتِهَادِهِ كَمَا هُوَ مَنْطُوقُ الْحَدِيثِ.<sup>(٢)</sup>

قَالَ الْعَلَامَةُ الشُّوكَانِيُّ رحمته الله فِي «السَّيْلِ الْجَرَّارِ» (ج ١ ص ٢٠): (فَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ دَلَّ دَلَالَةً بَيِّنَةً أَنَّ لِلْمُجْتَهِدِ الْمُصِيبِ أَجْرَيْنِ، وَلِلْمُجْتَهِدِ الْمُخْطِئِ أَجْرًا، فَسَمَاهُ مُخْطِئًا وَجَعَلَ لَهُ أَجْرًا، فَالْمُخَالَفُ لِلْحَقِّ بَعْدَ أَنْ اجْتَهَدَ مُخْطِئٌ مَا جُورٌ، وَهُوَ يَرُدُّ عَلَى مَنْ قَالَ أَنَّهُ مُصِيبٌ، وَيَرُدُّ عَلَى مَنْ قَالَ إِنَّهُ آثِمٌ، رَدًّا بَيِّنًا، وَيَدْفَعُهُ دَفْعًا ظَاهِرًا). اهـ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١٣ ص ٣١٨)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ١٣٤٢)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٦)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٤ ص ٧٧٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٤ ص ١٩٨)، وَالشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ» (ج ٢ ص ١٧٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٣ ص ٤٦١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ١٢)، وَالْبَعَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَنِ» (ج ١٠ ص ١١٥) مِنْ طَرِيقِ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ.

(٢) انظر: «تَقْرِيبَ الْوُصُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ» لِلْعَرْنَاطِيِّ (ص ٤٤٣).

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشُّوْكَانِيُّ رحمته فِي «إِرْشَادِ الْفُحُولِ» (ص ٢٦٠): (فَهَذَا الْحَدِيثُ يُفِيدُكَ أَنَّ الْحَقَّ وَاحِدٌ، وَأَنَّ بَعْضَ الْمُجْتَهِدِينَ يُوَافِقُهُ، فَيَقَالُ لَهُ مُصِيبٌ، وَيَسْتَحِقُّ أَجْرَيْنِ، وَبَعْضَ الْمُجْتَهِدِينَ يُخَالِفُهُ، وَيَقَالُ لَهُ مُخْطِئٌ، وَاسْتِحْقَاقُهُ الْأَجْرَ لَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ مُصِيبًا، وَاسْمُ الْمُخْطِئِ عَلَيْهِ لَا يَسْتَلْزِمُ إِلَّا يَكُونُ لَهُ أَجْرٌ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُعَوِيُّ رحمته فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٥ ص ٣٣٤): (وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ»؛ لَمْ يَرِدْ بِهِ أَنَّهُ يُؤْجَرُ عَلَى الْخَطَا، بَلْ يُؤْجَرُ عَلَى اجْتِهَادِهِ فِي طَلَبِ الْحَقِّ، لِأَنَّ اجْتِهَادَهُ عِبَادَةٌ، وَالْإِثْمُ فِي الْخَطَا عَنْهُ مَوْضُوعٌ، إِذْ لَمْ يَأَلْ جُهْدَهُ). اهـ.

\* وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ عُلَمَاءَ الدِّينِ كُلَّهُمْ مُجْمِعُونَ عَلَى قَصْدِ إِظْهَارِ الْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ رَسُولَهُ ﷺ، وَأَنْ يَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ تَعَالَى، وَأَنْ تَكُونَ كَلِمَتُهُ هِيَ الْعُلْيَا.

\* فَالْمُجْتَهِدُ إِنْ أَخْطَأَ فَلَا وَزَرَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَا جُورٌ وَمَغْفُورٌ لَهُ، وَأَمَّا الْمُقْلَدُ فَلَا عُدْرَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ مَا تُؤْمَرُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٩ ص ١٩١): (بَلْ يَضِلُّ عَنِ الْحَقِّ مَنْ قَصَدَ الْحَقَّ، وَقَدْ اجْتَهَدَ فِي طَلَبِهِ فَعَجَزَ عَنْهُ فَلَا يُعَاقَبُ، بَلْ يَكُونُ لَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَخَطْوُهُ الَّذِي ضَلَّ فِيهِ عَنِ حَقِيقَةِ الْأَمْرِ مَغْفُورٌ لَهُ، وَكَثِيرٌ مِنْ مُجْتَهِدِي السَّلَفِ وَالْخَلْفِ قَدْ قَالُوا وَفَعَلُوا مَا هُوَ بَدْعٌ وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ بَدْعٌ، إِمَّا لِأَحَادِيثِ ضَعِيفَةٍ<sup>(١)</sup> ظَنُّوْهَا صَحِيحَةً، وَإِمَّا لِآيَاتٍ فَهَمُّوا مِنْهَا مَا لَمْ يَرِدْ مِنْهَا، وَإِمَّا لِرَأْيٍ رَأَوْهُ وَفِي الْمَسْأَلَةِ نُصُوصٌ

(١) كـ «حَدِيثِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ».

لَمْ تَبْلُغْهُمْ، وَإِذَا اتَّقَى الرَّجُلُ رَبَّهُ مَا اسْتَطَاعَ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وَفِي الصَّحِيحِ<sup>(١)</sup> أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: «قَدْ فَعَلْتُ». اهـ.  
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «رَوْضَةِ النَّاطِرِ» (ص ١٩٦): (أَمَّا الإِجْمَاعُ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي وَقَائِعَ لَا تَخْفَى إِطْلَاقُ الْخَطَا عَلَى الْمُجْتَهِدِ...، ثُمَّ ذَكَرَ الْآثَارَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا اتَّفَاقٌ مِنْهُمْ عَلَى أَنَّ الْمُجْتَهِدَ يُخْطِئُ). اهـ.

ثَانِيًا: فَإِنَّ جَمِيعَ الَّذِينَ صَحَّحُوا الْحَدِيثَ بِنَاءً عَلَى إِيْرَادِ الْحَافِظِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحَدِيثَ فِي «صَحِيحِهِ»، فَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ<sup>(٢)</sup>، وَلِذَلِكَ بَعْدَ أَنْ يَذْكَرَ الْمُصَنِّفُ الْحَدِيثَ يَقُولُ: حَدِيثٌ صَحِيحٌ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَقَدْ بَيَّنَّا عِلَّةَ الْحَدِيثِ مِنْ قِبَلِ أئِمَّةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

ثَالِثًا: فَإِنَّ الْبَعْضَ<sup>(٣)</sup> الَّذِينَ قَالُوا بِصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ لِشَهْرَتِهِ بَيْنَ النَّاسِ، دُونَ بَحْثٍ فِي تَخْرِيجِهِ وَعِلَلِهِ وَطَرَقِهِ!، وَبِدُونِ اجْتِهَادٍ فِي الْأَدْلَةِ، وَمَعْرِفَةِ الْحَقِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.  
\* وَالْمُقْتَبِيُّ الْمُقْلَدُ: إِذَا أَفْتَى النَّاسَ بِدُونِ اجْتِهَادٍ فِي الْأَدْلَةِ، وَمَعْرِفَةِ الْحَقِّ، فَهُوَ آثِمٌ، وَإِنْ أَصَابَ الْحَقَّ.

(١) أَي: فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٢ ص ١٤٦)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) وَلِذَلِكَ تَرَى بَعْضَ الْعُلَمَاءِ إِذَا ذَكَرُوا حَدِيثًا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ؛ اِكْتَفَوْا بِكَوْنِهِ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ».

وَهَذَا الْحَافِظُ ابْنُ الْقَطَّانِ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنْدَمَا ذَكَرَ حَدِيثَ: «الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ»؛ قَالَ فِي «بَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» (ج ٢ ص ٣٧٧): (اِكْتَفَوْا بِكَوْنِهِ فِي مُسْلِمٍ، فَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ، وَقَدْ بَيَّنَّ الدَّارَقُطْنِيُّ، وَعَبْرَهُ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ فِيمَا بَيْنَ أَبِي سَلَامٍ، وَأَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ). اهـ.

(٣) كَ«الْمُتَعَالِمِينَ، وَالْفَصَّاصِينَ، وَالْحَزْبِيِّينَ مِمَّنْ تَشَبَّهُوا بِشَيْخِ الدِّينِ، وَلَيْسُوا مِنْهُمْ فِي الْعِلْمِ، بَلْ هُوَ لَاءٍ مِنْ الْمُتَحَبِّطِينَ، وَالْأَثِمِينَ فِي الدِّينِ، وَهُوَ لَاءٍ وَإِنْ دَرَسُوا، وَخَطَبُوا، وَحَاضَرُوا، فَهُمْ جُهَالٌ فِي الدِّينِ»، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْقَوَاعِدِ النَّوَرَانِيَّةِ» (ص ٢٠٦): (كَمَا لَوْ حَكَمَ الْحَاكِمُ بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ - يَعْنِي: مِنْ تَقْلِيدٍ - فَإِنَّهُ آثَمٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ صَادَفَ الْحَقَّ). اهـ.  
وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمُحَلِّيِّ بِالْآثَارِ» (ج ١ ص ٦٩): (وَالْمُجْتَهِدُ الْمُخْطِئُ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْمُقَلِّدِ الْمُصِيبِ). اهـ.

\* وَالْمُفْتِي: كَ«الْحَزْبِيِّ الْمُتَعَالِمِ»، إِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْحَقِّ، وَالْفَتْوَى بِالْأَدِلَّةِ، وَالرَّاجِحِ الصَّحِيحِ مِنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ، وَلَا يَقْضِيَ بِمَا لَا يَعْلَمُ، وَمَتَى أَقْدَمَ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ تَعَرَّضَ لِعُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَثَمَ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَيْمِ رَحِمَهُ اللهُ فِي «إِعْلَامِ الْمُوقَعِينَ» (ج ٤ ص ٢٢٠): (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْحَقِّ فِيهَا - يَعْنِي: الْفَتْوَى - وَلَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ، لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يُفْتِيَ، وَلَا يَقْضِيَ بِمَا لَا يَعْلَمُ، وَمَتَى أَقْدَمَ عَلَى ذَلِكَ: فَقَدْ تَعَرَّضَ لِعُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَدَخَلَ تَحْتَ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الْأَعْرَافُ: ٣٣]؛ فَجَعَلَ الْقَوْلَ عَلَيْهِ بِلَا عِلْمٍ: أَعْظَمَ الْمُحَرَّمَاتِ الْأَرْبَعِ الَّتِي لَا تَبَاحَ بِحَالٍ). اهـ.

قُلْتُ: وَالْوَاجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحَقُّ أَنْ يُحِبَّ ظُهُورَ الْحَقِّ، وَمَعْرِفَةَ الْمُسْلِمِينَ لَهُ، سِوَاءَ كَانَ فِي مَوْافَقَتِهِ، أَوْ مُخَالَفَتِهِ. (١)

قُلْتُ: وَلَا شَكَّ، أَنَّ هَذِهِ الْعُصُورَ الْمُتَأَخَّرَةَ، قَدْ شَهِدَتْ ضَعْفًا فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ، وَضَعْفًا فِي أَصُولِ الْعِلْمِ، وَقَلَّةَ لِلْعُلَمَاءِ الرَّبَّانِيِّينَ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، أَدَّى ذَلِكَ إِلَى انْتِشَارِ

(١) انظر: «الْفَرْقَ بَيْنَ النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِيرِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٢٦).

الْبِدْعِ عَنْ طَرِيقِ الْأَحَادِيثِ الْمَعْلُومَةِ، مِثْلُ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، فَإِنَّهُ بَدْعَةٌ فِي الدِّينِ، لِأَنَّهُ فِيهِ: يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ، وَالْبَاقِيَةَ، وَهَذَا مِنْ خَصَائِصِ الرَّسُولِ ﷺ، وَمِنْ حُقُوقِهِ.

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا \* لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾ [الْفَتْحُ: ١ و ٢].

\* لَقَدْ تَسَاهَلَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي هَذَا الْعَصْرِ فِي نَشْرِ الْأَحَادِيثِ الْمَعْلُومَةِ، عَلَى أَنَّهَا صَحِيحَةٌ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

\* وَقَدْ حَذَرَ عُلَمَاءُ السُّنَّةِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا، وَأَلْفَوْا فِي ذَلِكَ الْكُتُبَ، وَكَتَبُوا الرُّدُودَ فِيهَا.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٦ ص ٣٥٨)؛ وَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، الَّتِي يَنْشُرُهَا الْقُصَّاصُ، وَالْوُعَاظُ فِي الْمَسَاجِدِ: (هَذِهِ الْأَخْبَارُ الَّتِي ذَكَرَهَا هَذَا الْوَاعِظُ: كُلُّهَا بَاطِلَةٌ، مَكْذُوبَةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا أَصْلَ لَهَا... فَيَنْبَغِي التَّحْذِيرُ مِنْ هَؤُلَاءِ الْكُذَّابِينَ، وَيَنْبَغِي لِلْوَاعِظِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ: إِذَا وَعَظَ النَّاسَ). اهـ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ١١٧): (فَصُلِّ: ذِكْرُ إِجَابِ دُخُولِ النَّارِ، لِمَنْ نَسَبَ الشَّيْءَ إِلَى الْمُصْطَفَى ﷺ، وَهُوَ غَيْرُ عَالِمٍ بِصِحَّتِهِ، ثُمَّ سَاقَ بِسَنَدِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَالَ: عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(١)</sup>). اهـ.

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الضَّعِيفَةِ» (ج ١ ص ٤٧): (مِنَ الْمَصَائِبِ الْعُظْمَى الَّتِي نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ مِنْذُ الْعُصُورِ الْأُولَى انْتِشَارُ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ، وَالْمَوْضُوعَةِ بَيْنَهُمْ، لَا أُسْتَثْنَى أَحَدًا مِنْهُمْ، وَلَوْ كَانُوا عُلَمَاءَهُمْ، إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُمْ مِنْ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ وَنُقَّادِهِمْ: كَ«الْبُخَارِيِّ»، وَ«أَحْمَدَ»، وَ«ابْنِ مَعِينٍ»، وَ«أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ»، وَغَيْرِهِمْ، وَقَدْ أَدَّى انْتِشَارُهَا إِلَى مَفَاسِدَ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا: مَا هُوَ مِنَ الْأُمُورِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ الْعَبِيَّةِ، وَمِنْهَا: مَا هُوَ مِنَ الْأُمُورِ التَّشْرِيعِيَّةِ، وَسِرَى الْقَارِئِ الْكَرِيمِ الْأَمْثَلَةَ الْكَثِيرَةَ لِمَا نَدَّعِيهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْآتِيَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

\* وَقَدْ اقْتَضَتْ حِكْمَةُ الْعَلِيمِ الْحَكِيمِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: أَنْ لَا يَدَعَ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي اخْتَلَقَهَا الْمُغْرِضُونَ لِغَايَاتٍ شَتَّى تَسْرِي بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ دُونَ أَنْ يُفَيِّضَ لَهَا مَنْ يُكْشِفُ الْقِنَاعَ عَنْ حَقِيقَتِهَا، وَيَبِينُ لِلنَّاسِ أَمْرَهَا، أَوْلَيْكَ هُمْ: أئِمَّةُ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَحَامِلُوا أَلْوِيَّةِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، الَّذِينَ دَعَا لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ: «نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاها، وَحَفِظَهَا، وَبَلَّغَهَا، فُرَبَّ حَامِلٍ فِيهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ»<sup>(١)</sup>، فَقَدْ قَامَ هُوَ لِأئِمَّةِ جَزَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى عَنِ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، بَيَانِ حَالِ أَكْثَرِ الْأَحَادِيثِ مِنْ صِحَّةٍ، أَوْ ضَعْفٍ، أَوْ وَضْعٍ، وَأَصْلُوا أُصُولًا مَتِينَةً، وَقَعَّدُوا قَوَاعِدَ رَصِينَةً، مَنْ اتَّقَنَهَا

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٤)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٤١٠ و ٤٦٩)، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»

(٢٨).

وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٦٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٤٦٥٦): وَصَحَّحَهُ، ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»

(٦٧)، وَالْحَطِيبُ فِي «شَرْفِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ» (٢٤)، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَتَضَلَّعَ بِمَعْرِفَتِهَا أَمَكْنَهُ أَنْ يَعْلَمَ دَرَجَةَ أَيِّ حَدِيثٍ وَلَوْ لَمْ يَنْصُوا عَلَيْهِ، وَذَلِكَ هُوَ عِلْمُ أَصُولِ الْحَدِيثِ.

\* فَجَهَلُوا بِسَبَبِ ذَلِكَ حَالِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي حَفِظُوهَا عَنْ مَشَائِخِهِمْ، أَوْ يَقْرُؤُوهَا فِي بَعْضِ الْكُتُبِ الَّتِي لَا تَتَحَرَّى الصَّحِيحَ الثَّابِتَ، وَلِذَلِكَ لَا نَكَادُ نَسْمَعُ وَعَظًا لِبَعْضِ الْمُرْشِدِينَ، أَوْ مُحَاضِرَةً لِأَحَدِ الْأَسَاتِذَةِ، أَوْ خُطْبَةً مِنْ خَطِيبٍ، إِلَّا وَنَجِدُ فِيهَا شَيْئًا مِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ، وَهَذَا أَمْرٌ خَطِيرٌ، يُخْشَى عَلَيْهِمْ جَمِيعًا أَنْ يَدْخُلُوا بِسَبَبِهِ تَحْتَ وَعِيدِ: قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(١)</sup>؛ حَدِيثٌ صَحِيحٌ مُتَوَاتِرٌ، فَإِنَّهُمْ: وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدُوا الْكُذِبَ مُبَاشَرَةً، فَقَدْ ارْتَكَبُوهُ تَبَعًا، لِنَقْلِهِمُ الْأَحَادِيثَ الَّتِي يَقْفُونَ عَلَيْهَا جَمِيعًا، وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ فِيهَا مَا هُوَ ضَعِيفٌ، وَمَا هُوَ مَكْذُوبٌ قَطْعًا.

\* وَقَدْ أَشَارَ إِلَيَّ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثُ بِكُلِّ مَا

سَمِعَ»<sup>(٢)</sup>؛ رَوَاهُ مُسْلِمٌ: «٨ / ١»، وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (٢)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٣ ص ٢٢٣)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (٣٢).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (٥)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (٤٩٩٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٨

ص ٥٩٥)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ١١٢).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

\* فَتَبَيَّنَ مِمَّا أوردْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ نَشْرُ الْأَحَادِيثِ وَرِوَايَتِهَا دُونَ التَّثْبُتِ مِنْ صِحَّتِهَا، وَإِنَّ مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ حَسْبُهُ مِنَ الْكُذْبِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ قَالَ ﷺ: «إِنَّ كُذْبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكُذْبِ عَلَيَّ أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(١)</sup>، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ. اهـ.

\* لِهَذَا عَزَمْتُ عَلَى كِتَابَةِ هَذَا الْكِتَابِ، حَتَّى يَتَّضِحَ السَّبِيلُ، وَيَسْتَبِينَ الدَّلِيلُ، لِأُمَّةِ الْإِجَابَةِ، لِمَا لِدَلِكِ مِنَ الثَّمَارِ الْيَانِعَةِ، وَالْآثَارِ الْوَاسِعَةِ.  
قُلْتُ: وَالْعَصْرُ الْحَاضِرُ شَهِدَ تَدَقُّقَ أَنَاسٍ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَتَنَامِي ذَلِكَ بِشَكْلِ وَاضِحٍ فِي الْبُلْدَانِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تُبَيِّنَ لَهُمْ ذَلِكَ.  
هَذَا؛ وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى، أَنْ يَنْصُرَ نَبِيَّهُ، وَسُنَّتَهُ، وَشَرِيْعَتَهُ، وَاللَّهِ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ.

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ.

كُتِبَ

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَثْرِيُّ

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (٤).

وَأِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذِكْرُ الدَّلِيلِ

عَلَى إِعْلَالِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته، لِحَدِيثِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، لِغَيْرِ الْحَاجِّ، حَيْثُ

أَعْلَهُ بِالِاضْطِرَابِ، وَالِاخْتِلَافِ: فِي أَسَانِيدِهِ، وَمُتُونِهِ؛ لِأَنَّهُ رحمته: وَعَدَّ فِي

«مُقَدِّمَةِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، أَنْ يَذْكَرَ الْعِلْلَ فِي الْأَحَادِيثِ فِي مَوَاضِعَ فِي

أَبْوَابِهَا، إِذَا أَتَى إِلَيْهَا، عِلْمٌ مِنْ عِلْمٍ، وَجَهْلٌ مِنْ جَهْلٍ، بِهِذِهِ الْعِلْلِ فِي الْأَحَادِيثِ

أَعْلَمَ رَحِمَكَ اللَّهُ، أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ الْقَشِيرِيَّ رحمته، لَمْ يُخْرَجْ حَدِيثٌ:

«صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، لِغَيْرِ الْحَاجِّ عَلَى شَرْطِهِ، فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»؛ لِيُثْبِتَ فِيهِ سُنِّيَّةَ:

«صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ».

\* بَلْ ذَكَرَهُ لِإِعْلَالِ فِيهِ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْأُصُولِ؛ لِذَلِكَ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته، أَنَّ

حَدِيثَ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه رُوِيَ مِنْ وُجُوهِ مُخْتَلَفَةٍ فِي الْإِسْنَادِ، وَفِي الْمَتْنِ.

(١) قُلْتُ: وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى إِعْلَالِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته، لِحَدِيثِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، أَنَّهُ فِي الْغَالِبِ يُقَلِّدُ الْإِمَامَ

الْبُخَارِيَّ رحمته، فِي تَعْلِيلِهِ لِلْأَحَادِيثِ، وَيَزِيدُ عَلَيْهِ بَعْضَ الْعِلَلِ.

\* وَمِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رحمته: ذَكَرَ عِلَّةً وَاحِدَةً فِي: حَدِيثِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، وَهِيَ عَدَمُ سَمَاعِ ابْنِ

مَعْبُدٍ، لِأَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه.

\* فَرَادَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته، مَعَ عِلَّةِ الْإِنْقِطَاعِ، بَعْضَ الْعِلَلِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

قُلْتُ: وَقَدْ نَصَّ عَلَى مُرَاعَاةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلتَّقَاتِنِ فِي ذِكْرِ الْعِلَلِ، فِي أَبْوَابِهَا، مِنْ «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاطِ.<sup>(١)</sup>

\* فَذَكَرَ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ:

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٨١٨): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، جَمِيعًا: عَنْ حَمَّادٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَيَّلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدِ الزَّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (رَجُلٌ أَتَى<sup>(٢)</sup> النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: كَيْفَ تَصُومُ؟، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، غَضِبَهُ، قَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ، وَغَضَبِ رَسُولِهِ، فَجَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرُدُّ هَذَا الْكَلَامَ حَتَّى سَكَنَ غَضَبُهُ، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ بَمَنْ يَصُومُ الدَّهْرَ كُلَّهُ؟ قَالَ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ»، (أَوْ قَالَ): «لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يُفْطِرْ»، قَالَ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمَيْنِ وَيُفْطِرُ يَوْمًا؟ قَالَ: «وَيُطِيقُ ذَلِكَ أَحَدٌ؟» قَالَ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ

(١) انظر: «شرح صحيح مسلم» لشيخنا ابن عثيمين (ج ١ ص ٢٢)، و«مقارنة المرويات» للإمام (ج ٢ ص ٤٨١)، و«مقدمة الإلزامات والتتبع» للوادي (ص ١٣)، و«إكمال إكمال المعلم» للإبي (ج ٥ ص ٦٠٧)، و«إكمال المعلم» للقاضي عياض (ج ١ ص ٥٦)، و«ج ٥ ص ٣٦٩»، و«المنهاج» للنووي (ج ١ ص ١٧٥).

(٢) رجل أتى النبي ﷺ، هكذا هو في معظم النسخ، عن أبي قتادة: «رجل أتى»، وعلى هذا يقرأ بالرفع على أنه: خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الشأن والأمر، رجل أتى النبي ﷺ، فقال.

انظر: «المنهاج» للنووي (ج ٨ ص ٤٩).

(٣) وهذا اللفظ منكر؛ لأن النبي ﷺ يسأل في الدين، وهو ﷺ يجب عن أسئلتهم؛ لأنه ﷺ معلم الأمة، فكيف في هذا الحديث عندما سئل ﷺ غضب من سؤال الرجل؟!، فهذا يستحيل أن يقع من النبي ﷺ.

قلت: والألفاظ الأخرى عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منكرة.

يَوْمًا؟، قَالَ: «ذَلِكَ صَوْمُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ»، قَالَ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمَيْنِ؟، قَالَ: «وَدِدْتُ أَنِّي طَوَّيْتُ ذَلِكَ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ، فَهَذَا صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ<sup>(١)</sup>، صِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ، أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ، وَصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، أَحْتَسِبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ).

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ، عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: مَعْلُوبٌ، بِعَنْعَنَةِ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

\* وَقَدْ سَبَقَهُ فِي ذَلِكَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، حَيْثُ قَالَ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» (ج ٥

ص ١٩٨): (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ... وَلَا يُعْرَفُ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ). اهـ.

\* فَقَدْ صَرَّحَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، بِعَدَمِ سَمَاعِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، مِنْ

أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.<sup>(٢)</sup>

(١) فَخَلَطَ الرَّاوي هُنَا؛ بِقَوْلِهِ: «ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ، فَهَذَا صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ» لِأَنَّ صِيَامَ الدَّهْرِ كُلِّهِ، فِي فَضْلِ صِيَامِ السَّنَةِ مِنْ شَوَالٍ، وَلَيْسَ مَنْ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ، فَانْتَبَهَ.

(٢) لَقَدْ قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ إِغْلَالَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لِلْحَدِيثِ بِعَدَمِ الْعِلْمِ بِالسَّمَاعِ.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته فِي «التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ» (ج ١ ص ٤١١): (وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبِدِ الزَّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فِي صَوْمِ عَاشُورَاءَ»<sup>(١)</sup>)، وَلَمْ يَذْكُرْ سَمَاعًا، مِنْ أَبِي قَتَادَةَ. اهـ

\* وَقَدْ اطَّلَعَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته عَلَى كُتُبِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، فِي إِعْلَالِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ، وَعَیْرِهِ.

\* فَهُوَ لَا يُخَالِفُ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ فِي عِلَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ<sup>(٢)</sup>؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ: شَيْخُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، الْأَجَلُ لَدَيْهِ، الْأَكْبَرُ فِي عَيْنِهِ، وَلَمْ يَزَلِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مُعْظَمًا لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ، لَا يُخَالِفُهُ فِي غَالِبِ الْعِلَلِ.<sup>(٣)</sup>

\* ثُمَّ إِنَّ «مُقَدِّمَةَ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته (ج ١ ص ٣٣)، نَاطِقَةٌ، بِثُبُوتِ سَمَاعِ الرَّاوي، عَمَّنْ رَوَى.

قُلْتُ: وَرَأَيْتُ لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته قَوْلًا يُوَافِقُ الْأَيْمَةَ فِي تَصْرِيحِ الرَّاوي بِالسَّمَاعِ مِنْ شَيْخِهِ، فَقَالَ رحمته فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» (ج ١ ص ٢٩): (وَذَلِكَ أَنَّ الْقَوْلَ الشَّائِعَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأَخْبَارِ، وَالرَّوَايَاتِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، أَنَّ كُلَّ رَجُلٍ ثِقَةٍ رَوَى

(١) وَالْحَدِيثُ نَفْسُهُ فِي كَفَّارَةِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ».

(٢) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رحمته، لَا يَكْتَفِي بِالْمُعَاصِرَةِ فِي الْإِسْنَادِ، إِنَّمَا يَشْتَرِطُ أَنْ يَقِفَ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى السَّمَاعِ، وَهَذَا شَرْطُ عَامَّةِ الْأَيْمَةِ، وَهَذَا مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته فِي «مُقَدِّمَةِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٣٢ وَ ٣٣).

(٣) فَمَنْ أَيْنَ لَهُمْ، أَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا رحمته، لَمْ يَكُنْ مُرَاعِيًا، لِمِثْلِ تِلْكَ الْقَرَائِنِ فِي الْعِلَلِ، حَتَّى يَجْعَلُوهُ مُخَالَفًا، لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رحمته!.

عَنْ مِثْلِهِ حَدِيثًا، وَجَائِزٌ مُمَكِّنٌ لَهُ لِقَاؤُهُ وَالسَّمَاعُ مِنْهُ، لِكُونِهِمَا جَمِيعًا كَانَا فِي عَصْرِ  
وَاحِدٍ، وَإِنْ لَمْ يَأْتِ فِي خَبَرٍ قَطُّ أَنَّهُمَا اجْتَمَعَا وَلَا تَشَافَهَا بِكَلَامٍ؛ فَالرَّوَايَةُ ثَابِتَةٌ، وَالْحُجَّةُ  
بِهَا لِأَزِمَةٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ دَلَالَةٌ بَيِّنَةٌ أَنَّ هَذَا الرَّاويَ لَمْ يَلْقَ مَنْ رَوَى عَنْهُ، أَوْ لَمْ يَسْمَعْ  
مِنْهُ شَيْئًا، فَأَمَّا وَالْأَمْرُ مُبْهِمٌ عَلَى الْإِمْكَانِ الَّذِي فَسَّرْنَا، فَالرَّوَايَةُ عَلَى السَّمَاعِ أَبَدًا، حَتَّى  
تَكُونَ الدَّلَالَةُ الَّتِي بَيَّنَّا. اهـ

\* أَفْبَعْدَ أَنْ لَازَمَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لِلْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِسِنِينَ طَوِيلَةٍ، تُرَاهُ  
لَمْ يَزَلْ لَمْ يَعْرِفِ الْعِلَلَ الَّتِي يَذْكُرُهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كُتُبِهِ.  
\* وَالْوَاقِعُ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَدْ أَعْلَى حَدِيثًا: «كَفَّارَةُ الْمَجْلِسِ»، بَعْدَ  
الْعِلْمِ بِالسَّمَاعِ، وَوَافَقَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَى ذَلِكَ كُلِّ الْمَوَافَقَةِ.<sup>(١)</sup>  
قُلْتُ: وَقَدْ تَكَلَّمْتُ بَعْضَ مُتَّحِلِي الْحَدِيثِ مِنْ أَهْلِ التَّعَالَمِ فِي هَذَا الزَّمَانِ، أَنَّهُ  
يَبْعُدُ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ يُضَعِّفُ سَنَدًا: «صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ»، وَعَلَى فَرَضِ ذَلِكَ بَزَعْمِهِ أَنَّ  
الْإِمَامَ مُسْلِمًا أَصَابَ فِي شَرْطِهِ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي «مُقَدِّمَةِ صَحِيحِهِ» الَّذِي خَالَفَ الْإِمَامَ  
الْبُخَارِيَّ.<sup>(٢)</sup>

(١) انظر: «السَّنَنَ الْأَبْيَنَ» لِلْفَيْهَرِيِّ (ص ١٣٩).

(٢) هَكَذَا تَكَلَّمْتُ بَعْضَ مُتَّحِلِي هَذَا الْعِلْمِ فِي هَذَا الْعَصْرِ الْحَاضِرِ.

\* وَهَذَا يُؤَكِّدُ جَهْلَهُ فِي الْحَدِيثِ وَعِلِّهِ، وَأَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ أَعْلَمُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ فِي الْحَدِيثِ وَعِلِّهِ، وَأَنَّ شَرْطَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ<sup>(١)</sup> هُوَ الصَّحِيحُ، وَعَلَيْهِ أَثْمَةٌ الْحَدِيثِ.

\* وَقَدْ شَهِدَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ بِأَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ أَسْتَاذُ الْأُسْتَاذِينَ، وَطَيْبُ الْحَدِيثِ فِي عِلِّهِ.

وَأَنَّ الْإِمَامَ مُسْلِمًا عَمِلَ كِتَابَهُ عَلَى كِتَابِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ وَقَلَّدَهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ أُصُولِهِ.

قَالَ الْكَرَابِيسِيُّ: (رَحِمَ اللَّهُ الْإِمَامَ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ؛ فَإِنَّهُ الَّذِي أَلَّفَ الْأُصُولَ، وَبَيَّنَ لِلنَّاسِ، وَكُلُّ مَنْ عَمِلَ بَعْدَهُ فَإِنَّمَا أَخَذَ مِنْ كِتَابِهِ: كَمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ، فَفَرَّقَ كِتَابَهُ فِي كُتُبِهِ، وَتَجَلَّدَ فِيهِ حَقَّ الْجَلَادَةِ، حَيْثُ لَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى قَائِلِهِ).<sup>(٢)</sup>

وَقَدْ نَصَّ الْحَافِظُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» (ج ١٥ ص ٣٧٢)؛ فِي تَرْجَمَةِ: حَيَّانَ بْنِ وَبْرَةَ الْمَرِّيِّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَمُسْلِمٌ يَتَّبِعُ الْبُخَارِيَّ فِي أَكْثَرِ مَا يَقُولُ). اهـ  
قُلْتُ: وَالَّذِي يُطَالَعُ فِي كِتَابِ: «الْكُنَى» لِلْإِمَامِ مُسْلِمٍ يَجِدُ فِيهِ نَفْسَ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ.<sup>(٣)</sup>

(١) وَهُوَ اللَّقَاءُ الَّذِي يَنْبُجُ عَنْهُ سَمَاعُ الرَّاوي مِنْ شَيْخِهِ الَّذِي يُحَدِّثُ عَنْهُ، هَذَا هُوَ شَرْطُ الْبُخَارِيِّ وَالْمُحَدِّثِينَ فِي السَّنَدِ الْمُعْنَعِنِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْخَلِيلِيُّ فِي «الْإِرْسَادِ» (ج ٣ ص ٩٦٢)، وَابْنُ رُشَيْدٍ فِي «السَّنَنِ الْأَيُّبِيَّةِ» (ص ١٤٧).

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِي» (ص ١١)، وَالْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهِمِ» (ج ١ ص ٩٥).

(٣) وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَهْلِ أَهْلِ التَّعَالَمِ بِمَكَانَةِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ.

وَقَدْ جَرَى ذِكْرُ: «الصَّحِيحَيْنِ» عِنْدَ الْإِمَامِ الدَّارِقُطِيِّ؛ فَقَالَ: (لَوْلَا الْبُخَارِيُّ لَمَا ذَهَبَ مُسْلِمٌ وَلَا جَاءَ).

وَقَالَ الْإِمَامُ الدَّارِقُطِيُّ أَيْضًا: (وَأَيُّ شَيْءٍ صَنَعَ مُسْلِمٌ؟! إِنَّمَا أَخَذَ كِتَابَ الْبُخَارِيِّ؛ فَعَمِلَ عَلَيْهِ مُسْتَحْرَجًا، وَزَادَ فِيهِ زِيَادَاتٍ).<sup>(١)</sup>

وَلِهَذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «هَدْيِ السَّارِيِّ» (ص ١١): (وَهَذَا الَّذِي حَكَيْنَاهُ عَنِ الدَّارِقُطِيِّ جَزَمَ بِهِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيُّ رحمته فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ: «الْمُفْهِمِ فِي شَرْحِ صَاحِحِ مُسْلِمٍ»، وَالْكَلامُ فِي نَقْلِ كَلَامِ الْأَيْمَةِ فِي تَفْصِيلِهِ كَثِيرٌ، وَيَكْفِي مِنْهُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَعْلَمَ بِهَذَا الْفَنِّ مِنْ مُسْلِمٍ، وَأَنَّ مُسْلِمًا كَانَ يَشْهَدُ لَهُ بِالتَّقَدُّمِ فِي ذَلِكَ وَالْإِمَامَةِ فِيهِ، وَالتَّفَرُّدِ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ فِي عَصْرِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «هَدْيِ السَّارِيِّ» (ص ١١): (وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ فَقَدْ قَرَرْنَا أَنَّ مَدَارَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَلَى الْإِتِّصَالِ، وَإِتِّقَانِ الرَّجَالِ، وَعَدَمِ الْعِلَلِ، وَعِنْدَ التَّامُّلِ يَظْهَرُ أَنَّ كِتَابَ الْبُخَارِيِّ أَتَقَنُّ رِجَالًا، وَأَشَدُّ اتِّصَالًا). اهـ

وَلِهَذَا قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (ج ١٣ ص ١٠٢): (إِنَّمَا فَفَا مُسْلِمٌ طَرِيقَ الْبُخَارِيِّ، وَنَظَرَ فِي عِلْمِهِ، وَحَذَا حَذْوَهُ). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا مِمَّا يُؤَكِّدُ أَنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ يَعْلَمُونَ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ رحمته أَعْلَمُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته فِي الْحَدِيثِ وَعِلَلِهِ، فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ فِي نَقْدِ سَنَدِهِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ» وَتَضْعِيفِهِ لِلْحَدِيثِ.

(١) نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «هَدْيِ السَّارِيِّ» (ص ١١)، وَالْقُرْطُبِيُّ فِي «الْمُفْهِمِ» (ج ١ ص ٩٥).

قُلْتُ: وَقَدْ شَهِدَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ بِأَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ أَسْتَاذُ الْأُسْتَاذِينَ فِي مَعْرِفَةِ

الْحَدِيثِ وَعِلَلِهِ.<sup>(١)</sup>

\* وَهَذَا الْقِسْمُ مِنْ أَهْلِ التَّعَالَمِ<sup>(٢)</sup>: قَلَّدُوا مُسْلِمًا رحمته تَقْلِيدًا مَحْضًا فِي أَنَّهُ

يُشْتَرَطُ التَّعَاَصُرَ فَقَطْ، وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ ارْتَكَبُوا فِي أَخْطَاءٍ كَثِيرَةٍ فِي تَصْحِيحِ الْأَحَادِيثِ

سِوَاءَ كَانَتْ فِي «الصَّحِيحِ»، أَوْ خَارِجِ «الصَّحِيحِ».<sup>(٣)</sup>

\* فَهَلْ خَفِيَتْ عَلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته، عَلَّةٌ: الْإِنْقِطَاعُ، بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ

الزَّمَانِيِّ، وَبَيْنَ أَبِي قَتَادَةَ، طَبَعًا: لَا؛ لِأَنَّهُ رَأَاهَا فِي كُتُبِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رحمته، فَأَخَذَهَا

مِنْهُ، وَزَادَ عَلَيْهَا.

\* فَفَرِيئَةُ الْإِعْلَالِ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته، بِذِكْرِ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رحمته لِذَلِكَ.

وَالْمَقْصُودُ: هُوَ أَنَّ الشَّيْخَيْنِ: «الْبُخَارِيَّ»، وَ«مُسْلِمًا»، كَانَا مُرَاعِيَيْنِ، لِقِرَائِنِ

السَّمَاعِ، وَعَدَمِهِ: أَتَمَّ مُرَاعَاةً.

(١) وَأَنْظُرْ: «السَّنَنَ الْأَبِيْنَ» لِابْنِ رُشَيْدٍ (ص ١٤٧).

(٢) وَهَؤُلَاءِ لَا جُهْدَ لَهُمْ فِي الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ غَيْرِهَا غَيْرِ مَحْضِ التَّقْلِيدِ الْمَذْمُومِ؛ لِذَلِكَ لَا يُسْتَعْرَبُ مِنْ كَثْرَةِ أَخْطَائِهِمْ فِي أَصُولِ الْحَدِيثِ وَعِلَلِهِ!، وَأَصُولِ الْفِقْهِ وَأَحْكَامِهِ!

(٣) إِنَّ الْمُتَعَالِمِينَ الَّذِينَ اسْتَدَلُّوا بِصِحَّةِ إِسْنَادِ حَدِيثٍ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، لَمْ يَلْجَأُوا إِلَى «مُقَدَّمَةِ صَحِيحِ

مُسْلِمٍ»؛ لِإِنْتِزَاعِ الْأَدَلَّةِ مِنْهَا، وَلِيَفْهَمُوا شَرْطَهُ عَلَى الْجَادَّةِ، وَإِنَّمَا دَهَبُوا إِلَى كُتُبِ أُخْرَى، فَقَلَّدُوا فَوْقَعُوا فِي الْخَطَأِ، وَهُوَ صِحَّةُ إِسْنَادِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

\* فَعَدَمٌ وَجُودٌ دَلِيلٌ: نَقَطْعُ، بِثُبُوتِ السَّمَاعِ، بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، وَبَيْنَ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه، أَوْ قَرِينَةٍ تَشْهَدُ بِسَمَاعِهِ <sup>(١)</sup>، لَمْ نَجِدْ.

قُلْتُ: وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ لَمْ يَتَفَرَّدْ بِهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ رحمته الله، بَلْ أَطْلَقَهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ

بْنُ حَنْبَلٍ، وَغَيْرُهُ مِنْ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ، وَمُرَادُهُمُ الْإِنْقِطَاعُ <sup>(٢)</sup> فِي الْإِسْنَادِ.

قُلْتُ: وَقَدْ أَقْرَهُ الْإِمَامُ ابْنُ عَدِيٍّ رحمته الله، عَلَى تَضْعِيفِ حَدِيثِ: (صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ)،

بِقَوْلِهِ فِي «الْكَامِلِ فِي ضَعْفَاءِ الرِّجَالِ» (ج ٤ ص ١٥٤٠): (وَهَذَا الْحَدِيثُ هُوَ الْحَدِيثُ

الَّذِي أَرَادَهُ الْبُخَارِيُّ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبَدٍ لَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ!). اهـ.

قُلْتُ: فَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ عَدِيٍّ رحمته الله؛ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ فِي «الضُّعَفَاءِ»

مِنْ أَجْلِ انْقِطَاعِ سَنَدِهِ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ أَبِي قَتَادَةَ، فِيمَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٣)</sup>.

(١) وَأَنْظُرْ: «تُحْفَةُ التَّحْصِيلِ» لِأَبِي زُرْعَةَ الْعِرَاقِيِّ (ص ١٨٧)، وَ«التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ١٩٨)،

وَ«التَّارِيخَ الْأَوْسَطَ» لَهُ (ج ١ ص ٤١١)، وَ«ذَخِيرَةَ الْحُفَاطِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٣ ص ١٥٣٢)، وَ«الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ»

لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ١٥٤٠)، وَ«الْمُغْنِي فِي الضُّعَفَاءِ» لِلذَّهَبِيِّ (ج ١ ص ٣٥٨)، وَ«تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ

(ج ٦ ص ٣٦)، وَ«النُّكْتِ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لَهُ (ج ٢ ص ٥٩٥)، وَ«الضُّعَفَاءِ» لِلْعَقِيلِيِّ (ج ٣ ص ٣٣٩)،

وَ«إِكْمَالَ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِمُعْطَاي (ج ٨ ص ٢١٥).

(٢) وَأَنْظُرْ: «تُحْفَةُ التَّحْصِيلِ فِي ذِكْرِ رِوَاةِ الْمَرَّاسِيلِ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٧٥)، وَ«الْمَرَّاسِيلَ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ

(ص ٩٤)، وَ«الثَّقَاتِ» لِابْنِ حِبَّانَ (ج ٥ ص ٤٥)، وَ«بَيَانَ الْمُتَّصِلِ وَالْمُرْسَلِ» لِلدَّانِيِّ (ص ١٢٨ وَ ١٥٩)،

وَ«السَّنَنَ الْأَيْبِينَ» لِابْنِ رُشَيْدٍ (٤٥ وَ ٤٩ وَ ٥٢)، وَ«نَقْدَ الْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ لِبَيَانِ الْوَهْمِ وَالْإِيْهَامِ» (ص ٨٣ وَ ٨٤)،

وَ«النُّكْتِ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٢ ص ٥٩٥)، وَ«هَدْيَ السَّارِي» لَهُ (ص ١٥).

(٣) أَيُّ: قَوْلُ الْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ: لَا يُعْرَفُ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ!.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٦ ص ٣٦)؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ: (وَذَكَرَهُ ابْنُ عَدِيٍّ -يَعْنِي: فِي «الضُّعْفَاءِ»- مِنْ أَجْلِ قَوْلِ الْبُخَارِيِّ). اهـ  
 وَقَدْ أَقْرَهُ الْإِمَامُ الْعُقَيْلِيُّ رحمته فِي «الضُّعْفَاءِ الْكَبِيرِ» (ج ٢ ص ٣٠٥): (قَالَ حَدَّثَنِي آدَمُ بْنُ مُوسَى قَالَ: سَمِعْتُ الْبُخَارِيَّ قَالَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبُدِ الزَّمَانِيُّ رَوَى عَنْهُ غَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، وَفَتَادَةٌ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي فِتَادَةَ، وَلَا يُعْرَفُ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي فِتَادَةَ!). اهـ  
 وَقَدْ أَقْرَهُ الْإِمَامُ الْعِرَاقِيُّ رحمته فِي «تُحْفَةِ التَّحْصِيلِ» (ص ١٨٧): (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبُدِ الزَّمَانِيُّ، يَرْوِي عَنْ أَبِي فِتَادَةَ، رَوَيْتُهُ عَنْهُ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْهُ!). اهـ

قُلْتُ: وَقَدْ صَرَّحَ بَضْعُفِ الْحَدِيثِ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ الْمَقْدِسِيِّ رحمته.

قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ الْمَقْدِسِيِّ رحمته فِي «ذَخِيرَةِ الْحُفَاطِ» (ج ٣ ص ١٥٣٢): (حَدِيثٌ: «صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ يُكْفِرُ الْعَامَ الَّذِي قَبْلَهُ، وَصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ يُكْفِرُ الْعَامَ الَّذِي قَبْلَهُ وَالَّذِي بَعْدَهُ». رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبُدِ الزَّمَانِيُّ عَنْ أَبِي فِتَادَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ لَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ أَبِي فِتَادَةَ: الْحَارِثُ بْنُ رَبِيعٍ!). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ ابْنُ نُقْطَةَ فِي «تَكْمِلَةِ الْإِكْمَالِ» (ج ٢ ص ٧٤٥): (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبُدِ الزَّمَانِيُّ الَّذِي ذَكَرَهُ الْأَمِيرُ، وَقَالَ: رَوَى عَنْ أَبِي فِتَادَةَ، فَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِهِ»: رَوَى عَنْهُ حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ، وَغَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، وَفِتَادَةٌ، لَا يُعْرَفُ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي فِتَادَةَ). اهـ

وَقَالَ الْإِمَامُ تَقِيُّ الدِّينِ الْمَقْرِي زِيُّ اللَّهِ فِي «مُخْتَصَرِ الْكَامِلِ» (ص ٤٧١): (عَبْدُ

اللَّهِ بْنُ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، لَا يُعْرَفُ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ أَبِي قَتَادَةَ، قَالَهُ: الْبُخَارِيُّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُصَيْرِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى تُحْفَةِ التَّحْصِيلِ» (ص ٢٦٧):

(عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ الْبَصْرِيُّ: رَوَى عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَرْسَلَ عَنْ عُمَرَ، قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: لَمْ يَدْرِكْ عُمَرَ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: لَا يُعْرَفُ سَمَاعُهُ مِنْ أَبِي

قَتَادَةَ!). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْبُصَيْرِيُّ فِي «حَاشِيَتِهِ عَلَى تُحْفَةِ التَّحْصِيلِ» (ص ٢٦٧):

عَنْ رِوَايَةِ ابْنِ مَعْبَدٍ: (مُسْلِمٌ يَكْتَفِي بِالْمُعَاصِرَةِ، فَرَوَى لَهُ حَدِيثًا<sup>(١)</sup> عَلَى قَاعِدَتِهِ!). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى خَطَأِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ فِي اشْتِرَاطِهِ وَانْتِفَائِهِ أَحْيَانًا

بِالْمُعَاصِرَةِ بَيْنَ الرَّاوي وَشَيْخِهِ فِي بَعْضِ الْأَسَانِيدِ مِمَّا أَوْفَعَهُ فِي بَعْضِ الْأَسَانِيدِ

الْمُنْقَطِعَةِ فِي «صَحِيحِهِ»!.

\* وَهَذَا أَيْضًا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ يَرُوي عَنِ الصَّحَابَةِ

بِوَسِطَةِ، فَهُوَ يَرُوي مَثَلًا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ؛ كَمَا فِي

«الصَّحِيحِ» لِمُسْلِمٍ فِي كِتَابِ «التَّفْسِيرِ» (ج ٤ ص ٢٣٢١) مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنَ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَى رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإِسْرَاءُ: ٥٧]، قَالَ: (نَزَلَتْ فِي

نَفَرٍ مِنَ الْعَرَبِ كَانُوا يَعْبُدُونَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ، فَأَسْلَمَ الْجِنِّيُّونَ، وَالْإِنْسُ الَّذِينَ كَانُوا

(١) فَبَرَى الْحَافِظُ الْبُصَيْرِيُّ أَنَّ رِوَايَةَ: ابْنِ مَعْبَدٍ مُنْقَطِعَةٌ.

يَعْبُدُونَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، فَنَزَلَتْ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإِسْرَاءُ: ٥٧].

قُلْتُ: وَمِنْ هَذَا يَتَبَيَّنُ لَكَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبَدٍ لَمْ يَسْمَعْ شَيْئًا مِنَ الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّهُ يَرَوِي عَنْهُمْ بِوَاسِطَةٍ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ الْوَاسِطَةَ، فَإِنَّهُ يُرْسِلُ عَنِ الصَّحَابَةِ.  
\* وَالْمَقْصُودُ: مِنْ نَحْوِ هَذِهِ الْعِبَارَةِ، بَيَانٌ أَنَّ هُنَاكَ قَرَائِنَ تَشْهَدُ، بِعَدَمِ حُصُولِ السَّمَاعِ، مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدٍ الزَّمَانِيِّ، لِأَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه.

\* وَهَذَا الَّذِي قَرَرَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله، بِالْقَرَائِنِ فِي تَعْلِيلِ حَدِيثِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ» مِنْ ذَلِكَ: الْإِنْقِطَاعُ فِي السَّنَدِ، وَذِكْرُهُ لِلِاضْطِرَابِ، وَالِاخْتِلَافِ.  
\* وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبَدٍ الزَّمَانِيُّ، تَبَيَّنَ بِالْقَرَائِنِ: أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُمْ أَيْضًا<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّهُ يَرَوِي بِوَاسِطَةِ عَنْهُمْ<sup>(٢)</sup>.

فَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإِسْرَاءُ: ٥٧]، قَالَ: (نَزَلَتْ فِي نَفَرٍ مِنَ الْعَرَبِ، كَانُوا يَعْبُدُونَ نَفَرًا مِنَ الْجِنِّ، فَأَسْلَمَ الْجِنِّيُّونَ، وَالْإِنْسُ الَّذِينَ كَانُوا يَعْبُدُونَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ، فَنَزَلَتْ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ﴾ [الإِسْرَاءُ: ٥٧]).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٤ ص ٣٢١) مِنْ طَرِيقِ قَتَادَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدٍ الزَّمَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِهِ.

(١) وَهُوَ غَيْرُ مَشْهُورٍ فِي الْحَدِيثِ.

(٢) أَنْظَرُ: «رِجَالٌ صَحِيحٌ مُسْلِمٌ» لِابْنِ مَنْجُويَه (ج ١ ص ٣٩١).

قُلْتُ: وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبَدٍ الزَّمَانِيَّ، يَرُوي بِوِاسِطَةِ التَّابِعِينَ، الَّذِينَ يَرُوونَ عَنِ الصَّحَابَةِ، كَمَا هُنَا؛ فَإِنَّهُ يَرُوي عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْتَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ.<sup>(١)</sup>  
\* لِذَلِكَ: لَمْ يَرَوْ عَنْهُ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْجَامِعِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، لِإِلْتِقَاعِ بَيْنَهُ، وَبَيْنَ الصَّحَابَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْرِكْهُمْ.<sup>(٢)</sup>

وَعَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ:

قَالَ الْإِمَامُ أَبُو زُرْعَةَ رحمته؛ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدٍ الزَّمَانِيَّ: (لَمْ يُدْرِكْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه).<sup>(٣)</sup>

\* فَعَبَدُ اللَّهِ بْنُ مَعْبَدٍ الزَّمَانِيَّ، لَمْ يُدْرِكِ الصَّحَابَةَ، وَلَمْ يُدْرِكْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، فَكَيْفَ يُدْرِكُ أَبَا قَتَادَةَ رضي الله عنه، وَهُوَ تَوَفَّى قَبْلَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَقَدْ صَلَّى عَلَى أَبِي قَتَادَةَ.

\* فَمَا دَامَ لَمْ يُدْرِكْ: عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ، فَهُوَ لَمْ يُدْرِكْ أَبَا قَتَادَةَ أَيضًا، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

(١) وَأَنْظُرْ: «تَقْرِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٥٢٥)، وَ«رِجَالَ صَحِيحِ مُسْلِمٍ» لِابْنِ مَنْجُوشِيهِ (ج ١ ص ٣٩١)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٦ ص ١٦٨).

(٢) وَأَنْظُرْ: «تَهْذِيبَ التَّهْذِيبِ» لِابْنِ حَجَرٍ (ج ٧ ص ٣١٧)، وَ«تَهْذِيبَ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ (ج ١٦ ص ١٦٩).  
(٣) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْجَرِّحِ وَالتَّعْدِيلِ» (ج ٥ ص ١٧٣).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ» (ج ٧ ص ٣١٨).

فَعَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ: (أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام): صَلَّى عَلَيَّ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ سَبْعًا، وَكَانَ بَدْرِيًّا).<sup>(١)</sup>

\* وَقَدْ بَيَّنَّ الْحَافِظُ ابْنَ حَجْرٍ فِي «تَلْخِصِ الْحَبِيرِ» (ج ٢ ص ٦٧٦)؛ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ رضي الله عنه، مَاتَ فِي خِلَافَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ.

\* وَكَذَا قَالَ الْحَافِظُ التُّرْكَمَانِيُّ فِي «الْجَوْهَرِ النَّقِيِّ» (ج ٤ ص ٣٦).

قُلْتُ: وَمِنْ هَذِهِ الْقَرَائِنِ الْقَوِيَّةِ، يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ نَكَارَةٌ مِنْ رِوَايَةِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، وَهِيَ غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ.

\* وَقَدْ نَصَّ الْحَفَظُ عَلَيَّ شُدُوذِ حَدِيثِ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ، مِنْ

حَدِيثِ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، مِنْهُمْ: الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، وَالْإِمَامُ ابْنُ عَدِيٍّ، وَالْإِمَامُ ابْنُ نُقْطَةَ، وَالْإِمَامُ الْعُقَيْلِيُّ، وَالْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرٍ، وَغَيْرُهُمْ.<sup>(٢)</sup>

\* إِذَا فَعَدَّرُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله: أَنَّهُ أَبَانَ الْحَقَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، بِذِكْرِ عَلَيْهِ، وَرَدَّ

عَلَى الْمُقَلِّدَةِ الْجَهْلَةِ، فَأَبْلَغَ فِي الْعُدْرِ بِذَلِكَ.

(١) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ١٨٧)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٢٨٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٣٦).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ فِي «أَحْكَامِ الْجَنَائِزِ» (ص ١٤٤).

(٢) انظُرْ: «التَّارِيخَ الْكَبِيرَ» لِلْبُخَارِيِّ (ج ٥ ص ١٨٧)، وَ«التَّارِيخَ الْأَوْسَطَ» لَهُ (ج ١ ص ٤١١)، وَ«الْكَامِلَ فِي الضُّعَفَاءِ» لِابْنِ عَدِيٍّ (ج ٤ ص ١٥٤٠)، وَ«الضُّعَفَاءَ» لِلْعُقَيْلِيِّ (ج ٣ ص ٣٣٩)، وَ«ذَخِيرَةَ الْحَفَظِ» لِلْمَقْدِسِيِّ (ج ٣ ص ١٥٣٢)، وَ«تَكْمِلَةَ الْإِكْمَالِ» لِابْنِ نُقْطَةَ (ج ٢ ص ٧٤٥).

\* ثُمَّ إِنَّ الْمَتْنَ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، قَدْ جَمَعَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً، فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، وَأَصْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، هِيَ مُتَفَرِّقَةٌ فِي أَصُولِ الْأَحَادِيثِ، لَيْسَتْ هِيَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ الْبَتَّةَ، فَوُجُودُهَا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، مُنْكَرَةٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ: «صَوْمُ الْإِثْنَيْنِ»، وَ«الْخَمِيسِ»، رَغْمَ أَنَّ الرَّوَايَاتِ الْأُخْرَى ذَكَرَتْ ذَلِكَ، وَهِيَ مِنْ وَجْوهٍ أُخْرَى، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْإِضْطِرَابِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.<sup>(٢)</sup>

\* ثُمَّ إِنَّ الْمَتْنَ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، فَقَدْ جَاءَ: «عَنْ رَجُلٍ مُبْهَمٍ»، وَالسَّائِلُ هُوَ هَذَا الرَّجُلُ، وَأَيْضًا السَّائِلُ هُوَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه لِلرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم.

فَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه قَالَ: (رَجُلٌ أَتَى النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: كَيْفَ تَصُومُ؟)، هَذَا سُؤَالُ الرَّجُلِ، ثُمَّ انْتَقَلَ السُّؤَالُ مِنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: (فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ بِمَنْ يَصُومُ الدَّهْرَ كُلَّهُ؟ ... قَالَ عُمَرُ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا؟ ... قَالَ عُمَرُ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا؟ ...).<sup>(٣)</sup>

\* رَغْمَ الرَّوَايَاتِ الْأُخْرَى: نَصَّتْ عَلَى أَنَّ السَّائِلَ مِنْ أَنَاسٍ مَجْهُولِينَ مُطْلَقًا، فَهَكَذَا جَاءَتْ السُّؤَالَاتُ: (فَسُئِلَ ... وَسُئِلَ ... وَسُئِلَ ... وَسُئِلَ ...).<sup>(٤)</sup>

(١) وَأَنْظُرْ: «الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ» لِمُسْلِمٍ (ج ٢ ص ٨١٩).

(٢) وَأَنْظُرْ: «الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ» لِمُسْلِمٍ (ج ٢ ص ٨٢٠).

(٣) وَأَنْظُرْ: «الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ» لِمُسْلِمٍ (ج ٢ ص ٨١٩).

(٤) وَأَنْظُرْ: «الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ» لِمُسْلِمٍ (ج ٢ ص ٨١٩).

قُلْتُ: وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ تَخْلِيصٍ شَدِيدٍ، وَوَقَعَ ذَلِكَ مِنَ الرَّاويِ الْمَجْهُولِ، الَّذِي بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، وَبَيْنَ أَبِي قَتَادَةَ، فَهُوَ الَّذِي دَسَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ فِي الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ.

قُلْتُ: فَهَذَا الرَّجُلُ الْمَجْهُولُ، رَفَعَ أَحَادِيثَ، لَيْسَتْ مِنَ الْحَدِيثِ، وَزَادَ فِي الْمُتُونِ: أَشْيَاءَ لَيْسَ فِيهَا، وَلَيْسَتْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ. \* وَهَذَا يَقَعُ مِنَ الرَّاويِ، أَوْ الرُّوَاةِ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ عَدِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْكَامِلِ فِي الضُّعَفَاءِ» (ج ٢ ص ٢٣٧)؛ فِي تَرْجَمَةِ: الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَعْمَرِيِّ: (رَفَعَ أَحَادِيثَ، وَزَادَ فِي الْمُتُونِ: أَشْيَاءَ لَيْسَ فِيهَا). اهـ  
وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْعِلَالِ» (٤/٨٠٤/٨ ط): وَذَكَرَ حَدِيثًا اضْطَرَبَ فِيهِ الرُّوَاةُ، ثُمَّ قَالَ: (وَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ أَقْطَعُ عَلَى صِحَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَشَ اضْطَرَبَ فِيهِ، وَكُلُّ مَنْ رَوَاهُ عَنْهُ ثِقَةٌ). اهـ

قُلْتُ: فَقَدْ اشْتَمَلَ الْإِسْنَادُ عَلَى مَجْهُولٍ، بَيْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، وَبَيْنَ أَبِي قَتَادَةَ.

\* ثُمَّ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْوَجْهَ الثَّانِي بِتَمَامِهِ، وَزَادَ فِي الْأَفَاظِ، لِيُبَيِّنَ عِلَّةَ الْحَدِيثِ فِي الْأَفَاظِ، وَأَسَانِيدِهِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٨١٩): (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ غَيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ، سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ

ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِهِ؟، قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِبَيْعَتِنَا بَيْعَةً».

قَالَ: فَسُئِلَ عَنْ صِيَامِ الدَّهْرِ؟، فَقَالَ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ (أَوْ مَا صَامَ وَمَا أَفْطَرَ)».

قَالَ: فَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ؟، قَالَ: «وَمَنْ يُطِيقُ ذَلِكَ؟».

قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمَيْنِ؟، قَالَ: «لَيْتَ أَنْ اللَّهَ قَوَانَا لِذَلِكَ».

قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمٍ؟، قَالَ: «ذَلِكَ صَوْمُ أَخِي دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْإِثْنَيْنِ؟، قَالَ: «ذَلِكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَيَوْمٌ بُعِثْتُ (أَوْ أَنْزَلَ عَلَيَّ فِيهِ)، قَالَ: فَقَالَ: صَوْمٌ ثَلَاثَةٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، صَوْمُ الدَّهْرِ».

قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؟، فَقَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ».

قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ؟، فَقَالَ: «يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةَ».

\* وَهَذَا وَجْهٌ آخَرٌ فِي الْحَدِيثِ، بِرِوَايَةِ: شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ.

قُلْتُ: وَهَذَا الْمَتْنُ، مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَعَ فِيهِ تَخْلِيضٌ شَدِيدٌ، بِزِيَادَةِ الْفَاطِ أُخْرَى، وَالسُّؤَالَاتُ جَاءَتْ مِنْ مَجْهُولِينَ.

وَالزِّيَادَاتُ هِيَ:

عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ قَالَ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: سُئِلَ عَنْ صَوْمِهِ؟، قَالَ: فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِبَيْعَتِنَا بَيْعَةً).

فَرِيدٌ؛ بِالْفِطْرِ: (بِبَيْعَتِنَا بَيْعَةً)، فَهَذَا اللَّفْظُ لَا يُوجَدُ فِي اللَّفْظِ الْأَوَّلِ.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ رحمته فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» (ج ٦ ص ٣٤٦): (لَيْسَ مِنْ شَرِّطِ الثَّقَةِ، أَنْ لَا يَغْلَطَ أَبَدًا؛ فَقَدْ غَلِطَ شُعْبَةُ، وَمَالِكٌ، وَنَاهِيكَ بِهِمَا: ثِقَةٌ، وَنُبَلًا). اهـ  
 ثُمَّ قَالَ أَبُو قَتَادَةَ رضي الله عنه: (فَسُئِلَ عَنِ صِيَامِ الدَّهْرِ؟... قَالَ: فَسُئِلَ عَنِ صَوْمِ يَوْمَيْنِ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ؟... وَسُئِلَ عَنِ صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمَيْنِ؟... وَسُئِلَ عَنِ صَوْمِ يَوْمٍ، وَإِفْطَارِ يَوْمَيْنِ؟... وَسُئِلَ عَنِ صَوْمِ يَوْمٍ عَرَفَةَ؟... وَسُئِلَ عَنِ صَوْمِ يَوْمٍ عَاشُورَاءَ؟).

فَزِيدَ: «صَوْمُ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ»، فِي هَذَا الْمَتْنِ، وَكَذَلِكَ: جَاءَتِ الْإِجَابَةُ عَنْ سُؤَالٍ فِي: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، فِي هَذَا الْمَتْنِ، وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ، رَغَمَ فِي الْمَتْنِ الْأَوَّلِ: جَاءَتِ الْإِجَابَةُ مِنَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، بِدُونِ سُؤَالٍ.  
 \* وَهَذَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ.

\* فَذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته، الرَّوَايَةَ الْأُولَى بِتَمَامِهَا، ثُمَّ أَرَدَفَ الرَّوَايَةَ الثَّانِيَةَ بَعْدَهَا بِتَمَامِهَا، لِيُبَيِّنَ اخْتِلَافَ الْأَلْفَاظِ فِي الرَّوَايَتَيْنِ؛ لِيُثَبِّتَ وَجُودَ الْعِلَلِ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه.

\* وَيُؤَيِّدُهُ: مَا بَيَّنَّ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته مِنَ الْوَهْمِ فِي الْحَدِيثِ، مِنْ رِوَايَةِ: شُعْبَةَ بْنِ

الْحَجَّاجِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٨٢٠): (وَفِي هَذَا

الْحَدِيثِ: مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ، قَالَ: وَسُئِلَ عَنِ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، وَالْخَمِيسِ؟ فَسَكَتْنَا عَنْ

ذِكْرِ: «الْخَمِيسِ» لِمَا نَرَاهُ وَهْمًا). اهـ

\* ثُمَّ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته، الْوَجْهَ الثَّلَاثَ، لِتَبَيُّنِ الْإِخْتِلَافِ فِيهِ، فِي السَّنَدِ،

وَالْمَتْنِ.

فَقَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٨٢٠): (وَفِي هَذَا

الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ، وَالْخَمِيسِ؟ فَسَكَتْنَا عَنْ ذِكْرِ الْخَمِيسِ لِمَا نَرَاهُ وَهَمًّا.

وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا

شَبَابَةُ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، كُلُّهُمُ: عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا

الْإِسْنَادِ). اهـ

قُلْتُ: فَذَكَرَ: «صَوْمَ الْخَمِيسِ»، مَعَ «صَوْمِ الْاِثْنَيْنِ»، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مِنْ هَذَا

الْوَجْهِ، وَهُوَ: وَهُمْ مِنَ الرَّاوي.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ فِي «شَرْحِ الْإِلْمَامِ بِأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ» (ج ١ ص ٦٠):

(أَهْلُ الْحَدِيثِ قَدْ يَرَوُونَ الْحَدِيثَ، مِنْ رِوَايَةِ الثَّقَاتِ الْعُدُولِ، ثُمَّ تَقُومُ لَهُمْ عِلَلٌ فِيهِ؛

تَمْنَعُهُمْ مِنَ الْحُكْمِ بِصِحَّتِهِ؛ كَمُخَالَفَةِ جَمْعٍ كَثِيرٍ لَهُ، أَوْ مَنْ هُوَ أَحْفَظُ مِنْهُ، أَوْ قِيَامِ قَرِينَةٍ

تُؤَثِّرُ فِي أَنْفُسِهِمْ غَلْبَةَ الظَّنِّ بِغَلَطِهِ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٥٨٢): (رُبَّمَا

يَسْتَنْكِرُ أَكْثَرُ الْحَفَاطِ الْمُتَقَدِّمِينَ، بَعْضَ تَقَرُّدَاتِ الثَّقَاتِ الْكِبَارِ، وَلَهُمْ فِي كُلِّ حَدِيثٍ

نَقْدٌ خَاصٌّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته فِي «الْجَامِعِ لِأَخْلَاقِ الرَّاوي» (ج ٢ ص ٢٩٥):

(السَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ: أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنظَرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَايَتِهِ، وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ، مِنْ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ مِنَ الْإِتْقَانِ، وَالضَّبْطِ). اهـ

قُلْتُ: فَالْاضْطِرَابُ، وَالْإِخْتِلَافُ، يُؤَثِّرَانِ عَلَى الْحَدِيثِ: سَنَدًا، وَمَتْنًا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته فِي «نَتَائِجِ الْأَفْكَارِ» (ج ١ ص ٨٨)، أَثْنَاءَ كَلَامِهِ عَلَى

حَدِيثٍ اخْتَلَفَ فِي سَنَدِهِ وَمَتْنِهِ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَإِنَّمَا لَمْ أَحْكَمْ لِحَدِيثِهِ هَذَا بِالصَّحَّةِ؛ لِإِخْتِلَافِ وَقَعِ فِي سَنَدِهِ، وَمَتْنِهِ). اهـ

وَقَالَ الْعَلَّامَةُ اللَّكْنَوِيُّ رحمته فِي «ظَفَرِ الْأَمَانِيِّ» (ص ٣٩٢): (الِاضْطِرَابُ فِي

الْمَتْنِ قَلَمًا يُوجَدُ؛ إِلَّا وَمَعَهُ اضْطِرَابٌ فِي السَّنَدِ). اهـ

\* ثُمَّ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته، الْوَجْهَ الرَّابِعَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مَعَ ذِكْرِ: «صَوْمِ

الْإِثْنَيْنِ»، وَلَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ: «صَوْمِ الْخَمِيسِ»، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْإِخْتِلَافِ، وَالِاضْطِرَابِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ أَعْلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته بِذَلِكَ.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٨٢٠): (حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ

الدَّارِمِيِّ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَطَّارُ، حَدَّثَنَا غَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الْإِثْنَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْخَمِيسَ). اهـ

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رحمته فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ٤٣٤): (إِنَّ

مِنْ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ فِي تَصْنِيفِهِ - يَعْنِي: الْحَدِيثَ - مُعَلَّلًا؛ بِأَنْ يُجْمَعَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ: طُرُقُهُ، وَاخْتِلَافَ الرُّوَاةِ فِيهِ). اهـ

\* فَالرُّوَاةُ يَضْطَرُّونَ فِي الْأَسَانِيدِ، وَالْمُتُونِ، وَمِنْ خِلَالِ دِرَاسَةِ طُرُقِ الْحَدِيثِ،  
تَسْتَطِيعُ بَيَانَ الْإِضْطِرَابِ فِي الْحَدِيثِ جُمْلَةً، وَتَفْصِيلًا.

قُلْتُ: وَالْإِضْطِرَابُ مِنْ أَسْبَابِ ضَعْفِ الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٧٠): (يَقَعُ  
الْإِضْطِرَابُ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ، وَقَدْ يَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ، وَقَدْ يَقَعُ مِنْ رَاوٍ وَاحِدٍ، وَيَقَعُ بَيْنَ  
رُوَاةٍ لَهُ جَمَاعَةٌ). اهـ

قُلْتُ: فَقَدْ جَاءَ الْحَدِيثُ هَذَا بِالْفَاظِ مُضْطَرِبَةً، لَا تَصَحُّ.

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «مَعْرِفَةِ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» (ص ٢٦٩):  
(الْمُضْطَرِبُ مِنَ الْحَدِيثِ: هُوَ الَّذِي تَخْتَلِفُ الرُّوَاةُ فِيهِ؛ فَيُرْوَاهُ بَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهِ،  
وَبَعْضُهُمْ عَلَى وَجْهِ آخَرَ مُخَالَفٍ لَهُ). اهـ

\* ثُمَّ ذَكَرَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، الْوَجْهَ الْخَامِسَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ، مَعَ ذِكْرِ لَفْظِ:  
(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ: سُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْإِثْنَيْنِ، فَقَالَ ﷺ: فِيهِ وُلِدْتُ، وَفِيهِ أَنْزَلَ عَلَيَّ).

\* رَغِمَ أَنْ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي ذِكْرُهُ بِلَفْظِ: (سُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْإِثْنَيْنِ، قَالَ ﷺ: ذَلِكَ  
يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَيَوْمٌ بُعِثْتُ، أَوْ أَنْزَلَ عَلَيَّ فِيهِ).

هَكَذَا بَتَغَايِرٍ، مَعَ شَكِّ.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٨٢٠): وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ  
حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ غَيْلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

(١) وَأَنْظَرُ: «شَرَحَ الْإِمَامُ بِأَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ» لِابْنِ دَقِيقِ الْعَيْدِ (ج ١ ص ٣٨٧)، وَ«السَّنَنُ» لِلتِّرْمِذِيِّ (ج ٤

بِنِ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْإِثْنَيْنِ؟ فَقَالَ: «فِيهِ وُلِدْتُ وَفِيهِ أُنْزِلَ عَلَيَّ»).

قُلْتُ: فَبَيْنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته الله، الْإِضْطِرَابِ، وَالْإِخْتِلَافِ فِي الْحَدِيثِ، كَعَلَلٍ فِيهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ فِي مُرَادِهِ رحمته الله بِذِكْرِهِ لِهَذِهِ الْوُجُوهِ، وَإِعْلَالِهَا.

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته الله فِي «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ٢ ص ٨٢٠): (وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ: وَسُئِلَ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ؟ فَسَكَتْنَا عَنْ ذِكْرِ الْخَمِيسِ لِمَا نَرَاهُ وَهَمًّا).

\* وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ، كُلُّهُمُ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

\* وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ، حَدَّثَنَا جَبَّانُ بْنُ هَالَالٍ، حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَطَّارُ، حَدَّثَنَا عَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ الْإِثْنَيْنِ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْخَمِيسَ.

\* وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ، عَنْ عَيْلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبَدِ الزَّمَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عَنْ صَوْمِ الْإِثْنَيْنِ؟ فَقَالَ: «فِيهِ وُلِدْتُ وَفِيهِ أُنْزِلَ عَلَيَّ»).

قُلْتُ: وَالْبَاحِثُ مِنْ خِلَالِ الطَّرِيقِ، وَالْأَسَانِيدِ، وَالْمُتُونِ، وَاعْتِبَارِ الرِّوَايَاتِ، يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الرِّوَاةَ أَخْطَؤُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَيَعْلَلُ الْحَدِيثَ بِذَلِكَ. <sup>(١)</sup>

(١) وَأَنْظُرْ: «الْجَوَاهِرُ وَالذُّرَرُ» لِلْسَّخَاوِيِّ (ج ٢ ص ٩٢٤).

قَالَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «المَوْقِظَةِ» (ص ٥٣)؛ فِي مَعْرِضِ كَلَامِهِ عَلَى  
اِخْتِلَافِ الثَّقَاتِ فِي الْحَدِيثِ: (إِذَا اِخْتَلَفَ جَمَاعَةٌ فِيهِ، وَأَتَوَاهِ عَلَيْهِ عَلَى أَقْوَالٍ عِدَّةٍ، فَهَذَا  
يُوهِنُ الْحَدِيثَ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ رَاوِيَهُ، لَمْ يُتَقِنَهُ). اهـ

\* وَهَذَا مِنْ أَسْبَابِ ضَعْفِ الْحَدِيثِ، وَيَقَعُ فِي أَحَدِ أَمْرَيْنِ: السَّقْطُ، وَالطَّعْنُ.

\* السَّقْطُ فِي السَّنَدِ: وَهُوَ إِمَّا ظَاهِرٌ، أَوْ خَفِيٌّ.

(١) السَّقْطُ الظَّاهِرُ: هُوَ الْمُعَلَّقُ، وَالْمُرْسَلُ، وَالْمُعْضَلُ، وَالْمُنْقَطِعُ.<sup>(١)</sup>

(٢) السَّقْطُ الخَفِيُّ: هُوَ التَّدْلِيْسُ، وَالْإِرْسَالُ الخَفِيُّ.<sup>(٢)</sup>

\* الطَّعْنُ فِي الرَّاويِ: وَهُوَ التَّكْلُمُ فِيهِ مِنْ نَاحِيَةِ: عَدَالَتِهِ، أَوْ دِينِهِ، أَوْ مِنْ نَاحِيَةِ:

ضَبْطِهِ، وَحِفْظِهِ، وَتَيَقُّظِهِ.<sup>(٣)</sup>

قُلْتُ: وَهَذَا الطَّعْنُ كَانَ بِسَبَبِ وَهْمِ الرَّاويِ فِي عَدَمِ ضَبْطِهِ لِلْحَدِيثِ، فَوَقَعَ فِي

الإِضْطِرَابِ.

(١) وَالْمُنْقَطِعُ، كَمَا فِي هَذَا الْبَابِ.

(٢) الْإِرْسَالُ الخَفِيُّ، كَمَا فِي هَذَا الْبَابِ أَيْضًا.

(٣) وَأَنْظُرْ: «تَدْرِيبُ الرَّاويِ» لِلْسُّيُوطِيِّ (ج ١ ص ١٦٧ وَ ١٩٦)، وَ«مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ

(ص ٢٠٢ وَ ٢٣٠ وَ ٢٣٦ وَ ٢٧٩)، وَ«التَّقْيِيدَ وَالْإِيضَاحَ» لِلْعِرَاقِيِّ (ص ٥٥ وَ ٧٨ وَ ٨٣ وَ ١٠٩)، وَ«الْكِفَايَةَ»

لِلْخَطِيبِ (ص ٨٨ وَ ٩٢ وَ ١٢٠ وَ ١٣٢).

\* وَالْإِضْطِرَابُ فِي الْحَدِيثِ، عِلَّةٌ خَفِيَّةٌ، لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهَا؛ إِلَّا مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْحَدِيثِ، وَقَوَائِنِهِ، الَّتِي لَا يَعْرِفُهَا؛ إِلَّا مَنْ طَالَ اشْتِغَالُهُ بِالْحَدِيثِ، وَتَمَرَّسَ فِي هَذَا الْعِلْمِ بُرْهَةً مِنَ الزَّمَنِ، وَكَانَ لَهُ نَظَرٌ وَاسِعٌ فِي طُرُقِ الْحَدِيثِ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: فَلَا بُدَّ مِنْ دِرَاسَةِ الْحَدِيثِ، بِتَبْيِينِ طُرُقِهِ، وَاخْتِلَافِ الرُّوَاةِ فِيهِ، وَفِي اخْتِلَافِهِمْ فِي مُتُونِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «شَرْحِ الْعِلَلِ الصَّغِيرِ» (ج ٢ ص ٦٦٢): (اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَسَقِيمِهِ، يَحْصُلُ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَعْرِفَةُ رِجَالِهِ، وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، وَمَعْرِفَةُ هَذَا هَيْئًا؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ، وَالضُّعَفَاءَ قَدْ دُونُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ بِشَرْحِ أَحْوَالِهِمُ التَّالِيفُ. الْوَجْهُ الثَّانِي: مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِ الثَّقَاتِ، وَتَرْجِيحِ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ عِنْدَ الْإِخْتِلَافِ: إِمَّا فِي الْإِسْنَادِ، وَإِمَّا فِي الْوَصْلِ وَالْإِرْسَالِ، وَإِمَّا فِي الْوَقْفِ، وَالرَّفْعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. \* وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَاتِّقَانِهِ، وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ الْوُقُوفَ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ). اهـ

\* فَهُنَاكَ قَرَائِنٌ، تُبَيِّنُ عِلَّةَ حَدِيثٍ: «صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، وَهَذِهِ الْقَرَائِنُ هِيَ:

(١) نِكَارَةُ الْأَفَاظِ الْحَدِيثِ.

(٢) اضْطِرَابُ الْحَدِيثِ فِي مَتْنِهِ، وَسَنَدِهِ.

(٣) اخْتِلَافُ الْحَدِيثِ فِي مَتْنِهِ، وَسَنَدِهِ.

(١) وَأَنْظُرْ: «سِيرَ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١٩ ص ٢٧٨)، وَ«مَعْرِفَةُ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ» لِابْنِ الصَّلَاحِ (ص ٢٥٩ وَ ٢٦٠)، وَ«النُّكْتُ عَلَى كِتَابِ ابْنِ الصَّلَاحِ» لِابْنِ حَجَرَ (ج ٢ ص ٧١٤).

(٤) الانْقِطَاعُ فِي السَّنَدِ.

\* فَالْخُلَاصَةُ:

\* هَذَا الْحَدِيثُ؛ كَمَا سَبَقَ ذِكْرُهُ: يَرْوِيهِ غَيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ، وَاخْتَلَفَ عَلَيْهِ:

(١) فَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨١٨ وَ ٨١٩)، وَغَيْرُهُ.

(٢) وَرَوَاهُ أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٢٠)، وَغَيْرُهُ.

(٣) وَرَوَاهُ قَتَادَةُ:

أَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٨ ص ٣٩٤)، وَغَيْرُهُ.

(٤) وَرَوَاهُ مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٨ ص ٣٠٨ وَ ٣١٠ وَ ٣١١)، وَأَبُو نُعَيْمٍ فِي

«الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٢٠٣)، وَالطُّيُورِيُّ فِي

«الطُّيُورِيَّاتِ» (ص ١٩١)، وَغَيْرُهُمْ.

(٥) وَرَوَاهُ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ:

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٧٢ وَ ٧٧)، وَغَيْرُهُ.

كُلُّهُمْ: عَنْ غَيْلَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه.

قُلْتُ: أَبَانُ الْعَطَّارُ، وَمَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ لَمْ يَقُولَا: «وَالْحَمِيسُ».

أَمَّا الْبَقِيَّةُ: فَقَدْ اخْتَصَرُوا الْحَدِيثَ.

وَخَالَفَهُمْ شُعْبَةُ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ:

(١) فَرَوَاهُ غُنْدَرٌ:

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨١٩)، وَغَيْرُهُ.

(٢) وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانُ:

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٥ ص ٢٩٧)، وَغَيْرُهُ.

وَقَالَ كِلَاهُمَا: عَنْ شُعْبَةَ بِهِ.

وَزَادَ لَفْظَةً: «وَالْخَمِيسَ».

وَخَالَفَهُمَا جَمَاعَةٌ، فَلَمْ يَذْكُرُوا هَذِهِ اللَّفْظَةَ: «وَالْخَمِيسَ»، وَهُمْ:

(١) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ.

(٢) رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ.

(٣) مُعَاذُ الْعَنْبَرِيِّ.

(٤) النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ.

(٥) شَبَابَةُ.

كُلُّهُمْ: عَنْ شُعْبَةَ بِهِ، وَلَمْ يَقُولُوا: «وَالْخَمِيسَ».

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٢٠)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ

عَلَى صَحِيحِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٢٠٢)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ»

(ج ٢ ص ٧٧)، وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ الْحَافِظُ مُسْلِمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٢٠): بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ رِوَايَةَ:

غُنْدَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: («فَسَكَّتْنَا عَنْ ذِكْرِ الْخَمِيسِ لِمَا نَرَاهُ وَهَمًّا»). اهـ

قُلْتُ: إِذَا فَلَا غَرَابَةَ أَنْ يُعَلَّ الْأَيْمَةُ حَدِيثًا، فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ - وَذَلِكَ أَنْ مُسْلِمًا  
جَمَلَهُ نَفْسُهُ أَعْلَى بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، بِحَسَبِ مَا ذَكَرَ فِي: «مُقَدِّمَتِهِ لِلْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»؛ فَإِنْ  
كَانَ الْحَدِيثُ مِمَّا صَحَّحَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ، وَلَمْ يُورِدْهُ لِبَيَانِ عِلَّتِهِ، فَيَكُونُ هَذَا مِنْ قِبَلِ مَا  
تَجَادَبَتْهُ أَنْظَارُ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ.

\* فَبَيْنَ خِلَالَ كَلَامِهِ: أَنَّهُ قَدْ يَكْرُرُ الْحَدِيثَ لِمَعْنَى زَائِدٍ، أَوْ لِأَجْلِ وَضْعِ إِسْنَادِ  
جَانِبِ إِسْنَادِ لِعَلَّةٍ مَا.

\* وَذَكَرَ أَنَّهُ سَيَذْكُرُ أَخْبَارًا مُعَلَّلَةً فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ، سَيَبِينُهَا، وَيَشْرَحُهَا، فَمِنْهَا:  
أَنْ يُورِدَ الْحَدِيثَ بِإِسْنَادٍ، ثُمَّ يَذْكُرُ أَسَانِيدَ لَهُ مُبَيَّنًا: فِيهِ الْإِخْتِلَافُ فِي الرِّوَايَةِ،  
وَإِلْخْتِلَافٍ فِي مَتْنِهِ. (١)

قَالَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ جَمَلَهُ فِي «مُقَدِّمَةِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ» (ج ١ ص ٢١٢): (وَسَنَزِيدُ  
إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى: شَرْحًا، وَإِيضًا، فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ: عِنْدَ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْمُعَلَّلَةِ،  
إِذَا أَتَيْنَا عَلَيْهَا فِي الْأَمَاكِنِ، الَّتِي يَلِيقُ بِهَا الشَّرْحُ، وَالْإِيضَاحُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى). اهـ  
\* فَهَذَا كَلَامُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، نَفْسِهِ يُبَيِّنُ لَكَ الْأَمْرَ، وَيُوضِّحُ فِي إِعْلَالِهِ لِلْأَحَادِيثِ  
فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْكِتَابِ، وَمِنْ ذَلِكَ: حَدِيثُ: «صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ»، فَقَدْ أَعْلَهُ فِي مَوْضِعِهِ  
مِنْ: «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، بِذِكْرِ الْأَضْطِرَابِ، وَالْإِخْتِلَافِ فِي أَسَانِيدِهِ، وَمُتُونِهِ، وَهَذَا  
ظَاهِرٌ.

(١) مِثْلُ: مَا فَعَلَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه: «فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، حَيْثُ أَعْلَهُ بِالْإِخْتِلَافِ فِي سَنَدِهِ،  
وَإِلْخْتِلَافِ فِي مَتْنِهِ.

\* وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي كَلَامِهِ عَلَى الْحَدِيثِ.

\* وَقَدْ أَعْلَى الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رحمته، حَدِيثًا: أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه، مِنْ قَوْلِهِ رضي الله عنه: «فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، بِحَدِيثِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، مِنْ فِعْلِهِ رضي الله عنه، فِي «عَدَمِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، الَّذِي يُبَيِّنُ عَدَمَ صَوْمِ النَّبِيِّ رضي الله عنه فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَمِنْ ذَلِكَ: عَدَمَ صَوْمِ النَّبِيِّ رضي الله عنه، فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، فَحَدِيثُ: عَائِشَةَ رضي الله عنها: أَصَحُّ، مِنْ حَدِيثِ: أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بَيْنَ سُنَّةِ النَّبِيِّ رضي الله عنه.

\* وَيَسْتَحِيلُ مِنَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ رحمته، أَنْ يُورِدَ حَدِيثَ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه مِنْ قَوْلِهِ، وَيُورِدَ حَدِيثَ: عَائِشَةَ رضي الله عنها، مِنْ فِعْلِهِ، وَبَيْنَهُمَا تَعَارُضٌ، إِلَّا لِيُبَيِّنَ عِلَّةَ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه.

\* فَذَكَرَ الْحَدِيثَ مِنْ قَوْلِهِ رضي الله عنه: «فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ»، لِيُعْلَهُ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ مِنْ فِعْلِهِ رضي الله عنه؛ لِيُبَيِّنَ فِيهِ عَدَمَ صَوْمِ النَّبِيِّ رضي الله عنه لِيَوْمِ عَرَفَةَ؛ لِأَنَّهُ أَصَحُّ، مِنْ قَوْلِهِ، وَقَدْ جَرَمَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها، بِذَلِكَ، وَأَجْمَعَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم، أَنَّ النَّبِيَّ رضي الله عنه، لَمْ يَصُمْ عَرَفَةَ، لَا فِي الْحَجِّ، وَلَا فِي غَيْرِ الْحَجِّ.

وَالَيْكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ). يَعْنِي: الْإَيَّامَ الْعَشَرَ الْأُولَى مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٢٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٧٥٦)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٨٧٢)، وَابْنُ رَاهَوَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٥٠٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٤٢)، وَالسَّرَّاجُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ق / ٩٩ / ط)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٧٣٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣

ص ٤١)، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٦٠٨)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (١٧٩٣)،  
وَفِي «شَمَائِلِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ٢ ص ٤٨١)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤  
ص ٢٨٥) مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٢٨٣) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ  
إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ).<sup>(١)</sup>  
وَأَخْرَجَهُ الْمَحَامِلِيُّ فِي «الْأَمَالِي» (ص ٢٧٦) مِنْ طَرِيقِ الْفُرَاتِ الرَّقِّيِّ عَنِ  
الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
صَائِمًا أَيَّامَ الْعَشْرِ قَطُّ).  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٨٥)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ»  
(ج ٦ ص ٤٢) مِنْ طَرِيقِ يَعْلَى عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا  
بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.  
وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٨٧٤) مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنِ  
الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

(١) فَأَيَّامُ الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ تَشْمَلُ يَوْمَ عَرَفَةَ؛ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ فِي الْحَدِيثِ.

انظر: «لَطَائِفُ الْمَعَارِفِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٣٩٨).

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٢١٠٣) مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَالِدِ الْأَحْمَرِ عَنِ  
الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.  
وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٨١٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦  
ص ١٢٤) مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَوَانَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ١٢٠): (هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ  
عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ). اهـ  
\* ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ الرَّوَايَةَ أَصَحُّ، وَأَوْصَلَ إِسْنَادًا.<sup>(١)</sup>

فَقَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ١٢١): (وَقَدْ اخْتَلَفُوا عَلَيَّ  
مَنْصُورٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَرِوَايَةُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ، وَأَوْصَلَ إِسْنَادًا). اهـ

قَالَ الْإِمَامُ وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الْأَعْمَشُ أَحْفَظُ لِإِسْنَادِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ

مَنْصُورٍ).<sup>(٢)</sup>

(١) يَعْنِي: مِنَ الرَّوَايَةِ الْمُرْسَلَةِ الْآتِي دِكْرُهَا قَرِيبًا.

(٢) أَنْتَرُ صَحِيحٌ.

أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٣ ص ١٢١).

وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَحَدِيثُ مَنْصُورٍ: أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٢٦) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِهِ.  
قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٧ ص ٢٠١):  
(رِوَايَةُ ابْنِ مَاجَةَ عَنْ مَنْصُورٍ مُتَّصِلَةٌ صَحِيحَةٌ الْإِسْنَادِ، فَهِيَ تُؤَكِّدُ أَصْحَابَةَ رِوَايَةِ الْأَعْمَشِ). اهـ

قُلْتُ: لِأَنَّ فِيهَا مُتَابَعَةً مَنْصُورٍ لِلأَعْمَشِ.<sup>(١)</sup>

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٤١)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «المُسْنَدِ»  
(١٥٠٦) مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرِ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ)، هَكَذَا مُرْسَلًا.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَعْدِ فِي «حَدِيثِهِ» (ج ٢ ص ٧٣٥) مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ حَدَّثْتُ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ قَطُّ).  
وَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ: أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «المُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٣٧٨).

قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «السُّنَنِ» (ج ٣ ص ١٠٣): (وَرَوَى الثَّوْرِيُّ، وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرِ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ)، وَرَوَى أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَائِشَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنِ الْأَسْوَدِ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا عَلَى مَنْصُورٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَرِوَايَةُ الْأَعْمَشِ أَصَحُّ، وَأَوْصَلُ إِسْنَادًا).<sup>(٢)</sup> اهـ

(١) وَأَنْظُرْ: «العِلَل» لابن أبي حاتم (ج ٢ ص ٧١).

(٢) قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «تَعْلِيلِهِ عَلَى التَّبَعِ» لِلدَّارِقُطَنِيِّ (ص ٥٣١): (فَالظَّاهِرُ هُوَ مَا رَجَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، لِكَوْنِ الْأَعْمَشِ أَحْفَظَ لِحَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ). اهـ

ثُمَّ قَالَ الْحَافِظُ التِّرْمِذِيُّ رحمته: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ أَبَانَ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكَيْعًا يَقُولُ: (الْأَعْمَشُ أَحْفَظُ لِإِسْنَادِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ مَنْصُورٍ). اهـ

\* وَقَدْ ذَكَرَ مِثْلَ كَلَامِ التِّرْمِذِيِّ: أَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُمَا ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» (ج ٢ ص ٧١).

وَذَكَرَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته: اخْتِلَافَ مَنْصُورٍ، وَالْأَعْمَشِ عَلَى إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، فَالْأَعْمَشُ كَمَا سَبَقَ رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ، مُتَّصِلًا مَرْفُوعًا، وَرَوَى مَنْصُورٌ الْحَدِيثَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلًا، وَمُتَّصِلًا.

وَلَمْ يَرْجِحِ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته أَحَدَ الْجَانِبَيْنِ عَلَى الْآخَرِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَرْجِحُ الْإِرْسَالَ.<sup>(١)</sup>

حَيْثُ قَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته فِي «التَّسْبِيعِ» (ص ٥٢٩): (وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ حَدِيثَ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ: مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ).

قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطْنِيُّ: (وَخَالَفَهُ مَنْصُورٌ: رَوَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلًا). اهـ  
وَقَدْ صَرَّحَ بِتَرْجِيحِهِ لِلْإِرْسَالِ فِي كِتَابِهِ «الْعِلَلِ» (ج ٥ ص ١٢٩)؛ مُجِيبًا عَنْ سُؤَالٍ وُجِّهَ إِلَيْهِ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ: (يُرْوَاهُ: إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ عَائِشَةَ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنِ الْأَعْمَشِ فِيمَا حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَزَائِدَةُ بْنُ قَدَامَةَ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو عَوَانَةَ).

(١) وَأَنْظَرُ: «تَعْلِيقَ الشَّيْخِ مُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ رحمته عَلَى التَّسْبِيعِ» (ص ٥٣٠).

\* وَاخْتَلَفَ عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَرَوَاهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ كَذَلِكَ.  
 \* وَتَابَعَهُ يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ: فَرَوَاهُ حُمَيْدُ الْمَرْوَزِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ،  
 عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنِ الْأَعْمَشِ مِثْلَ قَوْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ.  
 \* وَحَدَّثَ بِهِ شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ أَصْبَهَانَ: يُعْرَفُ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ النَّعْمَانِ عَنْ  
 مُحَمَّدِ بْنِ مِنْهَالِ الضَّرِيرِ عَنْ يَزِيدَ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنِ  
 عَائِشَةَ.

\* وَتَابَعَهُ مَعْمَرُ بْنُ سَهْلٍ الْأَهْوَازِيُّ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيِّ عَنِ الثَّوْرِيِّ.  
 وَالصَّحِيحُ: عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثْتُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
 ﷺ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ مَنْصُورٍ مُرْسَلًا: مِنْهُمْ: فَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ، وَجَرِيرٌ). اهـ  
 \* فَتَرَى الْحَافِظَ الدَّارِقُطَنِيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ هُنَا قَدْ رَجَّحَ الْإِرْسَالَ، وَاخْتَجَّ لَذَلِكَ بِأَنَّ  
 أَصْحَابَ مَنْصُورٍ قَدْ رَوَوْهُ مُرْسَلًا.

\* وَلَكِنَّ الْإِخْتِلَافَ بَيْنَ الْأَعْمَشِ، وَمَنْصُورِ الْحَقِّ فِيهِ: أَنَّ الْوَصْلَ الَّذِي رَوَاهُ  
 الْأَعْمَشُ، هُوَ الصَّوَابُ وَالرَّاجِحُ، كَمَا سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ.  
 وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ: رِوَايَةُ مَنْصُورِ الْمُتَّصِلَةَ السَّابِقَةَ عَنِ ابْنِ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٢٦).  
 قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ الْأَبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «صَحِيحِ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (ج ٧ ص ٢٠١):  
 (رِوَايَةُ ابْنِ مَاجَةَ عَنْ مَنْصُورٍ مُتَّصِلَةٌ صَحِيحَةٌ الْإِسْنَادِ، فَهِيَ تُؤَكِّدُ أَصْحَابِيَّةَ رِوَايَةِ  
 الْأَعْمَشِ). اهـ

قُلْتُ: لِأَنَّ فِيهَا مُتَابَعَةً مَنْصُورٍ لِلأَعْمَشِ.

\* إِذْنُ فَالرَّاجِحُ هُوَ الْوَصْلُ.

قُلْتُ: فَالْمَتْنُ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ الَّذِي اعْتَرَضَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ رحمته.  
 قَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ رحمته فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى التَّسْعِ  
 لِلدَّارِقُطْنِيِّ» (ص ٥٣١): (فَعَلَى هَذَا لَا يَلْزُمُ الْإِعْتِرَاضُ مُسْلِمًا؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ الطَّرِيقَ  
 الْمُتَّصِلَةَ، وَهِيَ الْمُعْتَمَدَةُ؛ كَمَا أَفَادَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ وَكَيْعٍ). اهـ

وَأُورِدَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ» (ص ٣٩٢) حَدِيثَ  
 عَائِشَةَ هَذَا، وَأُورِدَ عَلَيْهِ إِيرَادَاتٌ غَيْرُ قَادِحَةٍ؛ كَمَا سَبَقَ، فَقَالَ: (وَقَدْ اخْتَلَفَ جَوَابُ  
 الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؛ فَأَجَابَ مَرَّةً بِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ خِلَافَهُ، وَذَكَرَ حَدِيثَ حَفْصَةَ،  
 وَأَشَارَ عَلَى أَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِ حَدِيثِ عَائِشَةَ فَأَسْنَدَهُ الْأَعْمَشُ، وَرَوَاهُ مَنْصُورٌ عَنْ  
 إِبْرَاهِيمَ مُرْسَلًا). اهـ

قُلْتُ: وَهَذَا الْحَدِيثُ نَصٌّ صَرِيحٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ الْأُولَى مِنْ ذِي  
 الْحِجَّةِ، وَالْيَوْمَ النَّاسِعَ مِنْهَا، وَهُوَ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.  
 فَقَوْلُهَا: (مَا رَأَيْتُهُ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ)، يَتَعَدَّرُ تَأْوِيلُ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ، لِأَنَّهُ  
 صَرِيحٌ فِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ مُطْلَقًا فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَعَلَى هَذَا مِمَّا  
 جَاءَ أَنَّهُ مَا صَامَ ﷺ فِي جَمِيعِ الْعَشْرِ: هُوَ الْأَصْلُ فَلْيَتَأَمَّلْ. <sup>(١)</sup>

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته فِي «لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ» (ص ٣٩٢): (وَهَذَا الْجَمْعُ  
 يَصِحُّ فِي رِوَايَةٍ مِنْ رِوَايَ: (مَا رَأَيْتُهُ صَائِمًا الْعَشْرَ)، وَأَمَّا مَنْ رَوَى: (مَا رَأَيْتُهُ صَائِمًا فِي  
 الْعَشْرِ)؛ فَيَبْعُدُ، أَوْ يَتَعَدَّرُ الْجَمْعُ فِيهِ). اهـ

(١) وَأَنْظَرُ: «لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ» لِابْنِ رَجَبٍ (ص ٣٩٢).

قُلْتُ: وَلِذَلِكَ لَمْ يَرْضَ الْإِمَامُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ١٥ ص ٤١٧) بِهَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ: لِحَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُقْبَعَةٍ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللهُ: (قَدْ تَأَمَّلْتُ الْحَدِيثَيْنِ، وَاتَّضَحَ لِي أَنَّ حَدِيثَ حَفْصَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا فِيهِ اضْطِرَابٌ<sup>(١)</sup>)، وَحَدِيثَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَصَحُّ مِنْهُ، وَالْجَمْعُ الَّذِي ذَكَرَهُ الشُّوْكَانِيُّ فِيهِ نَظَرٌ، وَيَبْعُدُ جِدًّا أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ الْعَشْرَ، وَيَخْفَى ذَلِكَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، مَعَ كَوْنِهِ يَدُورُ عَلَيْهَا فِي لَيْلَتَيْنِ، وَيَوْمَيْنِ مِنْ كُلِّ تِسْعَةِ أَيَّامٍ؛ لِأَنَّ سَوْدَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وَأَقَرَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ، فَكَانَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا يَوْمَانِ، وَلَيْلَتَانِ مِنْ كُلِّ تِسْعٍ<sup>(٢)</sup>)، وَلَكِنَّ عَدَمَ صَوْمِهِ ﷺ الْعَشْرَ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ أَفْضَلِيَّةِ صِيَامِهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ تَعَرَّضَ لَهُ أُمُورٌ تَشْغَلُهُ عَنِ الصَّوْمِ<sup>(٣)</sup>. اهـ

قُلْتُ: وَقَوْلُ الْإِمَامِ ابْنِ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ: (وَلَكِنَّ عَدَمَ صَوْمِهِ ﷺ الْعَشْرَ... هَذَا فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ، فَيُغْنِي عَنِ الْاجْتِهَادِ.

فَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: «كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ تِسْعُ نِسْوَةٍ، فَكَانَ إِذَا قَسَمَ بَيْنَهُنَّ، لَا يَتَّهِي إِلَى الْمَرْأَةِ الْأُولَى إِلَّا فِي تِسْعٍ، فَكُنَّ يَجْتَمِعْنَ كُلَّ لَيْلَةٍ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ يَأْتِيهَا، فَكَانَ فِي بَيْتِ عَائِشَةَ، فَجَاءَتْ زَيْنَبُ، فَمَدَّ يَدَهُ إِلَيْهَا، فَقَالَتْ: هَذِهِ زَيْنَبُ، فَكَفَّ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، فَتَقَاوَلْنَا حَتَّى اسْتَخَبْنَا، وَأَقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَمَرَّ أَبُو بَكْرٍ عَلَى ذَلِكَ، فَسَمِعَ أَصْوَاتَهُمَا، فَقَالَ:

(١) وَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ مُضْطَرِبٌ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٦ ص ٢٨٧) وَغَيْرُهُ.

وَأَنْظَرُ: «إِزْوَاءَ الْعَلِيلِ» لِلشَّيْخِ الْأَبْنَانِيِّ (ج ٤ ص ١١١).

(٢) قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَعْلَمَ النَّاسَ بِعِبَادَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَالْأَمْرُ إِلَيْهَا فِي ذَلِكَ، كَمَا أَوْضَحَ الشَّيْخُ ابْنُ بَازٍ رَحِمَهُ اللهُ.

(٣) وَهَذَا الْقَوْلُ فِيهِ نَظَرٌ، لِثُبُوتِ النَّصِّ عَلَى خِلَافِهِ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

أَخْرَجَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى الصَّلَاةِ، وَاحْتُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْآنَ يَقْضِي النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، فَيَجِيءُ أَبُو بَكْرٍ فَيَفْعَلُ بِي وَيَفْعَلُ، فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ صَلَاتَهُ، أَتَاهَا أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ لَهَا قَوْلًا شَدِيدًا، وَقَالَ: أَتَصْنَعِينَ هَذَا؟<sup>(١)</sup>

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «مَا رَأَيْتُ امْرَأَةً أَحَبَّ إِلَيَّ أَنْ أَكُونَ فِي مَسَاحِهَا مِنْ سَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ، مِنْ امْرَأَةٍ فِيهَا حَدَّةٌ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَبُرْتُ، جَعَلْتُ يَوْمَهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِعَائِشَةَ، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ جَعَلْتُ يَوْمِي مِنْكَ لِعَائِشَةَ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ يَوْمَيْنِ، يَوْمَهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ»<sup>(٢)</sup>.

قُلْتُ: وَهَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، مِمَّا يُؤَكِّدُ بِأَنَّ الْحَدِيثَ الْوَارِدَ فِي التَّرْغِيبِ فِي صَوْمِهِ غَيْرُ ثَابِتٍ عَنْهُ ﷺ.

وَهَذَا فِيهِ رَدُّ عَلَى الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» (ج ٤ ص ٢٣٧) بِأَنَّهُ قَالَ: (هَذَا)<sup>(٣)</sup> يُشْعِرُ بِأَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ كَانَ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ مُعْتَادًا لَهُمْ فِي الْحَضَرِ<sup>(٤)</sup>، وَكَانَ مِنْ جَزَمَ بِأَنَّهُ صَائِمٌ اسْتَنَّادَ إِلَى مَا أَلْفَهُ مِنَ الْعِبَادَةِ، وَمَنْ جَزَمَ بِأَنَّهُ غَيْرُ صَائِمٍ قَامَتْ عِنْدَهُ قَرِينَةٌ كَوْنَهُ مُسَافِرًا، وَقَدْ عُرِفَ نَهْيُهُ عَنْ صَوْمِ الْفَرَضِ فِي السَّفَرِ فَضْلًا عَنِ النَّفْلِ). اهـ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (٥٢١٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٣٦٤).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ٣٦٤).

(٣) يُشِيرُ إِلَى حَدِيثِ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِقَوْلِهَا: (أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ فِي صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ... الْحَدِيثُ).

(٤) وَهَذَا الْقَوْلُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ اجْتِهَادَاتٌ فِي بَعْضِ الْعِبَادَاتِ ثُمَّ تَبَيَّنَ لَهُمْ بِأَنَّهُمْ خَطَأٌ، وَذَلِكَ بَعْدَ تَبْيِينِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ ذَلِكَ، فَرَجَعُوا عَنْهَا، وَقَدْ بَيَّنْتُ هَذَا الْأَمْرَ فِي كِتَابِي: «الْعُقُودُ اللَّوْثِيَّةُ فِي تَبْيِينِ رُجُوعِ السَّلَفِ عَنْ آرَائِهِمْ وَخَطِئِهِمْ فِي الْمَسَائِلِ الْخِلَافِيَّةِ الْفَقْهِيَّةِ»، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْجَنَّةُ.

قُلْتُ: وَهَذَا اجْتِهَادٌ فِي مَقَابَلَةِ النَّصِّ، فَإِذَا وُجِدَ النَّصُّ فَلَا رَأْيَ وَلَا اجْتِهَادَ، فَالْتَّقَلُّ هُوَ الْأَصْلُ، وَهُوَ الْمُقَدَّمُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ فِي حَالَةٍ مَا يُشْبِهُ التَّعَارُضَ.  
\* وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، وَالسُّنَّةُ نَصًّا صَرِيحًا لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى مَا يُؤَدِّي إِلَيْهِ الْاجْتِهَادُ.

قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ رحمته فِي «الْفَقِيهِ وَالْمُتَفَقِّهِ» (ج ١ ص ٥٠٤): (بَابٌ فِي سُقُوطِ الْاجْتِهَادِ مَعَ وُجُودِ النَّصِّ). اهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْقَيْمِ رحمته فِي «إِعْلَامِ الْمُوقِّعِينَ» (ج ٢ ص ٢٨٧): (فَضْلٌ فِي تَحْرِيمِ الْإِفْتَاءِ، وَالْحُكْمِ فِي دِينِ اللَّهِ بِمَا يُخَالِفُ النُّصُوصَ، وَسُقُوطِ الْاجْتِهَادِ، وَالتَّقْلِيدِ عِنْدَ ظُهُورِ النَّصِّ، وَذِكْرِ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى ذَلِكَ). اهـ

قُلْتُ: وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ حَدِيثُ: أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رضي الله عنه بَعَثَهُ فِي الْحَجَّةِ الَّتِي أَمَرَهُ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَوْمَ النَّحْرِ فِي رَهْطٍ يُؤَدِّنُ فِي النَّاسِ أَنْ لَا يَحُجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكًا، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانًا).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٢٢)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٤٧) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا الدَّلِيلُ الضَّرْبَةُ الْقَاضِيَةُ لِلْمُجَوِّزِينَ لِصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ حَجَّهُ فِي السَّنَةِ الْعَاشِرَةِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، وَقَدْ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله عنه بِالنَّاسِ فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ بِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَدِينَةِ فِي الْحَضَرِ، وَلَمْ يَكُنْ حَاجًّا،

وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَهُوَ فِي الْمَدِينَةِ فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ، غَيْرُ مَشْرُوعٍ صَوْمُهُ، وَلَوْ كَانَ مَشْرُوعًا لَصَامَهُ ﷺ، وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ؛ كَمَا فَعَلَ ﷺ فِي أَمْرِهِ بِصَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ<sup>(١)</sup>، وَغَيْرِهِ مِنْ صَوْمِ النَّفْلِ.

قَالَ الْإِمَامُ الْبَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٤ ص ١٠): (فَلَمَّا كَانَ سَنَةً تِسْعٍ أَرَادَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَحُجَّ، ثُمَّ قَالَ: (إِنَّهُ يَحْضُرُ الْمُشْرِكُونَ فَيَطُوفُونَ عُرَاءَةً)<sup>(٢)</sup>، فَبَعَثَ أَبَا بَكْرٍ ﷺ تِلْكَ السَّنَةَ أَمِيرًا عَلَى الْمَوَسِمِ لِيُقِيمَ لِلنَّاسِ الْحَجَّ... فَسَارَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ أَمِيرًا عَلَى الْحَجِّ). اهـ.

\* فَهَذَا يَدُلُّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ، هُوَ الْأَمِيرُ فِي الْحَجِّ لِسَنَةِ تِسْعٍ مِنَ الْهِجْرَةِ<sup>(٣)</sup>.  
\* وَالنَّبِيُّ ﷺ كَانَ فِي الْمَدِينَةِ، وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ ﷺ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ، وَلَمْ يُنْقَلْ عَنْهُ هَذَا الصَّوْمُ، لِذَلِكَ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ لَيْسَ مِنَ السَّنَةِ.

قُلْتُ: فَعَدَمُ ذِكْرِ الصَّوْمِ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْعَلْهُ، وَلَوْ كَانَ ﷺ صَامَهُ لَنُقِلَ إِلَيْنَا، لَكِنْ لَمَّا لَمْ يُنْقَلْ، دَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْهُ ﷺ، وَمِثْلُ هَذَا يُحْفَظُ وَيُضَبَطُ، وَتَتَوَقَّرُ الْهَمَمُ، وَالِدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، فَلَوْ كَانَ قَدْ صَامَ يَوْمَ عَرَفَةَ لَذَكَرَ ذَلِكَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ.

(١) وَأَنْظِرْ: «الشَّرْحُ الْمُمْتِع» لَشَيْخِنَا ابْنِ عَثِيمِينَ (ج ٧ ص ١٤).

(٢) فَمَنْعُوا بَعْدَ ذَلِكَ: (وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانًا).

(٣) ثُمَّ حَجَّ النَّبِيُّ ﷺ فِي سَنَةِ عَشْرِ، حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

قُلْتُ: فَالَّذِينَ وَصَفُوا صِفَةَ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَنْقُلُوا هَذَا الصَّوْمَ الْمَرْعُومَ<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ، أَنَّهُمْ تَحَرَّوْا صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَإِنَّمَا عُمْدَةٌ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ مَا نُقِلَ عَنِ ابْنِ مَعْبُدٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ﷺ، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ ضَعِيفٌ، وَخِلَافُ السُّنَّةِ.

وَمِنْهُ: قَوْلُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٣ ص ٤٨)؛ فِي عَدَمِ ثُبُوتِ التَّشْهَدِ فِي سُجُودِ السَّهْوِ: (وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَقْوَالِهِ أَمْرٌ بِالتَّشْهَدِ بَعْدَ السُّجُودِ، وَلَا فِي الْأَحَادِيثِ الْمُتَلَقَّاةِ بِالْقَبُولِ؛ أَنَّهُ يَتَشَهَّدُ بَعْدَ السُّجُودِ؛ بَلْ هَذَا التَّشْهَدُ بَعْدَ السَّجْدَتَيْنِ عَمَلٌ طَوِيلٌ بِقَدْرِ السَّجْدَتَيْنِ، أَوْ أَطْوَلُ، وَمِثْلُ هَذَا مِمَّا يُحْفَظُ وَيُضْبَطُ، وَتَتَوَفَّرُ الِهْمَمُ، وَالدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، فَلَوْ كَانَ قَدْ تَشَهَّدَ لَذَكَرَ ذَلِكَ مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ سَجَدَ، وَكَانَ الدَّاعِي إِلَى ذِكْرِ ذَلِكَ أَقْوَى مِنَ الدَّاعِي إِلَى ذِكْرِ السَّلَامِ، وَذِكْرِ التَّكْبِيرِ عَنْ الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ، فَإِنَّ هَذِهِ أَقْوَالٌ خَفِيفَةٌ، وَالتَّشْهَدُ عَمَلٌ طَوِيلٌ، فَكَيْفَ يَنْقُلُونَ هَذَا، وَلَا يَنْقُلُونَ هَذَا؟! اهـ.

(١) قُلْتُ: وَالصَّحَابَةُ الْكِرَامُ نَقَلُوا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا هُوَ دُونَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَنْقُلُوا صَوْمَهُ ﷺ فِي هَذَا الْيَوْمِ الْعَظِيمِ، فَهَذَا مِنَ الْمُسْتَحِيلَاتِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ  
وَأَنْظُرُ: «الْفَتَاوَى» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (ج ٢٣ ص ٤٨).

قُلْتُ: لِذَلِكَ فَقَدْ نَقَلَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ تَسْبِيحَ النَّبِيِّ ﷺ فِي السُّجُودِ، وَلَمْ يَنْقُلُوا تَسْبِيحَهُ ﷺ فِي سُجُودِ السَّهْوِ، فَكَيْفَ يَنْقُلُونَ هَذَا، وَلَا يَنْقُلُونَ هَذَا؟!، فَدَلَّ عَلَيَّ أَنَّ تَسْبِيحَ سُجُودِ السَّهْوِ لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ ﷺ، لَا مِنْ قَوْلِهِ، وَلَا مِنْ فِعْلِهِ<sup>(١)</sup>، وَالسَّلَامُ.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْفَتَاوَى» (ج ٢٣ ص ٢٨١): (أَنَّ تَعْلِيلَ الْأَحْكَامِ بِالْخِلَافِ عَلَةٌ بَاطِلَةٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَإِنَّ الْخِلَافَ لَيْسَ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي يُعَلِّقُ الشَّارِعُ بِهَا الْأَحْكَامَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَإِنَّ ذَلِكَ وَصْفٌ حَادِثٌ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَكِنْ يَسْلُكُهُ مَنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، لَطَلَبِ الْإِحْتِيَاظِ). اهـ

قُلْتُ: وَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَتَحَرَّى فِي السَّنَةِ؛ إِلَّا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، مَعَ أَنَّ كَفَّارَةَ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ أَكْبَرُ مِنْ كَفَّارَةِ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ<sup>(٢)</sup>، فَهَلْ يُعْقَلُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَتَحَرَّى صَوْمَ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَأَجْرُهُ دُونَ أَجْرِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ؟!، وَلَا يَتَحَرَّى هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي أَجْرُهُ يُكْفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ، وَالْبَاقِيَةَ!، فَهَذَا يُبْعَدُ بِلَا شَكٍّ، فَهَلْ أَنْتُمْ أَحْرَصُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، اللَّهُمَّ عَفِّرْنَا. وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: (مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَحَرَّى صِيَامَ يَوْمٍ يَلْتَمِسُ فَضْلَهُ عَلَى غَيْرِهِ إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَشَهْرَ رَمَضَانَ). وَلَمْ يَذْكُرْ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ!.

(١) قُلْتُ: فَكُلُّ مَا حَكَاهُ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ أَنَّهُمْ رَأَوْا النَّبِيَّ ﷺ يَفْعَلُهُ فِي الْعِبَادَةِ دَخَلَ تَحْتَ الْأَمْرِ، وَصَحَّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَيَّ شَرْعِيَّتِهِ فِي الدِّينِ، وَمَا لَمْ يَحْكِهِ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْأَمْرِ، إِلَّا أَنْ يَثْبُتَ بِدَلِيلٍ آخَرَ، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ.

(٢) وَهَذَا الْحَدِيثُ: يُعَلِّقُ حَدِيثَ: أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَقَدْ جَعَلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رَحِمَهُ اللهُ فِي أُصُولِهِ مِنْ «الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّهُ يَرَى الْقَوْلَ بِهِ، دُونَ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ.

وَفِي رِوَايَةٍ: (مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَامَ يَوْمًا يَتَحَرَّى فَضْلَهُ عَلَى الْيَوْمِ<sup>(١)</sup> إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ؛ يَعْنِي: يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَهَذَا الشَّهْرَ؛ يَعْنِي: شَهْرَ رَمَضَانَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا يَطْلُبُ فَضْلَهُ سِوَى رَمَضَانَ، إِلَّا يَوْمَ عَاشُورَاءَ).

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٢٥١)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٧٩٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٢ ص ١٢٣)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٤ ص ٢٠٤)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (ج ٣ ص ٢١٢)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (ج ٦ ص ٣٣٣)، وَفِي «مَصَابِيحِ السُّنَّةِ» (ج ٢ ص ٨٩)، وَفِي «شَمَائِلِ النَّبِيِّ ﷺ» (ج ٢ ص ٤٧٩)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٨٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣ ص ٥٨)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٤ ص ٢٨٧)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٨٦)، وَفِي «الْمَعْرِفَةِ» (ج ٦ ص ٣٥٦)، وَفِي «فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ» (ص ٤٣٧) وَالشَّافِعِيُّ فِي «السُّنَنِ» (ص ٣١٥)، وَفِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٤٥٧)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» (ج ٢ ص ٤٠٢)، وَابْنُ الْبَخْتَرِيِّ فِي «الْأَمْالِي» (ص ١٦٩)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيُّ فِي «فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ» (ص ٢٥٩)، وَالْمِهْرَوَانِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ الْمُتَخَبَةِ» (ص ١٢١)، وَالطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ٧٥)، وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْمُعْجَمِ» (ج ٢ ص ٧٤٤)، وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٣٨٥ وَ ٣٨٦ وَ ٣٨٧)، وَالسَّلْفِيُّ فِي «الْمَشِيخَةِ

(١) فَلَمْ يَذْكُرْ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ فَضْلَ يَوْمِ عَرَفَةَ عَلَى سَائِرِ الْيَوْمِ؛ إِلَّا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، بَلْ نَعَى ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَامَ عَلَى سَبِيلِ التَّحَرِّيِّ فِي السُّنَّةِ إِلَّا يَوْمَ عَاشُورَاءَ.

وَانظُرْ: «تَهْذِيبَ الْأَثَارِ» لِلطَّبْرِيِّ (ج ١ ص ٣٨٥ وَ ٣٨٦ - مُسْنَدُ عُمَرَ).

البَغْدَادِيَّة» (ج ٢ ص ٢١٩)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ» (ج ١١ ص ١٢٦ وَ ١٢٧)،  
وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ١٨٠)، وَالْمُخْلَصُ فِي «الْمُخْلِصِيَّاتِ» (ج ٢  
ص ١٩) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهِ .  
\* وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صِيَامَ يَوْمِ عَاشُورَاءَ كَانَ مَعْرُوفًا عِنْدَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بَلْ

وَحَتَّى عِنْدَ الْأَنْبِيَاءِ فِي السَّابِقِ.<sup>(١)</sup>

قُلْتُ: وَأَمَّا صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ، وَإِلَّا لَذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.  
\* وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَتَحَرَّرْ فَضْلَ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، بَلْ كَانَ  
يَطْلُبُ فَضْلَ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَيَّامِ، وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ، وَلَا اجْتِهَادَ  
مَعَ وُجُودِ نَصٍّ.

قُلْتُ: وَالسَّلَفُ عَلَى هَذَا الْاِتِّبَاعِ؛ أَي: أَنَّهُمْ لَمْ يَتَحَرَّرُوا إِلَّا صَوْمَ يَوْمِ عَاشُورَاءَ  
فَقَطُّ، وَلَمْ يَأْمُرُوا إِلَّا بِهِ.

فَعَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ، قَالَ: (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِمَّنْ كَانَ بِالْكُوفَةِ مِنْ أَصْحَابِ  
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِصَوْمِ عَاشُورَاءَ مِنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ).

أثرٌ صحيحٌ

أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٢١٢)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «الْمُصَنَّفِ»  
(٧٨٣٦)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٢ ص ٣١٢)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «الْجَعْدِيَّاتِ»  
(ج ٢ ص ٢٣٠)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٨٦)، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي  
«الْتَّمْهِيدِ» (ج ٢٢ ص ١٥٠)، وَأَبُو ذَرِّ الْهَرَوِيُّ فِي «جُزْءٍ مِنْ فَوَائِدِ حَدِيثِهِ» (١١)،

(١) انظر: «لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف» لابن رجب (ص ٧٧).

وَالطَّبْرِيُّ فِي «تَهْذِيبِ الْأَثَارِ» (ج ١ ص ٣٨٩ - مُسْنَدُ عُمَرَ)، وَلَوْيْنُ فِي «جُزْئِهِ» (٤٢) مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْأَسْوَدَ بْنَ يَزِيدَ بِهِ.

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «الْمَطَالِبِ

الْعَالِيَةِ» (ج ١١ ص ١٤٦).

تَنْبِيْهُ:

وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ ابْنُ سَمْعُونَ فِي «الْأَمَالِيِّ» (ص ٨٩) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ عَنْ يَحْيَى

بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ قَالَ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما يَقُولُ: (مَا كَانَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَحَرَّى صِيَامَ يَوْمٍ إِلَّا يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَيَوْمَ عَرَفَةَ).

فَهُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ بِزِيَادَةِ «يَوْمَ عَرَفَةَ».

قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ مُنْكَرٌ؛ فِيهِ أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ زَبَّانَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَهِشَامُ

بْنُ عَمَّارٍ السُّلَمِيُّ يُخَالِفُ وَيُخْطِئُ، وَلَمَّا كَبُرَ صَارَ يَتَلَقَّنُ؛ فَلَا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ؛ إِلَّا إِذَا

تَوْبَعَهُ، وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ مُخْتَلِطٌ.

انظُرْ: «السِّيَرُ» لِلدَّهَبِيِّ (ج ١١ ص ٤٣١)، وَ«التَّقْرِيبُ» لِابْنِ حَجَرٍ (ص ٣٨٤).

قُلْتُ: فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ.

قُلْتُ: وَقَدْ بَيَّنَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ أَفْضَلَ الصِّيَامِ، بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، صِيَامُ شَهْرِ مُحَرَّمٍ<sup>(١)</sup>،

وَلَمْ يَذْكُرْ صِيَامَ يَوْمِ عَرَفَةَ فِي شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ، مَعَ أَنَّ الْأَجْرَ الَّذِي ذُكِرَ فِي صَوْمِ يَوْمِ

(١) وَهَذَا الْحَدِيثُ: يُعَلُّ حَدِيثُ: أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه فِي يَوْمِ عَرَفَةَ، وَقَدْ جَعَلَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ رضي الله عنه فِي أُصُولِهِ مِنْ

«الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، مِمَّا يَدُلُّ أَنَّهُ يَرَى الْقَوْلَ بِهِ، دُونَ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ.

عَرَفَةَ أَعْظَمَ؛ لِأَنَّهُ يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةَ، وَالسَّنَةُ الْبَاقِيَةَ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ صَوْمَ يَوْمِ  
عَرَفَةَ غَيْرُ مَشْرُوعٍ فِي الدِّينِ.  
وَإِلَيْكَ الدَّلِيلُ:

فَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (أَفْضَلُ الصِّيَامِ، بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ،  
شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ، بَعْدَ الْفَرِيضَةِ، صَلَاةُ اللَّيْلِ).

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٢١)، وَأَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢  
ص ٨١١)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (ج ٢ ص ٣٠١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»  
(٢٩٠٧)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٣ ص ٢٠٦)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢  
ص ٣٤٢ وَ ٣٤٤)، وَابْنُ الْبَخْتَرِيِّ فِي «حَدِيثِهِ» (ص ١٦٨)، وَالذَّهَبِيُّ فِي «مُعْجَمِ  
الشُّيُوخِ» (ج ٢ ص ٩٦)، وَالْخَلَعِيُّ فِي «الْخَلَعِيَّاتِ» (ص ٣٣٩)، وَابْنُ غِيْلَانَ فِي  
«الْغِيْلَانِيَّاتِ» (ج ١ ص ٢١٥)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ١١٠٣)، وَالبَغَوِيُّ  
فِي «شَرْحِ السُّنَّةِ» (١٧٨٨)، وَفِي «مَعَالِمِ التَّنْزِيلِ» (ج ٦ ص ٣٠٦)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي  
«الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٩٩)، وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٢١)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي  
«الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٤ ص ٢٤٢ وَ ٢٤٣)، وَالشَّجَرِيُّ فِي «الْأَمْثَالِ» (ج ٢ ص ٢٠٣)، وَابْنُ  
نَصْرِ فِي «فِيَامِ اللَّيْلِ» (ص ٣٥)، وَالسُّلْفِيُّ فِي «السَّلْمَاسِيَّاتِ» (ص ٤٢)، وَابْنُ حِبَّانَ  
فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٥ ص ٢٥٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ» (ج ٣ ص ١٨١)،  
وَالدَّبَيْثِيُّ فِي «ذَيْلِ تَارِيخِ مَدِينَةِ السَّلَامِ» (ج ٢ ص ٥٤٥)، وَالْأَجْرِيُّ فِي «فَضْلِ قِيَامِ  
اللَّيْلِ» (ص ٨٢)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤ ص ٢٩٠)، وَفِي «السُّنَنِ  
الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٢١)، وَفِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (ج ٤ ص ٢٩٠)، وَفِي «فَضَائِلِ

الأوقات» (ص ٤٢٩)، وضياء الدين المقدسي في «فضائل الأعمال» (ص ١٦٣)،  
 وابن شاهين في «التَّزْيِينُ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ» (ص ٤٢٣)، وابن الجوزي في  
 «الحدائق» (ج ٢ ص ٢٥٢) مِنْ طُرُقٍ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ الْوَضَّاحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ  
 جَعْفَرِ بْنِ إِيَّاسٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.  
 وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٢ ص ٨٢١)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «الْمُسْتَخْرَجِ»  
 (ج ٢ ص ٢٩٠)، وَأَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢ ص ٣٠٣ وَ ٣٢٩ وَ ٣٤٢ وَ ٥٣٥)،  
 وَالْحَنَائِي فِي «الْحَنَائِيَّاتِ» (ج ١ ص ٧٤٣)، وَالْبَغَوِيُّ فِي «شَرْحِ السَّنَةِ» (١٩٢٣)،  
 وَالطَّحَاوِيُّ فِي «مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (ج ٢ ص ١٠١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (ج ٣  
 ص ١٤٢)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي «سُنَنِهِ» (١٧٤٢)، وَابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (ج ٥  
 ص ١٤٧)، وَابْنُ رَاهَوِيَةَ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١ ص ٢٩٨)، وَالدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ٢  
 ص ١١٠٢)، وَابْنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٨٢)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِ  
 دِمَشْقَ» (ج ٢ ص ٢٧٤)، وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (ج ١ ص ٣٠٧)، وَالنَّسَائِيُّ فِي  
 «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٢٩٠٥)، وَ(٢٩٠٦)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (ج ٤  
 ص ٢٩١)، وَفِي «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (ج ٢ ص ١٢١)، وَفِي «فَضَائِلِ الْأَوْقَاتِ»  
 (ص ٤٣١)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (ج ١١ ص ٢٨١ وَ ٢٨٣)، وَالطُّيُورِيُّ فِي  
 «الطُّيُورِيَّاتِ» (ج ٢ ص ٣٨٤)، وَعَبْدُ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيُّ فِي «الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْكُبْرَى»  
 (ج ٢ ص ٣٨٦)، وَضِيَاءُ الدِّينِ الْمَقْدِسِيِّ فِي «فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ» (ص ٢٦١)، وَابْنُ  
 الْجَوَزِيِّ فِي «الْحَدَائِقِ» (ج ٢ ص ٢٥١) مِنْ طُرُقٍ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ  
 بْنِ الْمُتَشِيرِ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَمِيرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِهِ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ رحمته فِي «الْعِلَلِ» (ج ٣ ص ١٢٩)؛ بَعْدَمَا ذَكَرَ الْإِخْتِلَافَ

عَلَى الْحَدِيثِ: (وَالصَّحِيحُ مُتَّصِلٌ: حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ).<sup>(١)</sup>

وَقَالَ الْحَافِظُ الدَّارِقُطِيُّ رحمته فِي «الْعِلَلِ» (١٦٥٦)؛ بَعْدَ مَا ذَكَرَ الْإِخْتِلَافَ:

(وَرَفَعَهُ صَحِيحٌ)؛ يَعْنِي: رِوَايَةُ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

مَرْفُوعًا.

وَصَحَّحَ الْحَافِظُ الْمِزِيُّ رحمته فِي «تُحْفَةِ الْأَشْرَافِ» (٣٢٦٦) الرِّوَايَةَ الْمَرْفُوعَةَ،

وَكَذَلِكَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِتْحَافِ الْمَهْرَةِ» (٣٩٩٧).

قُلْتُ: وَفِي رِوَايَةٍ فِي الْحَدِيثِ: (سُئِلَ أَيُّ الصِّيَامِ أَفْضَلُ بَعْدَ صِيَامِ شَهْرِ

رَمَضَانَ؟ فَقَالَ ﷺ: أَفْضَلُ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ)، وَلَمْ يَقُلْ ﷺ:

(صَوْمٌ يَوْمَ عَرَفَةَ).

وَبَوَّبَ عَلَيْهِ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته فِي «الْمِنْهَاجِ» (ج ٧ ص ٥٤) بَابُ: فَضْلِ صَوْمِ

الْمُحَرَّمِ.

(١) وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي «الْعِلَلِ» لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج ٣ ص ١٥٠) مُوجَّهَةٌ: لِأَبِي زُرْعَةَ، وَقَدْ أَجَابَ بِمِثْلِ جَوَابِ

أَبِي حَاتِمٍ هُنَا؛ أَي: صَحَّحَ الرِّوَايَةَ الْمَرْفُوعَةَ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حُزَيْمَةَ رحمته الله فِي «صَحِيحِهِ» (ج ٣ ص ٢٨٢)؛ كِتَابُ الصَّوْمِ: -  
جَمَاعُ أَبْوَابِ صَوْمِ التَّطَوُّعِ، بَابُ: فَضْلِ الصَّوْمِ فِي الْمُحَرَّمَ إِذْ هُوَ أَفْضَلُ أَيَّامِ الصِّيَامِ  
بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ.

قُلْتُ: فَأَيْنَ إِذَا فَضُلَ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ الْمَرْعُومِ الَّذِي يُكْفَرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ،  
وَالْبَاقِيَةَ، إِذَا كَانَ صَوْمُ شَهْرِ الْمُحَرَّمَ أَفْضَلَ الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ بِشَهَادَةِ النَّبِيِّ ﷺ،  
نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ التَّعَصُّبِ وَالتَّقْلِيدِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ النَّوَوِيُّ رحمته الله فِي «الْمُنْهَاجِ» (ج ٧ ص ٥٥): (قَوْلُهُ ﷺ): (أَفْضَلُ  
الصِّيَامِ بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ): تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ أَفْضَلُ الشُّهُورِ لِلصَّوْمِ). اهـ  
وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَيَأْمُرُنَا بِصِيَامِهِ).  
حَدِيثٌ صَحِيحٌ

أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٨٠١)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «مَعْرِفَةِ السَّنَنِ» (٨٩٧٧)  
مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنِ عَائِشَةَ رضي الله عنها بِهِ.  
قُلْتُ: وَهَذَا سَنَدُهُ صَحِيحٌ.

قُلْتُ: فَأَيْنَ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ لِيَوْمِ عَرَفَةَ؟!، وَأَيْنَ أَمْرَ بِصِيَامِهِ؟! .  
قُلْتُ: لِذَلِكَ أَمَرَ الصَّحَابَةُ الْكِرَامُ بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ لَهُ فَضْلًا فِي  
الصَّوْمِ عَلَى سَائِرِ الْأَيَّامِ سِوَى شَهْرِ رَمَضَانَ، وَلَمْ يَأْمُرُوا بِصِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ، بَلْ لَمْ يَكُنْ  
صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ، اللَّهُمَّ غَفْرًا.

هَذَا آخِرُ مَا وَفَّقَنِي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَيْهِ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ النَّافِعِ الْمُبَارَكِ - إِنْ  
 شَاءَ اللَّهُ - سَائِلًا رَبِّي جَلَّ وَعَلَا أَنْ يَكْتُبَ لِي بِهِ أَجْرًا، وَيَحُطَّ عَنِّي فِيهِ وَزْرًا،  
 وَأَنْ يَجْعَلَهُ لِي عِنْدَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ذُخْرًا... وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّم وَبَارَكَ  
 عَلَيَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ،  
 وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ  
 رَبِّ الْعَالَمِينَ

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الرَّقْمُ	المَوْضُوعُ	الصفحةُ
(١)	فَتَوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي أَنَّ الْعَالِمَ: يُخْطِئُ وَيُصِيبُ، وَلَيْسَ بِمَعْصُومٍ فِي الْإِسْلَامِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ بَعْضُ عِلْمِ الدِّينِ، فَإِنْ أَخْطَأَ، فَجَعَلَ لَهُ الشَّارِعُ: أَجْرًا عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَجَعَلَ خَطَأَهُ مَغْفُورًا لَهُ فِي الدِّينِ.....	٥
(٢)	ذَكَرَ الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّ الْعَالِمَ: يُخْطِئُ وَيُصِيبُ فِي الشَّرِيعَةِ، لِأَنَّهُ يَجْتَهِدُ، وَالْمُجْتَهِدُ مَعَ خَطِيئِهِ: لَهُ أَجْرٌ مِنْ أَجْلِ اجْتِهَادِهِ، مِثْلَ: الْعَالِمِ الَّذِي أَفْتَى بِصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ بِحَدِيثٍ ضَعِيفٍ لَا يَصِحُّ، فَهَذَا اجْتِهَادٌ، أَخْطَأَ فِيهِ، وَلَهُ أَجْرٌ عَلَى اجْتِهَادِهِ، وَلَا يُتَّبَعُ فِي خَطِيئِهِ هَذَا، بَلْ يُتَّبَعُ الْمُسْلِمُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَهُوَ عَدَمُ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، لِأَنَّهُ يَوْمٌ عِيدٌ، وَهُوَ مِنْهُيٌّ عَنْهُ فِي الشَّرِيعَةِ الْمُطَهَّرَةِ.....	٨
(٣)	جَوْهَرَةٌ نَادِرَةٌ.....	١٤
(٤)	المُقَدِّمَةُ.....	٢٤
(٥)	ذَكَرَ الدَّلِيلَ عَلَى إِغْلَاكِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ، لِحَدِيثِ: «صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ»، لِغَيْرِ الْحَاجِّ، حَيْثُ أَعْلَهُ بِالِاضْطِرَابِ، وَالِاخْتِلَافِ: فِي أَسَانِيدِهِ، وَمُتُونِهِ؛ لِأَنَّهُ: وَعَدَ فِي «مُقَدِّمَةِ الْمُسْنَدِ الصَّحِيحِ»، أَنْ يَذْكَرَ الْعِلَلَ	٧٣

فِي الْأَحَادِيثِ فِي مَوَاضِعَ فِي أَبْوَابِهَا، إِذَا أَتَى إِلَيْهَا، عَلِمَ مَنْ عَلِمَ،  
وَجَهَلَ مَنْ جَهَلَ، بِهِذِهِ الْعِلَلِ فِي الْأَحَادِيثِ.....

